

في صراع الهوية .. القدس عربية

إعداد/ أميمة سعودى

مقدمة

القدس .. زهرة المدائن ومدينة السلام .. عربية الهوية منذ أكثر من ستمائة سنة بناها العرب اليبوسيون في الألف الرابع قبل الميلاد .. مهد الرسالات ومأوى الأنبياء ومقصد العلماء، كانت عربية منذ فجر التاريخ وستبقى عربية، وهو ما تؤكد حقائق التاريخ، وثوابت الجغرافيا، وأصول العقائد الصحيحة، القدس .. اسمها عنواناً على قداستها وقدسيتها .. مدينة المسجد الأقصى أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين ومسرى محمد ﷺ .. أكبر مدن فلسطين مساحةً وسكاناً وأكثرها أهمية دينياً واقتصادياً.

برغم أن عروبة فلسطين، ومدينة القدس من المسائل المحققة علمياً، والمتواترة تاريخياً وسياسياً، لا تزال دوائر الدعاية الكاذبة تتماهى في تنكرها لهذه الحقيقة، الأمر الذي يفرض ضرورة الإحاطة بأهم الدلائل التي توثق لعروبة هذه المدينة، وتفند الدعاوى الزائفة في هذه المسألة، خاصة أن المصادر اليهودية قبل العربية والإسلامية تشهد بعروبة فلسطين ومدينة القدس، فقد رافقت التسمية العربية "القدس" المدينة منذ بدايتها، فالقدس عربية وبنيت قبل نزول التوراة بـ 27 قرناً.

القدس هي إحدى القضايا الهامة القائمة بذاتها في المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية، وفي ديسمبر 2017 أصدر الرئيس الأمريكي دونالد ترامب قراراً بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل أشعل به فتيل صراع ملتهب في المنطقة امتد لمائة عام حين أصدر الانتداب البريطاني وعد بلفور عام 1917 والذي منح لليهود حق إقامة وطن قومي لهم في فلسطين، وبه أعطى من لايمك وعداً لمن لايستحق، وللقدس وضعاً خاصاً في قلوب كل المسلمين والعرب، يعتبرها اليهود عاصمتهم أما الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، فلا يعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل، ويعتبر القدس الشرقية جزءاً من الأراضي الفلسطينية، ولا يعترف بضمها للدولة العبرية.

وترى مصر حتمية الحفاظ على الوضع القانوني والتاريخي للقدس في ظل قرارات الشرعية الدولية ونعرض في هذا المجال لأهمها، هذا وقد تحركت مصر بصفتها العضو العربي بمجلس الأمن بمشروع قرار بشأن القدس تنفيذاً للاجتماع الطارئ لوزراء الخارجية العرب في القاهرة ديسمبر 2017، بهدف الحفاظ على الوضعية القانونية للمدينة، وطالبت فيه جميع الدول بالالتزام بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وإعادة التأكيد على المرجعيات الخاصة بعملية السلام، ولكن الولايات المتحدة استخدمت حق النقض (الفيتو)، بالرغم من أن المجتمع الدولي رافض لأية قرارات من شأنها تغيير وضعية مدينة القدس، والتأثير السلبي على مستقبل عملية السلام والتسوية الشاملة والعدالة للقضية الفلسطينية، وفي انتصار للجهود الدبلوماسية قامت الجمعية العامة للأمم المتحدة ديسمبر 2017، بالتصويت بالرفض على مشروع القرار الأمريكي، وجاءت نتيجة التصويت بتأييد أغلبية ساحقة لمشروع القرار الذي يؤكد وينتصر لعروبة القدس، كما أقيم في القاهرة مؤتمر الأزهر العالمي لنصرة القدس في يناير 2018 بمشاركة عربية وإسلامية ودولية رفيعة، وبحضور ممثلين من 86 دولة، وبرعاية الرئيس عبد الفتاح السيسي، للتأكيد على أن عروبة القدس أمر لا يقبل العبث أو التغيير وهي ثابتة تاريخياً منذ آلاف السنين، وحث المؤتمر كل الهيئات والمنظمات العالمية على الحفاظ على الوضع القانوني لمدينة القدس، وتأكيد

هُويتها. كما عقدت القمة العربية بمدينة الظهران شرق السعودية في 15 ابريل 2018 و أكد الرئيس الفلسطيني محمود عباس أن القدس الشرقية كانت وستبقى إلى الأبد عاصمةً لدولة فلسطين، ودعا إلى تبني خطة السلام ودعمها والتي طرحها في فبراير 2018 في مجلس الأمن الدولي، وأكد إعلان الظهران الصادر عن القمة العربية مركزية قضية فلسطين بالنسبة للأمة العربية جمعاء، وعلى الهوية العربية للقدس الشرقية المحتلة، عاصمة دولة فلسطين، معلنا بطلان وعدم شرعية القرار الأمريكي بشأن الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل. داعيا دول العالم إلى عدم نقل سفاراتها إلى القدس أو الاعتراف بها عاصمة لإسرائيل.

الباب الأول

تاريخ وعروبة القدس



فلسطين عربية خالصة... هذا ما يقوله التاريخ، وإذا كانت إسرائيل تعمل على تهويد وتحريم ما يسمى بأرض الميعاد مع التركيز على مدينة القدس، عبر تزييف التاريخ القديم بوصفها مدينة الآباء، حيث هيكل سليمان، معتمدة في ذلك على الدراسات التوراتية التقليدية، التي تؤكد وجود مملكة إسرائيل القديمة بأرض فلسطين، وإعادة صياغة الحقائق والوقائع التاريخية، فإن الدراسات النقدية للعهد القديم أو ما يسمى بالتوراة، والكتابات التاريخية القديمة، ونتائج الحفريات التي أجريت بالمنطقة بشكل عام، والقدس بشكل خاص، تثبت ملكية المدينة والمنطقة للعرب دون غيرهم، ولا نصيب للإسرائيليين فيها، وأما ما يروج له اليهود عبر مراكز الأبحاث المنتشرة في العالم، لا يعد إلا تزييفا للحقائق.

وقد عكف مجموعة من الباحثين المتخصصين، على تحقيق عروبة القدس خاصة، وفلسطين عامة، لأنه من الأهمية دحض محاولات التنكر للتاريخ العربي لمدينة القدس، سواء كان هذا التنكر من جانب اليهود، أم من جانب من هذا حدوهم، وتؤكد مظاهر الانقسام الفعلي على أرض الواقع، بين شطري مدينة القدس، الشرقي والغربي، والملاح المميّزة للشطر الشرقي، البعد التاريخي لعروبة مدينة القدس، إذ أن أصالة عروبة شطرها الشرقي تفضح مظاهر الوجود الصهيوني المستحدث في شطرها الغربي.

وهناك لجنّتان إقليميتان معنيتان بشؤون القدس مكلفتان بحمايتها والدفاع عنها هما لجنة القدس المنبثقة عن منظمة التعاون الإسلامي _المؤتمر الإسلامي سابقا- التي تأسست عام 1975، واللجنة الملكية الأردنية لشؤون القدس، بالإضافة إلى القرارات الدولية الأممية التي تحدد جميعها وضع القدس وتنكر أي حق مزعوم لليهود وحدهم فيها، بخلاف الآلاف من بيانات الشجب والإدانة العربية والإسلامية للإجراءات التي تتخذها إسرائيل على الأرض من تهويد للقدس والسعي لخلخلة تركيبها السكانية والاستيلاء على المسجد الأقصى.

القدس فى المعاجم اللغوية

جاء فى لسان العرب، فى مادة (قدس) : القدس : هو الطاهر المُنزّه عن العيوب والنقائص، والقدس اسم ومصدر، ومنه قيل للجنة حظيرة القدس. والتقدّيس: التطهير والتبريك، وتقدس أى تطهّر.

وأضاف ابن منظور فى لسان العرب. : ومن هذا بيت المقدس، أى البيت المطهّر، أى المكان الذى يُتطهّر به من الذنوب،. والقدس البركة، وأما الأرض المقدسة، فهى الشام، وبيت المقدس منه ثم يذكر : الأرض المقدسة : المطهرة، وهى دمشق، وفلسطين، وبعض الأردن.

وقد بارك الله -تعالى- ما حول المسجد الأقصى ويعنى بهذا: مدينة القدس بأكملها، وكانت المباركة بالثمار، وأمتعة الدنيا ثم بالأنبياء والصالحين الذين عاشوا على أرضها ينشرون الخير، ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ودُفِنوا فيها، وسُمي الأقصى: أقصى كما يقول القرطبي لبعد ما بينه وبين المسجد الحرام، وكان أبعد مسجد عن أهل مكة فى الأرض يُعظم بالزيارة وإليه كان مسرى المصطفى -عليه الصلاة والسلام- ومنه معراجهُ إلى السماء.

القدس .. أسماء متعددة على مر التاريخ



تطلق على مدينة القدس أسماء عديدة، ارتبطت بتاريخها، ونشأتها، وسكانها، وهى أسماء يتوقف عندها علماء اللغة، والعلماء المعنيون بالحضارة الإسلامية، وهى أسماء ذات دلالات معينة تراكمت للمدينة المقدسة على مر العصور، وجاءت دالة على عروبيتها وتراثها الحضاري، ومكانتها الدينية، وورد استعمال هذه الأسماء فى القرآن، والحديث، والتاريخ، والأدب، وكتب الرحلات، وكتب فضائل البلدان عامة، وكتب الفضائل التى تتحدث عن المدينة المقدسة.

القدس هى أكبر مدن فلسطين ويبلغ تعداد سكانها حسب إحصاء عام 2016 تسعين ألف نسمة، وقد عرفت القدس بأسماء عديدة على مر عصورها التاريخية من أهم هذه الأسماء: "يبوس" نسبة إلى

منشئها من اليبوسيين العرب، و"أورشالم": أي مدينة السلام، أو مدينة سالم، "أوشاميم" تسمية أطلقها عليها المصريون، "هيروساليم": التسمية اليونانية للمدينة، "إيلياكابتولينا": التسمية التي أطلقها الرومان على المدينة بعد تدميرها وإعادة بنائها من جديد، ثم اختصر الاسم إلى إيلياء أو إيليا عندما فتحها المسلمون، وأخيراً "بيت المقدس" (القدس): التسمية التي أطلقها العرب المسلمون على المدينة، أما "جروسالم" فهي التسمية الإنجليزية وباقي التسميات الأوروبية قريبة من هذه الصيغة.

أورشليم اسم عربي وليس عبري

- كانت أولى الهجرات العربية الكنعانية إلى شمال شبه الجزيرة العربية، قبل الميلاد بنحو أربعة آلاف عام، واستقرت على الضفة الغربية لنهر الأردن، وهي المنطقة الجبلية من فلسطين وسميت الأرض من النهر إلى البحر، بـ "أرض كنعان"، وأنشأ الكنعانيون مدينة (أورسالم) الذي يعد أول اسم ثابت لمدينة القدس، وتشير الآثار والوثائق والمصادر العبرية إلى أن الاسم "أورشليم" ليس عبرياً، بل عربي كنعاني، وأصله "أور سالم"، بمعنى "مدينة سالم"، أو "مدينة السلام"، "مدينة السلامة"، حيث كانت قديماً محط القوافل التجارية، فإذا وصلتها كانت آمنة تنعم بالسلام.

-يشهد مصدر اليهودية الأول، كتاب (العهد القديم)، على عربية هذا الاسم، وأنه ليس عبرياً. فقد ورد الاسم "أور سالم" 656 مرة بدون ياء بعد اللام؛ يروشالم، وهي الصيغة العربية، ولم يرد سوي 4 مرات بياء بعد اللام "يروشاليم"، أي بصورتها في اللغة العبرية، والدليل على ذلك معجم ألفاظ كتاب العهد القديم بالعبرية، وهذا يدل على أن الاسم في الأصل هو "أور سالم"، مدينة السلام العربية، وصيغت التسمية العبرية المحرّفة علي وزن مصرايم التي هي مصر بالعبرية.

- ورد اسم الـ "قدس" في العهد القديم في موضعين في سفري أشعيا، ونحميا.. وهكذا فالأسماء الرئيسية للمدينة كانت سابقة لوجود بني إسرائيل فيها، كما لا يمكن نسب هذه الأسماء للغة العبرية لأنها سابقة كذلك علي ظهور تلك اللغة.



جزء من الجدار الذي بناه اليبوسيون في فلسطين

- كانت بعثة أثرية بريطانية قد أجرت أعمال التنقيب في القدس ولم تعثر إلا على فخاريات منقوش عليها، باللغة الكنعانية، وكشفت تلك البعثة أن المؤسسين الأوائل لمدينة القدس هم اليبوسيون، كما كان بالمنطقة التي وجدت بها تلك الآثار قلعة لليبوسيين، الذين أقاموا مساكنهم في البداية، على بعض المرتفعات المجاورة لنبع ماء يطلق عليه اليوم عين أم الدرج، في قرية سلوان الواقعة في الضاحية الجنوبية من مدينة القدس الحالية. وحصّن اليبوسيون ذلك الموقع، أو تلك المدينة، وبمرور الزمن، هجرت تلك المدينة، وحلت محلها نواة رئيسية لمدينة أكبر، تقوم على مرتفعات وتلال أخرى، هي: مرتفع الزيتون، مرتفع الحرم، مرتفع صهيون.

وتذكر مصادر تاريخية أخرى أن الملك اليبوسي (ملكي صادق) هو أول من بنى ييبوس، وكان محباً للسلام، حتى أطلق عليه "ملك السلام"، ومن هنا جاء اسم المدينة (سالم). وبرغم أن تلك المدينة قد خضعت لفراعنة مصر، فلم يحاولوا تمصيرها، واكتفوا بتحصيل الجزية من سكانها، وكانوا يطلقون عليها تارة اسمها اليبوسي (يابيشي)، وتارة اسمها الكنعاني (أورسالم).

الريادة للعرب في أرض فلسطين

- تثبت المصادر التاريخية ريادة العرب (الكنعانيين - العموريين - اليبوسيين) في تعمير أرض فلسطين، وتشبيد مدنها وقراها وتنفق جميعها، ومعها مصادر يهودية على حقيقة أن تلك الأرض كانت ملكاً لهؤلاء العرب، قبل أن تطأها قدما أبي الأنبياء إبراهيم عليه السلام وقبل أن يكون هناك يهودية أو يهود وظلت تلك الأرض عربية على طول تاريخ مدينة القدس، ولم يكن لبني إسرائيل غير علاقة عارضة بهذه المدينة العريقة، كذلك التي قضوها في بقاع أخرى من العالم فيما بعد.



القدس فى عهد مملكة داود وسليمان

أنشأ اليهود الذين شنتوا فى العالم الصهيونية العالمية التي خططت للاستيلاء على العالم بالبروتوكولات المعروفة ببروتوكولات صهيون وقد تعاهدوا على الاستيلاء على فلسطين، وبيت المقدس لا عن طريق الحق إنما عن طريق العدوان، ثم التحايل، والكذب، والبهتان خاصة بعد احتلال فلسطين فادعوا -كذبا- أحقيتهم فى القدس، وأن المسلمين بل والمسيحيين لا حق لهم فيها، واستدلوا على افتراءاتهم هذه بأقوال عجيبة منها أنه لم يذكر القرآن اسم القدس ولو مرة واحدة، وأن اليهود هم الأحق بها وعلاقتهم بالقدس قديمة وتعود إلى ثلاثة آلاف عام عندما غزا الملك داود هذه المدينة فى القرن العاشر قبل الميلاد حسب اعتقادهم وأقام مملكته فيها بعد أن قتل جالوت واتخذوا أيضا من أسفارهم المقدسة لديهم مستندا فقالوا فى سفر التكوين: قد وعد الرب إبراهيم -عليه السلام- وذريته بهذه الأرض -أرض الميعاد- وقال "نسلك أعطي هذه الأرض" ودفن فيها هو وزوجه سارة ومن ثم يصلون تجاهها ويقدمون هواءها فهي بذلك لهم لا لغيرهم وبهذا نفى هؤلاء اليهود القدامى أن يكون للمسلمين خاصة أو للعرب الذين عرفتهم فلسطين قبل اليهود أي صلة بالقدس بل هم أحق بها وأهلها.

ومن تحايل وكذب أكثر من سابقه "موردخاي كيدار" أستاذ الدراسات الإسلامية فى إحدى الجامعات الإسرائيلية/ قال فى محاضرة له بالكنيست فى يوليو سنة ٢٠٠٩ م إن القدس يهودية... وإن المسجد الأقصى مكانه (الجزءان) بين مكة والطائف وليس فلسطين أو القدس وهكذا يروج اليهود والمتصهينة فى العالم بهذه الافتراءات،

والرد على هذه الأكاذيب من علماء الأزهر: أن هؤلاء ركزوا على أن القدس قد دخلها داود -عليه السلام- منذ ثلاثة آلاف عام قبل الميلاد، وبنى بها الهيكل المزعوم، وأن توراتهم وأسفارهم تؤكد أن إبراهيم أعطاه الرب له، ولنسله، ودفن بها، ومعه زوجته سارة، فهم أحق بها، وتمثل لهم قدسية وحدهم دون المسلمين، ومن ثم يصلون تجاهها، ويقدمون أرضها، وهواءها وهي لهم دون غيرهم! وهذا منطق مغلوط فليس كل من غزا أرضا فهو مالك لها، وصارت له وطنا لا يمكن التخلي عنه، ولو وجَّهنا هذه القضية لأي محكمة دولية لحكم قضاتها بمنطق العقل قبل القانون بفساد هذا الادعاء.

ثم إن سليمان -عليه السلام- كان عند اليهود ملكا لا نبيا ولا رسولا، فالمسألة مسألة سياسية ولا علاقة لها بدين اليهود فلم الكذب؟! كما أن القدس وجدت حسب المصادر التاريخية قبل داود وسليمان -عليهما السلام-، فقد أسسها (اليبوسيون) أجداد العرب الفلسطينيين، وجاء سليمان ووجدهم هناك، ولم تدم العلاقة بين داود وسليمان وبين كل العبرانيين وبين القدس وفلسطين طويلاً، فكيف يكون الطارئ هو الأصل والأصل لا أرض له؟ وبنفس المنطق نخاطب اليهود الذين قالوا أيضاً: إن أرض القدس، وهواءها مقدس لهم وحدهم، لأنهم يصلون تجاهها، ولذا هم أحق بها دون المسلمين أو غيرهم!

فيقاس على هذا المنطق الغريب أن المسلمين من الباكستان أو الصومال أو أي دولة مسلمة مثلاً يصلون تجاه الكعبة المشرفة فى المملكة السعودية، وحينئذ عليهم أن يحتلوا مكة، بل والمدينة ما داموا يصلون تجاهها؟! إن هذا لمنطق عجيب لقد اعتمد اليهود فى شرعنة القدس لهم على كتابهم وأسفارهم المقدسة

فما ذكره في سفر التكوين جاء فيه: أن الرب أعطى أرض القدس لإبراهيم ونسله ودفن بها إبراهيم ونسله وزوجه سارة.

ولمواجهة هذه الفرية

لماذا يقتصر النسل على اليهود فقط أبناء إسحاق، ويعقوب -عليهما السلام- دون أبناء إسماعيل -عليه السلام-؟ أليس إسماعيل هو أب للعرب أيضاً، والجد العشرين للنبي محمد صلى اله عليه وسلم فكيف بهؤلاء يسحبون شهادة ميلاد إسماعيل ويبقون على إسحاق بن سارة فقط؟

وهذا هو عين العنصرية، والتي حكاها القرآن الكريم عنهم حينما قالوا: (ليس علينا فى الأميين سبيل) آل عمران : ٧٥، وفي تلمودهم "ملعونة هي جميع الشعوب ومباركة هي أمة اليهود" .

ب -وبالعودة لأسفارهم أوثق المصادر عندهم نرى أن سفر التكوين الذي يستشهدون به على أحقيتهم في تملك أرض القدس وفلسطين: هو نفسه الذي حكى أن إبراهيم -عليه السلام- كان غريباً على هذه الأرض، ودخيلاً على الفلسطينيين، : وهذا نص ينطق بذلك" وتغرب إبراهيم في أرض الفلسطينيين أياماً"

وفي إصحاح آخر يقر كاتبه أن إبراهيم- عليه السلام- اشترى من أصحاب هذه الأرض قبراً لزوجته سارة "وماتت سارة في قرية أربع التي هي حبرون في أرض كنعان فأتى إبراهيم ليندب سارة ويبكي عليها وقام من أمام ميتة وكلم بني حث قائلاً: "أنا غريب ونزير عندكم اعطوني ملك قبر معكم لأدفن ميتي فأعطوه ملك قبر" فكيف هذا ليكون دليلاً على أحقيتهم في أرض فلسطين؟! بل تناسى هؤلاء أن نصوص تملكهم لأرض كنعان غير مترابطة في أسفارهم بل متناقضة يضرب بعضها بعضاً.
وهذه بعض الأمثلة:

مرة في سفر التكوين إصحاح (١٧ " وأعطي لك ولنسلك أرض غربتك كل أرض كنعان ملكاً أبدياً"

، وفي سفر (١٣ - يقول (وقال الرب لإبرام بعد اعتزال لوط عنه ارفع عينيك وانظر إلى الموضع الذي أنت فيه شمالاً وجنوباً وشرقاً وغرباً لأن جميع الأرض التي أنت ترى لك أعطيها لك ولنسلك إلى الأبد)

بينما في الإصحاح ٣٥ (يقول الرب ليعقوب إنه سيعطيه الأرض التي أعطيت لإبراهيم وإسحاق وجميع الأرض الباقية ستعطي له ولنسله) أي من النيل للفرات كما هو مكتوب الآن على الكنيست الإسرائيلي.

وهذا التناقض في عرض ما يزعمون في أسفار يقدسونها ينسف مزاعمهم نسفاً ويجعلها لا محل لها في الواقع العلمي.

شهادات على عروبة القدس



بوابة دمشق في القدس

لم تتوقف المحاولات الإسرائيلية عن الادعاء بحق تاريخي لليهود في القدس برغم أن الواقع يثبت عكس ذلك ويتضح ذلك في كثافة الوجود العربي بالبلدة القديمة بالقدس، الذي يحفظ لها هويتها العربية، واضحة المعالم في مظهرها العام، وطبيعة حياتها اليومية، وأنشطتها وآثارها، وبنيتها الديموجرافية، إذ أن عدد السكان العرب أكبر بكثير من اليهود، وذلك برغم كل الممارسات التي تستهدف اغتيال عروبة هذه المدينة، من مصادرة للأراضي، وهدم للمنشآت (سكنية، زراعية، صناعية، إدارية)، وسياسات استيطان، داخل البلدة، وحولها، وأعمال ترانسفير وتهويد منظمة، وفيما يلي بعض الدلائل التي تفند تلك المزاعم :

وثيقة الأزهر الشريف عن القدس 2011

أصدر الأزهر في 20 نوفمبر 2011 وثيقة بعنوان "وثيقة الأزهر عن القدس الشريف"، تضمنت تفصيلاً تاريخياً للمغالطات التي تتعلق بـ"يهودية القدس".

وشددت الوثيقة على أن "عروبة القدس تضرب في أعماق التاريخ لأكثر من ستمين قرناً.. حيث بناها العرب اليبوسيون في الألف الرابع قبل الميلاد، أي قبل عصر أبي الأنبياء إبراهيم - عليه السلام - بواحد وعشرين قرناً.. وقبل ظهور اليهودية التي هي شريعة موسى - عليه السلام - بسبعة وعشرين قرناً."

وأوضحت الوثيقة أن "شريعة موسى - عليه السلام - وتوراته قد ظهرت بمصر، الناطقة باللغة الهيروغليفية قبل دخول بني إسرائيل غزاة إلى أرض كنعان، وقبل تبلور اللغة العبرية بأكثر من مئة عام، ومن ثم فلا علاقة لليهودية ولا العبرانية بالقدس ولا بفلسطين."

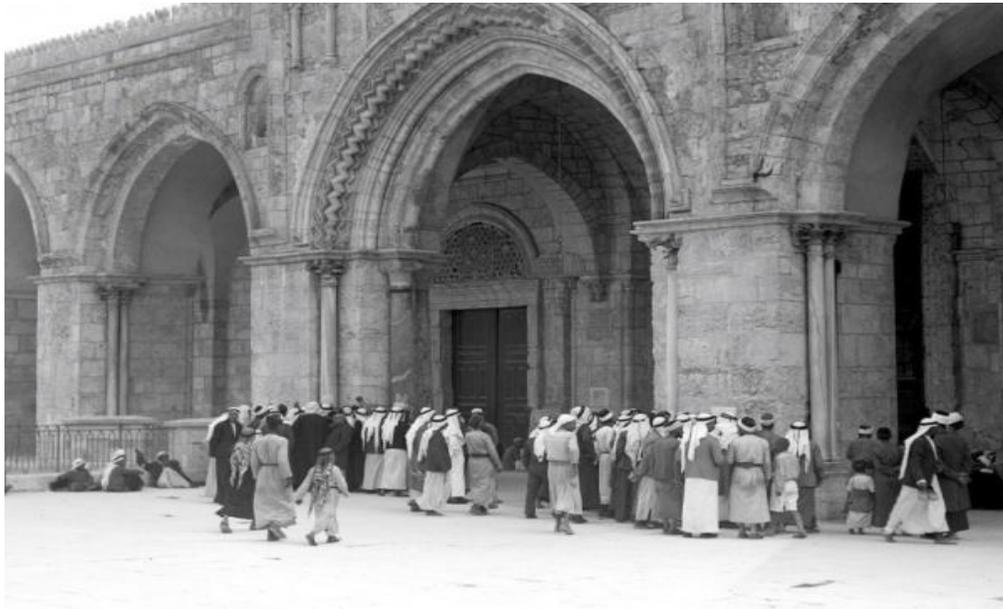
ولفتت الوثيقة إلى أن "الوجود العبراني في مدينة القدس لم يتعد 415 عاماً بعد ذلك، على عهد داوود وسليمان - عليهما السلام - في القرن العاشر قبل الميلاد.. وهو وجود طارئ وعابر حدث بعد أن تأسست القدس العربية ومضى عليه 30 قرناً من التاريخ."

وذكرت الوثيقة إنه "إذا كان تاريخ القدس قد شهد العديد من الغزوات والغزاة، فإن عبرة التاريخ تؤكد دائماً أن كل الغزاة قد عملوا على احتكار هذه المدينة ونسبتها لأنفسهم دون الآخرين.. صنع ذلك البابليون والإغريق والرومان وكذلك الصليبيون.. ثم الصهاينة الذين يسرون على طريق هؤلاء الغزاة، ويعملون الآن على تهويدها واحتكارها والإجهاز على الوجود العربي فيها."

وقالت وثيقة الأزهر "لقد صنع الغزاة ذلك، بينما تفرد الإسلام الذي تميز بالاعتراف بكل الشرائع والملل واحترم كل المقدسات وتفرد بتأكيد قداسة هذه المدينة وإشاعة ذلك بين كل أصحاب الديانات والملل.. الأمر الذي جعل - ويجعل- من السلطة العربية على القدس ضماناً لمصالح الجميع، فالقدس في ظل السلطة العربية هي - دائماً- مدينة الله، المنفتحة الأبواب أمام كل خلق الله وعباده."

وشددت وثيقة الأزهر على أن "احتكار القدس وتهويدها - في الهجمة المعاصرة - إنما يمثل خرقاً للاتفاقيات والقوانين والأعراف الدولية التي تحرم وتجرم أي تغيير لطبيعة الأرض والسكان والهوية في الأراضي المحتلة، ومن ثم فإن تهويد القدس فاقد للشرعية القانونية، فضلاً عن مخاصمته لحقائق التاريخ التي تعلن عروبة القدس منذ بناهاها العرب البيوسيون قبل أكثر من 60 قرناً من الزمان."

الإمام الأكبر يرد على الأباطيل الصهيونية حول القدس



قال فضيلة الإمام الأكبر الدكتور أحمد الطيب شيخ الأزهر: إن ادعاء اليهود بأن المسلمين ليس لهم حق في القدس وأنها لم تذكر في القرآن الكريم هو من قبيل الترهات التي تخلو من أي مضمون علمي أو تاريخي، والمشكلة في أننا كعرب ومسلمين غير مهيين للتعامل مع القضية بالجدية الواجبة، وسبب

ذلك هو الأمية الثقافية التي وقع فيها شباب العرب والمسلمين في مقابل شباب صهيوني لديه الحظ الوافر من المعلومات بغض النظر عن كونها صحيحة أو مضللة أو مغلوطة، ولكنها كونت لديه رؤية وصورة ذهنية على أسس تاريخية، جعلت عنده استعداداً للدفاع والتضحية من أجل قضيته، بينما شبابنا لا يعرف شيئاً عن هذه القضية، ولذلك لا بد من التركيز على مشكلة القدس في المراحل التعليمية المختلفة، بحيث يستنير الطالب العربي مسلماً كان أو مسيحياً بمعلومات يستطيع من خلالها أن يكتشف زيف الصهيونية وادعاءاتها في عدم أحقية المسلمين والمسيحيين في مدينة القدس، والكتب في هذا الشأن كثيرة جداً، ولكنها لا تصل للقاعدة العريضة من الشعب، وأضاف فضيلته أن الكيان الصهيوني زرع كخنجر في خاصرة العالم العربي للقضاء عليه، ولكي تبقى لهذا الكيان الغاصب الكلمة الأخيرة في المنطقة، وذكر أن كلينتون استيقظ واطمأن أن الحل الجديد للدولتين لا يصطدم مع السفر اليوشعي، وأشار إلى كتاب اسمه «الكتاب المقدس والاستعمار» ألفه القس مايكل برير الذي عاش في فلسطين، و عنوان الكتاب ذو دلالات عميقة، وهو ليس من تأليف العرب والمسلمين، وإنما هو عنوان المؤلف، وهو يوضح أن التوراة كانت وراء الاستعمار، ومن يقرأ فهرسه يرى كيف تحدث عن الأرض وقيمتها في التوراة في سفر يوشع وأسفار أخرى، وبين فضيلة الإمام الأكبر أن هذه النصوص هي وراء هذا الاستعمار، فالتفسير المغلوط لنصوص معينة من التوراة هي التي أذاقت العالم الويلات، وهي التي بررت استعمار الغير، وأخيراً استعمار فلسطين، وهناك كتاب آخر لمحمد جلال إدريس، قدم فيه القدس أو أورشليم ليس من وجهة نظر المسلمين أو المسيحيين ولكن من وجهة نظر الفكر الديني الإسرائيلي سواء من خلال التوراة أو شروحها، واعتمد في إثبات أن القدس عربية وليست إسرائيلية وأن إسرائيل ليس لها أي حق بها، على الكتب الدينية اليهودية، وأضاف الإمام الأكبر نحن بحاجة لترويج مثل هذه الأفكار. وأكد أن من يقول إن القدس لم تذكر باسمها في القرآن ويستدل بذلك على عدم أحقية المسلمين بالقدس، فإن كلامه يشبه كلام هذيان محقق، فالقدس فعلاً لم تذكر باسمها وهو من علامات إعجاز القرآن الكريم، ولكنها ذكرت في القرآن بالوصف: «سبحان الذي أسرى بعبده ليلاً من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى الذي باركنا حوله» أي إنها بلدة مباركة، فالقرآن لم يذكرها باسمها لسبب بسيط جداً وهو أنه لو استعرضنا أسماء القدس على مدار التاريخ من أول اليبوسيين لوجدنا أنها ذكرت بعدة أسماء وكان الاسم يتغير حسب الاستعمار، فقد استعمرت من الفرس والبابليين والرومان حتى العهد الإسلامي، فذكرت مرة باسم إيلياء وباسم ييوس وباسم مدينة داود.

وأوضح فضيلته أن مدراس اليهود ينص على أن مدينة القدس لها سبعون اسماً في المدراس، ولذلك لم يذكرها القرآن باسم أو اثنين من السبعين وإنما ذكرها بوصفها المستمر الذي لا يتغير، أما مكة مثلاً فذكرت باسم بكة ومكة، ولم يتغير اسمها حتى الآن، فذكرها باسمها لأنه لما ذكرها به عرف الناس هذا المكان، لكن لو اختار أي اسم من السبعين، التي يذكرها اليهود وليس المسلمين أو العرب، ألم يكن ذلك يقدم حجة لليهود على أن يستمسكوا بأكاذيبهم، وأن القدس ليس فيها للمسلمين موطن قدم، فذكرها بوصفها لأن الوصف ثابت، أما الأسماء فتتغير من جيل إلى جيل ومن استعمار إلى استعمار.

واستكمل فضيلة الإمام الأكبر أن الادعاء بأن سيدنا عمر بن الخطاب لم يصل في الأقصى، سفسطة ضد التاريخ وضد الواقع وضد المصادر التاريخية المعتمدة، فقد صلى سيدنا عمر بن الخطاب في المسجد الأقصى، وذكر ابن كثير ذلك في كتاب البداية والنهاية في الجزء التاسع صفحة 655، تحت

عنوان كبير «فتح بيت المقدس على يد عمر بن الخطاب» يقول فيه: «وسار بالجيوش نحوهم، واستخلف على المدينة على بن أبي طالب، وسار العباس بن عبدالمطلب على مقدمته، فلما وصل إلى الشام تلقاه أبوعبيدة ورءوس الأمراء كخالد بن الوليد، ويزيد بن أبي سفيان، فترجل أبوعبيدة وترجل عمر، فأشار أبوعبيدة ليقبل يد عمر، فهم عمر بتقبيل رجل أبي عبيدة، فكف أبوعبيدة، فكف عمر. ثم سار حتى صالح نصارى بيت المقدس، واشترط عليهم إجماع الروم إلى ثلاث، ثم دخلها إذ دخل المسجد من الباب الذي دخل منه رسول الله ﷺ ليلة الإسراء، ويقال: إنه لبي حين دخل بيت المقدس، فصلى فيه تحية المسجد بمحراب داود، وصلى بالمسلمين فيه صلاة الغداة من الغد، فقرأ في الأولى بسورة «ص» وسجد فيها والمسلمون معه، وفي الثانية بسورة «بنى إسرائيل» ثم جاء إلى الصخرة فاستدل على مكانها... ثم نقل التراب عن الصخرة في طرف ردهائه وقبائه» لأن الرومان كانوا يرمون عليه المزابل، وسيدنا عمر هو من نظف ذلك بنفسه ووضع في ردهائه، وطهر هذا المكان، وفي العهدة العمرية أتاحتها للمسيحيين وللمسلمين. وكشف فضيلته أن المسجد كان قائماً ولكن الشبهة في أن مسجد قبة الصخرة بناه فعلاً الوليد بن عبدالمملك، ولكن هناك فارقاً كبيراً بين مسجد قبة الصخرة وبين المسجد الأقصى، فالمسجد الأقصى في ذلك الوقت لم يكن عليه بناء، وهذا مثل الكعبة، فالكعبة لم يبنها سيدنا إبراهيم وإنما أعاد بناءها «وإذ يرفع إبراهيم القواعد من البيت وإسماعيل» فالقواعد كانت موجودة، وكل ما فعله سيدنا إبراهيم أنه رفعها، وهكذا كان المسجد الأقصى ثم بنى بعد ذلك على قواعده، أى حدث له ما حدث للكعبة أو للبيوت المقدسة من زلازل وأمطار واعتداءات، فتهدم ثم تقام، وحينما صلى سيدنا عمر في هذا المسجد لم يكن عليه بناء، لكنه كان محددًا ومعروفًا، فهناك المكان الذي دخل منه سيدنا محمد ﷺ، والصخرة التي ركب عليها وركب البراق، وكل هذا مسجل في تاريخ المسلمين، فعندما يأتي شخص مسلم أو غير مسلم ويقول: إن سيدنا عمر لم يصل في بيت المقدس فهو إما جاهل بالتاريخ أو لا يفهم دلالات النصوص ولا يتذوق سياقاتها. وبين الإمام الأكبر أن الذي يشجع هؤلاء على الظهور ونشر الأكاذيب هو ضحالة ثقافة الناس في مثل هذه المسائل.

عُروبة القدس طبقاً لنصوص التوراة



بوابة يافا في القدس

-أكد د.ل. كارنييف أن الفلسطينيين المعاصرين هم أصحاب الحق، وأن الكنعانيين هم سكان فلسطين عبر التاريخ وأن إسرائيل في الأصل قبيلة صغيرة، قامت بالغزو طمعاً في أرض كنعان ذات الثقافة العالية التي سميت بعد ذلك فلسطين وإن المؤرخ اليهودي (يوسيفوس فلافيوس) وصف القدس، فلم يذكر شيئا عن الهيكل وهذا يعني أن الهيكل الذي دمره تيطس لم تقم له قائمة بعد ذلك، ومنذ عام ١٣٥ م إلى الفتح الإسلامي لم يكن يُسمح لليهود بالإقامة في القدس إن القدس عربية خالصة، وما وجد اليهود فيها إلا لفترة انتقالية على عهدي (داود وسليمان).

- أكدت دراسة في التاريخ والأديان عن عُروبة القدس وأسبقية الوجود العربي في فلسطين استندت إلى نصوص التوراه : أن الإعلام الغربي يتبنى الأفكار اليهودية حول ما يُسمى "أرض الميعاد" أو "الحق اليهودي" في أرض فلسطين، باعتبارها أرض "الشعب اليهودي" وحده، وبحسب الدراسة ، تُعرف التوراة الحالية باسم "توراة عزرا"، وهو العُزير في القرآن الذي أعاد تدوين التوراة إبان القرن 5 ق.م، بعد أن اختفت "توراة موسى أو "التوراة الأولى" عقب تدمير أورشليم على يد البابليين سنة 587ق.م ."

-تُعج التوراة بالإطراء على بني إسرائيل، وتصفهم بأنهم "شعبُ الله المختار"، وأنهم "أبناء الله" و"الأبناء المقدسين"، بينما تلعن "الكنعانيين" (وهم أجداد الفلسطينيين)، على سبيل المثال: "فلما استيقظ نوح.. علم ما فعل به ابنه الصغير، فقال ملعونٌ كنعان عبدُ العبيد يكون لإخوته، وقال مبارك الرب إله سام. وليكن كنعانُ عبداً لهم" (تكوين-9). ويزعم اليهود أن فلسطين (أرض كنعان) هي أرض اليهود وحدهم، وأنهم سكنوا فيها قبل الفلسطينيين (الكنعانيين)، وهي إدعاءات لأحجة لها، بل وتكذبها توراة اليهود ذاتها، حيث تقول: " فأخذ أبرام ساراي امرأته ولوطاً ابن أخيه وكل مقتنياتهما... وخرجوا ليذهبوا إلى أرض كنعان. فأتوا إلى أرض كنعان، واجتاز أبرام في الأرض إلى مكان شكيم وكان الكنعانيون حينئذ في الأرض" (تكوين-12) .

وحسب هذا المتن، فإن النبي إبراهيم (أبرام) لما دخل أرض كنعان (فلسطين) للمرة الأولى قادماً من أرض العراق (موطنه الأول)، وجد الكنعانيين يسكنون أرض فلسطين، وتؤكد التوراة نسبة هذه الأرض لهم، وتذكرها باسم "أرض كنعان". ويؤمن اليهود بأن النبي إبراهيم، هو "جدهم الأول"، وإليه ينتسبون .

وحسب توراتهم، فإن الكنعانيين كانوا يسكنون أرض فلسطين قبل النبي إبراهيم بزمان طويل، وعلى هذا فالوجود الكنعاني في فلسطين يسبق زمان إبراهيم، وحسب التوراة، فإن كنعان (جد الفلسطينيين) هو كنعان بن حام بن نوح عليه السلام، أي أنه حفيد النبي نوح. أما النبي إبراهيم، فهو إبراهيم ابن تارح (آزر) بن ناحور بن ساروخ بن راعو بن فالغ بن عابر بن شالح بن أرفكشاد بن سام بن نوح. ومن ثم فالنبي إبراهيم هو الحفيد الحادي عشر لـ"نوح"، وهو دليل آخر على أقدمية الوجود الفلسطيني من الناحية الزمنية

- تذكر التوراة متناً آخر وفيه : أن النبي إبراهيم لما أقام بأرض فلسطين، كان بها ملك كنعاني صالح يدعى "ملكي صادق"، تصفه التوراة بأنه "ملك شاليم"، وهي أقدم إشارة إلى مدينة "القدس" (أورشليم)، وتلك دلالة على أن القدس (شاليم) مدينة الكنعانيين في الأصل، وهم من بنوها، تقول التوراة: "فلما سمع أبرام أن أخاه سبى وجر غلماناه.. انقسم عليهم ليلاً هو وعبيده فكسروهم واسترجع (أبرام) كل الأملاك، فخرج ملك سدوم لاستقباله بعد رجوعه... وملكي صادق ملك شاليم (القدس) أخرج خبزاً. وكان كاهناً لله العلي وباركه. وقال مبارك أبرام من الله العلي مالك السموات والأرض" (تكوين- 14).

- يظن البعض خطأ أن ارتباط العرب بفلسطين بدأ منذ فتحها المسلمون أيام عمر بن الخطاب، لكن الصحيح أن "عروبة فلسطين" ترجع لأيام قدوم الكنعانيين العرب إليها من الجزيرة العربية، ثم دامت العلاقة بمرور الزمن. وتذكر التوراة أن النبي إبراهيم وابن أخيه لوط لما تركا مصر، بعد أن أقاما بها ردحاً من الزمن، ذهبا إلى أرض فلسطين، وكانا في ثراءٍ عظيم. وتؤكد التوراة أن الكنعانيين كانوا "سكان الأرض" وقتئذ: "فصعد أبرام من مصر هو وامراته وكل ما كان له إلى الجنوب. وكان أبرام غنياً جداً بالمواشي والفضة والذهب، وكان الكنعانيون حينئذ في الأرض (أي فلسطين)" (تكوين-13). وفي قصة النبي يوسف (وهو حفيد النبي إبراهيم)، تؤكد التوراة أيضاً "الوجود الفلسطيني" في هذه الأرض، بينما كان بنو إسرائيل يقيمون في مصر: "فصعد يوسف يدفن أباه (يعقوب) وصعد معه جميع عبيد فرعون وشيوخ بيته وجميع شيوخ أرض مصر.. فلما رأى أهل البلاد الكنعانيون المناحة قالوا مناحة ثقيلة للمصريين" (تكوين-50). ويلاحظ هنا قول التوراة: "فلما رأى أهل البلاد (أي فلسطين) الكنعانيون".

وقد أقام الكنعانيون مدينة القدس (أورشليم) في الألف الرابع ق.م وتذكر التوراة أن أحد اليهود قال لآخر: "تعال نميل إلى مدينة اليبوسيين (يقصد القدس) هذه ونبيت فيها. فقال له سيده لانميل إلى مدينة غريبة حيث لا أحد من بنى إسرائيل هنا" (القضاة-19). وهو ما يؤكد أن اليهود كانوا يخشون الإقامة في القدس وقتئذ، لأنها مدينة اليبوسيين (الكنعانيين).

وظلت القدس (يبوس) تحت سيطرة الفلسطينيين حتى أيام الملك داود الذي استولى عليها من "اليبوسيين". وكانت هذه المرة الأولى التي يسيطر فيها اليهود على القدس تقول التوراة: "وذهب

الملك (داود) إلى اورشليم إلى اليبوسيين (الفلسطينيين) سكان الأرض. فكلّموا داود قائلين. لا تدخل إلى هنا ما لم تنزع العُميان.. وأخذ داود حصن صهيون

وأقام داود في الحصن وسماه مدينة داود (صموئيل الثاني-5). ويحمل هذا المتن إشارات هامة، منها وصف التوراة اليبوسيين بأنهم "سكان الأرض"، وهي القدس، لأنهم سكان المدينة الأصليين، وتلك هي الحقيقة التي تؤكد توراة اليهود. ثم عُرفت المدينة لمدة طويلة باسم "يبوس"، وذكرتها التوراة بهذه التسمية مرات عديدة. ولم تدم سيطرة اليهود عليها طويلاً، فبعد موت الملك "سليمان بن داود" (930ق.م) انهارت مملكة اليهود في أرض فلسطين، تؤكد تلك "المتون التوراتية" المهمة الحق العربي في "أرض فلسطين"، وتؤكد عروبة القدس، ورغم محاولات طمس الحقائق، وتزييفها، فإن قوة تلك الأدلة ترجع إلى أنها وردت في توراة اليهود وليس أي مصدر آخر.

إسرائيل تحاول اثبات حق العودة



-حين وطنت أقدام الاستعمار الأوروبي الأرض العربية في القرن التاسع عشر، والمستشرقون وعلماء الآثار يتوافدون على القدس باعتبارها مهد المسيح ومكان دعوته وأيضاً بوصفها أرض التوراة، وقد استغلت الحركة الصهيونية هذا الأمر في خططها للترويج لدعوى عودة اليهود إلى الأرض المقدسة، مستفيدة من أطماع القوى الأوروبية الاستعمارية في الشرق وكونت جمعيات ومؤسسات ومدارس بحثية من أجل العثور على أي أثر يثبت حقها للعودة، منها: صندوق استكشاف فلسطين وهو هيئة بريطانية أنشئت عام 1865م، جمعية الاستكشاف الفلسطينية وهي جمعية يهودية أمريكية تأسست عام 1870م، جمعية الآثار التوراتية وهي جمعية بريطانية عام 1870م، الجمعية الألمانية للأبحاث الفلسطينية عام 1877م، والمدرسة الفرنسية للدراسات التوراتية والأثرية عام 1892م، والجمعية الألمانية للدراسات الشرقية عام 1879م، والمدرسة الألمانية للأبحاث الشرقية للقدس تأسست عام 1900م وتعرف الآن باسم مدرسة أولبرايت نسبة لاسم العالم التوراتي وليام فولبرايت يهودي الأصل، والمعهد البروتستانتية الألماني للدراسات التاريخية في الأرض المقدسة عام 1902م. وقد باعت مساعي هذه الجمعيات بالفشل

الذريع في إيجاد دليل أثري واحد يثبت وجود بقية للهيكل أسفل الحرم القدسي الشريف أو المسجد الأقصى.

البحث عن بقايا هيكل سليمان



عملت في مدينة القدس عدة بعثات أثرية معنية بالحفائر، للبحث عن بقايا هيكل سليمان، كان أهمها : حفائر باركلي المبشر الأمريكي عام 1839م، حفائر الضابط الإنجليزي شارل فروارن عام 1867م، حفائر بلبيس فيما بين عامي 1893 و1896م، حفائر الضابط الإنجليزي الكابتن واركر عام 1911م بناء على طلب وتمويل المليونير اليهودي روتشيلد، حفائر ماكاليستر الإنجليزي 1923-1926م، حفائر كروفوت عام 1927م، حفائر المدرسة الإنجليزية للآثار عام 1961م، حفائر مصلحة الآثار الإسرائيلية عام 1967م تحت إشراف د هنس، والحفائر المشتركة بين الجامعة العبرية وجمعية الكشف الإسرائيلي منذ عام 1968م، ولم تسفر كل هذه الحفائر عن أي شيء سوى تشويه معالم الآثار والحضارة الإسلامية .

- أعلن العالم الأثري الإسرائيلي (زنيف هرتسوغ) في تقريره المثير للجدل (التوراة: لا إثبات على الأرض) "أنه بعد سبعين عاماً من الحفريات المكثفة في فلسطين، توصل علماء الآثار إلى نتيجة مخيفة: لم يكن هناك أي شيء على الإطلاق، ولم تحتل فلسطين، ولا ذكر لامبراطورية داود وسليمان، كما يدعمه شهادة الدكتورة (كاتلين كابينوس) مديرة الحفائر في المدرسة البريطانية للآثار بالقدس التي قررت سنة 1968م ضمن فريق من علماء الآثار المسيحيين عدم وجود أي أثر لهيكل سليمان، وشهادة فريق المهندسين العالميين الذين درسوا التربة التي يقوم عليها المسجد الأقصى في وقت لاحق، وتعمقوا فيها، وخلصوا إلى أنه لا يوجد في ذلك المكان أي دليل أو شبهة لأي أثر من الهيكل الذي تدعي الصهيونية أنه مدفون بجوار حائط البراق الغربي بالمسجد الأقصى

- عجزت تقارير وشهادات الاسرائيليين عن إيجاد أي أثر للهيكل وعن إثبات أي دليل تاريخي يؤكد وجوده، فقد عجزت كذلك عن إثبات أي أثر أو دليل يقطع بأن حائط البراق الذي يسمونه بـ (حائط المبكى)، جزء من سور كان حول هيكل سليمان، بل إن اللجنة الدولية المتفرعة عن عصبة الأمم التي تكونت عام 1929 برئاسة (وولترشو) للنظر في الخلاف حول ملكية المبكى ومكثت شهراً كاملاً في فلسطين من 6/19 إلى 1930/7/19 واستمعت لأحد عشر محامياً من مسلمين ومسيحيين من مختلف دول العالم كما استمعت لأقوال 22 شاهداً قدمهم الجانب اليهودي، أثبتت من خلال وثيقة فندت فيها إيماءات الإسرائيليين بحقهم التاريخي في القدس، بأن الحائط وقف للمسلمين العرب ولا يجوز لأحد أن ينازعهم فيه، ومن ثم لم تقر هذه اللجنة وجهة النظر الصهيونية وما تخطط له من إخراج 10 آلاف مسلم من القدس القديمة بأي شكل وبمختلف الأساليب وإحلال 5000 يهودي مكانهم، ومن إزالة الأبنية التاريخية والآثار الإسلامية الملاصقة لسور المسجد الأقصى من الجهة الغربية وتوسيع حائط المبكى، ومن فتح أنفاق تحت المسجد، وحكمت لجنة (وولترشو) الدولية بعد دراسة وافية لكافة الوثائق، بإبقاء الحال على ما هو عليه ومنع اليهود من إدخال أي تغيير فيه .. كذلك فعلت منظمة اليونسكو التي أدانت بقراريها 82، 83 في 1970 إسرائيل على إحراق المسجد الأقصى وعلى استمرارها في الحفريات كما دعتها للانزمام فوراً بالقرار 17م/3422 الصادر في نوفمبر 1972 القاضي بالكف عن تغيير معالم القدس، الأمر الذي يؤكد من جديد عدم وجود أية أدلة مادية تشير من قريب أو من بعيد إلى الهيكل المزعوم وبالتالي كذب الادعاء اليهودي بالحق التاريخي لهم في أرض فلسطين .

شهادة جيمس هنري بريستيد



يذهب المؤرخ (جيمس هنري بريستيد) إلى أن الكنعانيين من القبائل العربية التي استوطنت فلسطين ولذلك سميت فلسطين "أرض كنعان"، وهكذا سميتها التوارة. ويقول كانت المدن الكنعانية ذات حضارة قديمة، ومنازل متقنة، وحكومة، وصناعة، وتجارة، وعلم، وكتابة، وديانة، اقتبسها الإسرائيليون، وأنشأ

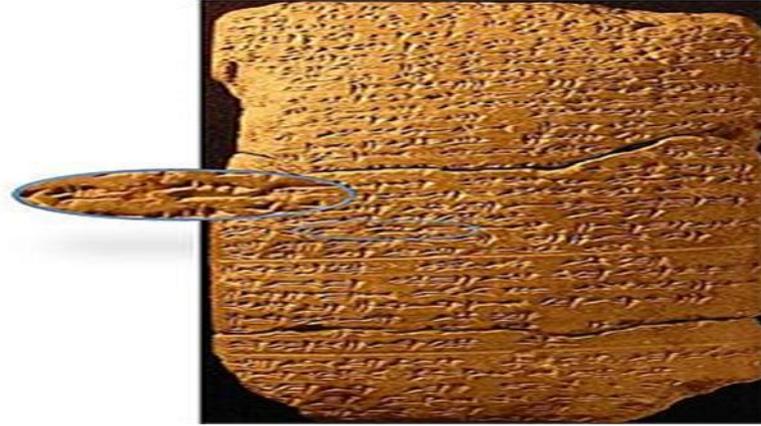
الكنعانيون العديد من المدن التي نراها اليوم، فقد ذكر أنهم بنوا (118) أو (119) مدينة، ومنها: أريحا، وأسدود، وبئر السبع، وبيت لحم، وحلحول، وعكا، والكرمل، والمجدل، وبيت شان، وشكيم، وبيوس.

شهادة المؤرخ هيرودوت

ذكر المؤرخ اليوناني "هيرودوت" (483-425 ق.م) في تأريخه مدينة "القدس" تحت اسم "كاديثيس"، وأوضح أنها كانت بلدة سورية كبيرة على مقربة من "مجدولوس" أي "تل المتسلم"، دلالة على أنها كانت تعرف بهذا الاسم منذ القدم وإنها مدينة فلسطينية، ذلك أن الجزء الجنوبي من سورية الممتد جنوبا إلى مصر كله كان يعرف باسم فلسطين.

وتحدث هيرودوت عن التقسيمات الإدارية للإمبراطورية الإخمينية الفارسية (إيران) وبيّن أن المنطقة الساحلية التي امتدت من سورية حتى مصر شكلت مقاطعة إدارية ضمت كل فينيقيا، وذلك الجزء من سورية الذي يعرف باسم فلسطين وقبرص في إشارة وتأكيد على أن في المائة الخامسة قبل الميلاد لم تكن مقاطعة اليهود قد ظهرت إلى الوجود بعد، وهو الشيء الذي يؤكد النص التوراتي اليهودي.

رسائل تل العمارنة تثبت عروبة القدس



نقش لاسم أورساليم في إحدى رسائل تل العمارنة

رسائل تل العمارنة هي الرسائل الواردة إلى البلاط الملكي خلال عصري أمنحتب الثالث ومن بعده الملك إخناتون، وبعض الرسائل موجهة إلى الملكة تي (أم الملك إخناتون)، وتعود قصة الكشف عنها إلى عام 1885 ميلادية عن طريق فلاحه مصرية كانت تحفر بالقرب من مسكنها للحصول على التربة السوداء لعمل الطوب الأحمر، وبالمصادفة عثرت على رسائل العمارنة المكتوبة باللغة الأكادية (البابلية) بالخط المسماري؛ وبعدها قام العالم الإنجليزي فلنדרز بتري في عام 1891 ميلادية بالكشف عن باقي الأرشيف الملكي الذي وصل عدد رسائله إلى 379 رسالة، وعلى الرغم من كثرة الأبحاث والدراسات العلمية التي أجريت على رسائل تل العمارنة فإنها لا تزال معينا خصبا لمزيد من الدراسات لأحوال الشرق الأدنى القديم خلال عصري أمنحتب الثالث وإخناتون، وفي كل رسالة معلومات فريدة تظهر العلاقات المتشابكة بين

ملوك وأمراء الشرق القديم من ملوك بابل وميتاني وأمور وغيرها من ملوك وأمراء (دول المدن) مثل مجدو وعسقلان وجبيل..... وأورشليم.

-ورد في (رسائل تل العمارنة)، : أن (أرض كنعان)، كانت تطلق على السواحل السورية، وورد في هذه الرسائل أن الوالي المصري في بيت المقدس (عبدي خيبا) ، بعث عدداً من الرسائل إلى "أخناتون"، يبين فيها الخطر على النفوذ المصري في فلسطين، ومن تلك الرسائل أرقام : (286-290). وقد ورد في (رقم 286) : طلب معونة من ملك مصر لدفع هجمات العبرانيين عن أورشليم وفي الثانية (رقم 287)، يقول الوالي (عبدي خيبا) : لقد وضع الملك اسمه على أرض أورشليم إلى الآن حتى لا يمكنني ترك أرض أورشليم وفي الرسالة (رقم 289) يقول : إنهم الآن يحاولون الاستيلاء على أورشليم، وإذا كانت هذه الأرض ملكاً للملك، هل تترك أورشليم تسقط. ليت الملك يرسل لنا خمسين رجلاً كحامية ليقوموا بحراسة البلاد. لقد تارت أرض الملك كلها.

ومما جاء في تلك الرسائل، قول "عبد خيبا" : إن هذه الأرض، أرض أرووسالم، لم يعطني إياها أبي ولا أمي، ولكن أيدي الملك القوية هي التي ثبتتني في دار آبائي وأجدادي، ولم أكن أميراً، بل جندياً للملك، وراعياً تابعاً، منحت ملكية أرض أرووسالم إلى الملك إلى الابد، ولا يمكن أن يتركها للأعداء.

تقر المعاني الواردة في الرسائل على أن الممالك والمدن الكنعانية التي رصدها التاريخ في ذلك الوقت لا تمت بأي صلة لأي تاريخ يهودي، وأن العابيرو أو العبرانيين هم قبائل رحل سكنت جنوب الهلال الخصيب شمال ما يعرف الآن بالجزيرة العربية .

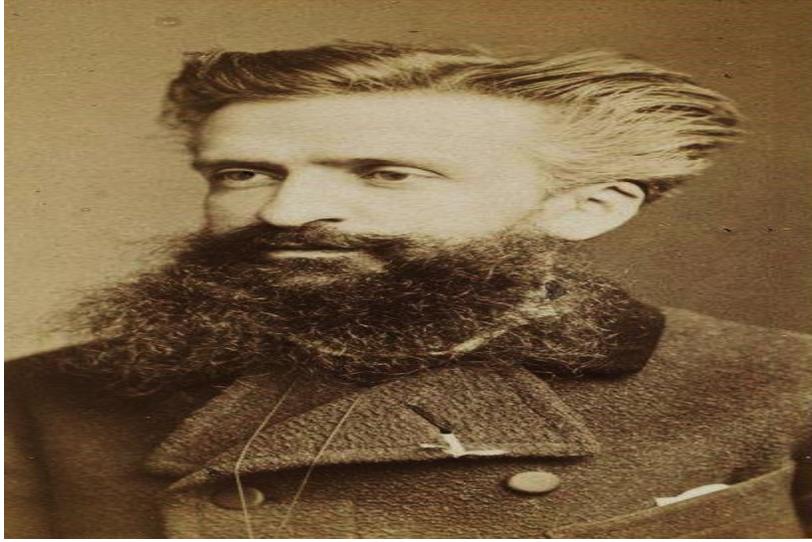


الباحثون.. بيت المقدس كنعانية عربية ييوسية

يذكر أحد الباحثين الغربيين (فرانكين المستشرق الهولندي) في حديثه عن القدس في العصر البرونزي، أن لغة اليبوسيين كانت كنعانية، وأن معتقداتهم كانت لها طبيعة معتقدات الكنعانيين ذاتها. ويبين أنه بناء

على حل رموز النصوص العديدة التي وجدت في رأس شمرا، "أوجاريت القديمة"، يستنتج أن "الكلمات والتعبير العبرية التي كان يشتهبها العلماء في أن لها معاني دينية، ظهر أنها متصلة بأفكار العبادة في اللغة الكنعانية"، وأن جميع القوانين، والطقوس والاحتفالات، والأغاني، والأمثال الإسرائيلية، استعيرت من العموريين والكنعانيين الذين كانوا يعيشون في البلاد قبل أن يأتي العبرانيون إليها، لقد كانت اللغة المستخدمة آنذاك لغة سامية عربية، وتُدعى أحيانا بالكنعانية" وبقيت بيت المقدس كنعانية عربية ييوسية، ثم تعرضت لغزو العبرانيين، نحو سنة (1000) ق.م، وهذا يبين أن القدس لم تكن يهودية، بل كان اليهود طارئين عليها، و كانوا يشعرون بالغرابة فيها، وإزاءها، حيث كانت تسكن أقوام في القدس، من الأموريين، والعمالقة، والأدوميين، والأنباط، واليبوسيين.

رأى جوستاف لوبون.. فلسطين للفلسطينيين



يقول المستشرق الفرنسي "جوستاف لوبون": "أن استقرار العبرانيين بفلسطين تم بالتدريج على ما نرى، فالعبرانيون قضوا زمناً طويلاً ليكون لهم سلطان ضئيل في فلسطين لا أن يكونوا سادتها، ويضيف: وفي فلسطين كان يعيش اليبوسيون وكان السلطان في فلسطين للفلسطينيين وكان ذلك حتى عهد داود".

ولم يكن للعبرانيين حضارة، فاقتبسوا حضارة اليبوسيين حينما أخذوا يستقرون في القدس، وغادروا الخيام، وسكنوا البيوت، وخلعوا عنهم الجلود، ولبسوا الثياب المنسوجة، كما كان الكنعانيون يفعلون، لقد دخل اليهود فلسطين وهم في حالة البداوة فأخذوا عن الكنعانيين الكثير، ومما أخذوه عنهم لغتهم الكنعانية، وأصبحت اللغة الكنعانية لغة اليهود الرسمية وهكذا، لم تكن لهؤلاء لغة، أو ثقافة، أو حضارة خاصة بهم، وإنما كانوا يقومون على تراث كنعاني بحت كما تؤكد لنا ذلك الأحداث التاريخية، وهكذا بقيت القدس، بل كل فلسطين، كنعانية في ثقافتها، وفي حضارتها ولغتها.

وفي مقام آخر يقول لوبون: "لم يجاوز قداماء اليهود أطوار الحضارة السفلى التي لا تكاد تميز من طور الوحشية، وعندما خرج هؤلاء البدويون الذين لا أثر للثقافة فيهم من باديتهم ليستقروا بفلسطين، وجدوا

أنفسهم أمام أممٍ قويّة متمدينة منذ زمن طويل، فكان أمرهم كأمر جميع العروق الدنيا التي تكون في أحوال مماثلة، فلم يقتبسوا من تلك الأمم العليا غير عيوبها وعادتها الضارية".

المؤرخون الاسرائيليون.. شاهد من أهلها

خلال تقرير نشرته مجلة جيروزاليم ريبورت الإسرائيلية، اعترف عالم الآثار الإسرائيلي "إسرائيل فلنكشتاين" من جامعة تل أبيب بعدم وجود أية صلة لليهود بالقدس، وأكد: أن علماء الآثار اليهود لم يعثروا على شواهد تاريخية أو أثرية تدعم بعض القصص الواردة في التوراة، كانتصار يوشع بن نون على كنعان.

وشكك فلنكشتاين في قصة داوود الشخصية التوراتية الأكثر ارتباطاً بالقدس حسب المعتقدات اليهودية فهو يقول إنه: لا يوجد أساس أو شاهد إثبات تاريخي على اتخاذ اليهود للقدس عاصمةً لهم، وأنه سيأتي من صلبهم من يشرف على ما يسمى بـ (الهيكل الثالث)، وأنه لا وجود لمملكتي يهودا وإسرائيل، وأن الاعتقاد بوجود المملكتين هو وهم وخيال. كما أكد عدم وجود أية شواهد على وجود "إمبراطورية يهودية تمتد من مصر حتى نهر الفرات" وإن كان للممالك اليهودية (كما تقول التوراة) وجود فعلي، فقد كانت مجرد قبائل، وكانت معاركها مجرد حروب قبلية صغيرة. أما فيما يتعلق بهيكل سليمان، فلا يوجد أي شاهد أثري يدل على أنه كان موجوداً بالفعل، وقال رفائيل جرينبرج وهو عالم آثار يهودي في جامعة تل أبيب: "إنه كان من المفترض أن تجد "إسرائيل" شيئاً حال واصلت الحفر لمدة ستة أسابيع، غير أن الإسرائيليين يقومون بالحفر في القدس لأعوام دون العثور على شيء".

- من ناحية أخرى اتفق البروفيسور يوني مزراحي وهو عالم آثار عمل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية مع رأي سابقه قائلاً: لم تعثر "إسرائيل" حتى ولو على لافتة مكتوب عليها - مرحباً بكم في قصر داود- واستطرد قائلاً: ما تقوم به "إسرائيل" من استخدام لعلم الآثار بشكل مخّل يهدف إلى طرد الفلسطينيين الذين يعيشون في القدس وتحويلها إلى يهودية".

- كثير من علماء الآثار والتاريخ العالميين وصلوا إلى هذه الحقيقة المؤكدة، التي ذكرها العلماء اليهود الثلاثة، الذين يعيشون في "إسرائيل" كذلك تصب في هذا الاتجاه دراسات المؤرخ بيتر جيمس التي نشرها في كتابه "قرون الظلام"، وأيضاً ما كتبه توماس تومسون في كتابه "التاريخ المبكر للشعب الإسرائيلي"، والحقائق التي أكدها المؤرخ أرنولد توينبي، والمؤرخ جوستاف لوبون في كتابه "تاريخ الحضارات الأولى"، والمؤرخ اليهودي آرثر كوستلر، والمؤرخ شلومو ساند... وغيرهم.



نال بيت المقدس والمسجد الأقصى اهتمام المؤرخين منذ فجر التاريخ الإسلامي حيث بدأ عصر التدوين في أوائل القرن الثالث، فكان الكتاب الأول فتوح بيت المقدس لأبي حذيفة البخاري المتوفى في بداية القرن الثالث الهجري سنة ٢٠٦ هـ وهذا أفضل رد على المزاعم التي ردها المستشرقون؛ والتي قالت بأن كتب فضائل بيت المقدس جاءت نتيجة لسياسات انتهجها المسلمون لاسترداد القدس من يد الفرنجة لما تغلبوا عليها.

وهذا ليس بصحيح، لأن كتب فضائل بيت المقدس وأخبارها ألفت في القرن الثالث والرابع والخامس قبل تغلب الفرنجة على القدس، وهذا دأب المسلمين في تدوين تاريخ بلدانهم وما ورد في فضائل الأماكن المقدسة، لذا لا يخلو كتاب من كتب الإسلام من التفسير والحديث والفقهاء من ذكر القدس والمسجد الأقصى المبارك، وما يتعلق بهما من فضائل وأحكام. ومن أهم الدراسات في هذا الموضوع "معجم ما ألفت في فضائل وتاريخ المسجد الأقصى والقدس وفلسطين... لشهاب الدين بهادر سنة ٣٦٧ هـ - ١٩٤٨ م"، عن مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث بدبي.

ففي القرن الثالث: أحصى المؤلف ستة كتب: ومن أوائل تلك الكتب التي ألفت في بيت المقدس كتاب بعنوان (فتوح بيت المقدس) ، ومؤلفه إسحاق بن بشر بن محمد بن عبد الله بن سالم، أبو حذيفة البخاري المتوفى ٢٠٦ هـ. وتلاه كتاب بعنوان (من نزل فلسطين من الصحابة)؛ ومؤلفه موسى بن سهل بن قاوم الرملي (توفى بالرملة سنة ٢٦١ هـ)، وكتاب بعنوان (فضاة فلسطين) لأبي زرعة الدمشقي توفي ٢٨١ هـ ، و(فضائل بيت المقدس)، ومؤلفه الوليد بن حماد بن جابر أبو العباس الرملي (توفي نهاية القرن الثالث الهجري)، وهذا المؤلف أقدم تصنيف بعنوان (فضائل بيت المقدس) ومؤلفه من الرملة بفلسطين.

وفي القرن الرابع الهجري أحصى المؤلف ستة كتب: حيث جمع أبو محمد الربيعي ٣٢٩ هـ كتابًا أسماه: - البغدادي (٢٥٥ شروط عمر بن الخطاب على النصارى) أو (الشروط العمرية)، وكذلك كتاب (صفة بيت المقدس) لحسين بن أحمد المهلبى (توفي نحو سنة ٣٨٠ هـ)، و(فضل عسقلان) لأبي محمد بن

أحمد العسقلاني في (القرن الرابع الهجري)، و(أخبار بيت المقدس) ومؤلفه أحمد بن خلف بن محمد السبحي أبو العباس (من نهاية القرن الرابع الهجري).

وفي القرن الخامس أحصى المؤلف ستة كتب: حيث ألف محمد بن أحمد الواسطي، أبو بكر الخطيب المقدسي (توفي في القرن الخامس الهجري) كتابًا بعنوان: (فضائل بيت المقدس)، وكان الواسطي خطيبًا في المسجد الأقصى. ومن مؤلفات القرن السادس الهجري أحصى المؤلف (تسعة كتب): وكانت بعنوانين مختلفة منها: (فضائل عسقلان)، و(فضائل القدس)، و(الفتح القدسي في الفتح المقدسي) أو (سيرة السلطان الملك الناصر صلاح الدين بن أيوب)، و(الجامع المستقصى في فضائل المسجد الأقصى).

وفي القرن السابع أحصى المؤلف (اثنتين وعشرين كتابًا): منها ما ألفه أبو الفضل الجبائي الأندلسي (٥٣١ - ٦٠٢ هـ) (ديوان المبشرات والقدسيات)، و(الأنس في فضائل القدس) لأبي

الفضل تاج الأمناء ابن العساكر (٦١٠ هـ) و(المقصد الأقصى في قصد المسجد الأقصى) - لأبي القاسم جمال الدين (٦٢٥ هـ)، ووصل عدد ما وثق وتم حصره من مؤلفات تخص القدس والمسجد الأقصى في القرن السابع ٢١ القدس والمسجد الأقصى في القرن السابع ٢١ مصنفاً ومؤلفاً.

وفي القرن الثامن الهجري بلغ عدد المؤلفات ما يقارب كذلك ٢١ كتابًا ، ومن أشهرها باعث النفوس إلى زيارة القدس المحروس (٧٢٩ هـ)، وهو - لابن الفركاح الفزاري 729 هـ وهو من كبار الشافعية. و(تحصيل الأنس لزائر القدس ٧٦١ هـ) لابن هشام الأنصاري و(كتاب مثير الغرام إلى زيارة القدس والشام)، (٧٦٥ هـ). - لابن هلال المقدسي (٧١٤ هـ)

وأما مؤلفات القرن التاسع الهجري فما تيسر حصره بلغ ٢٠ مؤلفًا وعناوينها تدل على الاهتمام بذكر أخبار وفضائل ومكانة تلك البقعة المباركة في نفوس المسلمين، فقد ألف الخوارزمي المتوفي (٨٢٧ هـ) كتابًا وعنوانه إشارة الترغيب والنشويق إلى المساجد الثلاثة وإلى البيت العتيق ، و(الروض المغرس في فضائل البيت المقدس)، و(إتحاف الأخصا بفضائل المسجد الأقصى). وما وصل إثباته أن في القرن العاشر الهجري ألف ١٨ كتابًا تدور في ذكر أوقاف القدس وفضائلها، ومن أشهرها كتاب (الأنس الجليل بتاريخ القدس والخليل) وهو كتاب- مطبوع ومؤلفه مجير الدين العليمي (٩٢٨، ٨٦٠ هـ). وفي القرن الحادي عشر الهجري والثاني عشر والثالث عشر والرابع عشر بلغ عدد ما ألف ما يقارب المائة مؤلف، فيها تراجم لأفاضل القدس، ووثائق أوقاف القدس، وحدود الأرض المقدسة، وعمارة المسجد الأقصى وأشعار وقصائد في مدح القدس ومسجدها الأقصى، والرحلات إلى بيت المقدس، بينما المؤلفات التي لم يعرف تاريخها قد بلغت ستة وثلاثين كتابًا.

فلا يخلو قرن من القرون على مر العهود الإسلامية من مؤلف ومصنف في ذكر فضائل ومكانة وتاريخ القدس والمسجد الأقصى المبارك، وفي ذلك دلالة على مكانته في الشرع الإسلامي وعلى حب المسلمين وتناقلهم فضائل المسجد الأقصى وتاريخ بيت المقدس ومدن فلسطين، بل وكثرة نسخ ونساج تلك المخطوطات المنتشرة في أنحاء الأرض دلالة أخرى على حب المسجد الأقصى والاطلاع على فضائله

ومكانته والتي اشتهرت في العالم شرقًا وغربًا.

الى جانب الحديث عن بيت المقدس، والقدس، في القرآن والحديث، واللغة، ذكرها الشعراء في أشعارهم، منذ العصر الجاهلي وحتى الآن فالشعر ديوان العرب، و سجل مفاخرها، ولسان مآثرها، وقضية القدس من القضايا المهمة التي شغلت الشعراء منذ أن احتلت، وقد تنوعت أساليب الشعراء، في التعبير عن القدس.

قال أبو العلاء المعري :

وصاحب الشرح كان القدس قبلته صلى إليها زماناً ثم حوّلها

وقال : واخلع حذاءك إن حاذيتها ورعاً كفعل موسى كليم الله في القدس

وقال : وبعين سلوان التي في قدسها طعم يوهم أنه من زمزم

وقال المعلى بن طريف مولى المهدي :

يا صاح إنني قد حججتُ وزرتُ بيت المقدس

١- (من قصيدة صرخة مسلم للشاعر رشاد محمد يوسف)

أنقول :قدسُ الله أضحتُ مسرحاً

للعابثين وضيفة الأعداء

أنقول :هاماتُ المآذن أصبحت

في القدس تُدميها يدُ الغوغاء

أنقول أصواتُ المآذن أُخرست

وغدتُ ضراعاتُ بلا أصداء

٢- (من قصيدة) يا قدس (للشاعر رشاد يوسف)

فيا قدسُ، يا روضة الأنبياء

وأولى المعابد والقبلة

تعشاك ليلٌ ثقيلٌ رهيبٌ

يضجُّ من الظلم والظلمة

ذئابٌ على الدرب سدوا الطريقَ

وعاثوا بأبهائك الحرّة

مع النور يا قدسُ صلى المسيحُ
وطوّف بالعدل والحكمة
ونادى على الأرض يحيا السلامُ
وبشّر بالحبّ والرحمة
تصدّى له عصابةً من يهود
تفشّت كما الداءُ بالفتنة
وباعته بالبخسِ بنس النفوسِ
تبيع النبوةَ بالرشوة
ويا قدسُ هذا النبي الأمين
يُيمّم شطرك في الرحلة

٣- من قصيدة مسرى النبي للشاعر محمد عبد الرحمن صان الدين

والقدسُ ما القدسُ إن البدرَ مُحْتَجِبٌ
واحزَنَ رُوحِي لَهُ واحرَّ قَلْبَاهُ
في غمرةٍ عَرَبِدت أحداثُها وطَعَت
قد حدقت في فُلُولِ العُربِ عَيْنَاهُ
يُسْرَاهُ فِي لَهْفٍ تَدْعُو لِنَجْدَتِهِ
وَيَنْتَقِي طَعْنَ غَارِيهِ بِبَيْمَنَاهُ
فَقَتْلٌ وَتَدْمِيرٌ أَقْدَاسٍ لَهَا حُرْمٌ
وَالْأُمَّ تَأْكِلُهُ، وَالشَّيْخُ أَوَاهُ
وَمَاذُنُ الْقَدْسِ اسْتِفَاضَ نَدَاؤُهَا
فِي رُوحِ كُلِّ مُوَجِدٍ وَأَنْدَاحَا

٥- من قصيدة للشاعر محسن عبد المعطي عبد ربه

القدسُ يا أبطالُ يا عربُ

بالجرح والأحزان تلتهب
ودموعها تكلى محطمة
والموج فيها هائج صخب
ترنو إليكم كلها أمل
أن تهضوا فالنصر مقترب
لا لن يسود الظلم في وطني
ودماؤنا في الهول تنسكب
القدس ناز ما لها مثل
وعداتها في جوفها الحطب
يا قدس والأشجار ثائرة
قد قادهما وسط الدجى الغضب

٦- من قصيدة للشاعر عبد الغني أحمد الحداد بعنوان يا قدس

آه يا قدس، والأذان سجين
يتنزي ويخفق التهليل
آه يا قدس والدموع تهاوى
والأمانى غالها التقتيل
أين مسرى الرسول دنسه الغدر
وقاضت من الدماء السيول
أين عطر الأمجاد بدده البغي
وأنحى على العصون الدبول

٧- من قصيدة للشاعر يوسف العظم بعنوان (يا قدس)

يا قدس يا محراب يا منبر
يا نور يا إيمان يا عنبر

أقدام من داس رحاب الهدى
ووجه من في ساجها أغيرُ
وكف من تزرع أرضي وقد
حنًا عليها ساعدي الأسمر
من لوث الصخرة تلك التي
كانت بمسرى أحمدٍ تفخرُ
وأمطرَ القدس بأحقاده
فاحترقَ اليابسُ والأخضرُ

القدس في كتابات العقاد

كان الكنعانيون أول من استعمل الحروف الهجائية في الكتابة، ومنهم انتقلت إلى الفينيقيين الذين نقلوها بدورهم بين عامي 850 و750 ق.م إلى الإغريقية واللاتينية، وصارت تعرف في اليونانية باسمها العربي (الألفباء).

يقول العقاد في كتابه (الثقافة العربية) عن الأبجدية وأصلها الكنعاني : لأن أسماء الحروف وأشكالها ومعانيها شاهدة بانئقالها من المصادر العربية، سواء كانت فينيقية أو آرامية أو يمنية من الجنوب، فالأبجدية تسمى عند اليونان بالـ "ألفا بيتا"، وتبدأ بالألف، والباء، والتاء، ثم تتوالى فيها حروف كثيرة بلفظها العربي ... ، وقد أظهر الكنعانيون هذه الكتابة الأبجدية في طور سيناء، وجنوبي فلسطين.

و يشير الحديث إلى أن اللغة التي كانت سائدة في فلسطين، آنذاك، هي لغة عربية، والكنعانيين اليبوسيين العرب، استخدموا تلك اللغة العربية في ييوس (القدس)، ويبين بوضوح أن القدس بخاصة، وفلسطين بعامة، عربية في نشأتها، ولغتها، وكل مظاهر حضارتها.

رأى دائرة المعارف البريطانية

تذكر بعض أقوال الكتاب الغربيين في دائرة المعارف البريطانية: إن القدس هي المدينة المقدسة رقم واحد لليهودية والنصرانية، وحرمة الإسلام الرئيسي بعد مكة والمدينة. وقد كانت مركزاً للورع الديني في العالم، وقبله له خلال حقبة غير منقطعة تمتد إلى أكثر من ثلاثة آلاف عام .

الفتح الإسلامي لمدينة القدس

القدس الشريف كانت لها رسالة عالمية في صدر الإسلام حيث عاش فيها ومشى على ترابها جُلُ انبياء الله عز وجل بدءاً بسيدنا إبراهيم الخليل عليه السلام وانتهاءً بإسراء الحبيب المصطفى ﷺ إليها وعروجه منها إلى السماوات العلى ومن هنا اكتسبت هذه المدينة المقدسة مكانتها الدينية فعاش فيها أبناء

الديانات الإبراهيمية الثلاث في سلام حقبة طويلة من الزمن تزيد على ألف وثلاثمائة عام فقدمت القدس خلال هذه الحقبة التاريخية نموذجاً لتعايش الحضارات والاندماج المشترك بين بني الإنسان كل هذا تم تحت الحكم العربي الإسلامي لفلسطين وسطر التاريخ هذا في كتابات الرحالة والمستشرقين وايضا في كتابات المقدسيين انفسهم.

كانت اللغة العربية، لغة القرآن الكريم هي السائدة، وكان سكان المدينة عرباً لساناً وحضارةً، واليهود طائرون على المدينة.



منذنة مسجد عمر بن الخطاب في القدس سنة 1925

روي عن الرسول صلى الله عليه و سلم ، أن المسلمين سيفتحون بيت المقدس، وأنه قال : يا معاذ، إن الله، عز وجل، سيفتح عليكم الشام من بعدي، من العريش إلى الفرات، رجالهم ونساؤهم، وهم مرابطون إلى يوم القيامة، فمن احتل ساحلاً من سواحل الشام وبيت المقدس، فهو في جهاد إلى يوم القيامة.

وفي عهد أبي بكر الصديق، رضي الله عنه، جهزت الجيوش لفتح الشام، وقد توجه أحد تلك الجيوش إلى فلسطين، وكان يقوده عمرو بن العاص، وأوصى أبو بكر عمرو بن العاص وصية جاء فيها : واسلك طريق إيلياء حتى تنتهي إلى أرض فلسطين، وسار عمرو بن العاص في سبعة آلاف يريدون فلسطين، ثم كانت معركة اليرموك الحاسمة في تاريخ الإسلام، التي قررت مصير فلسطين وغيرها من بلاد المسلمين.

كان "اهتمام المسلمين بالقدس فور كسرهم شوكة الروم، وفتح حاضرتهم في المنطقة دمشق، بدافع العلاقة الدينية الوثيقة التي نماها الإسلام في نفوسهم بتقدیس بيت المقدس، الذي أُسري إليه الرسول الكريم. والذي كان قبل الكعبة القبلة الأولى للمسلمين، والذي قال عنه الرسول في حديثه : لا تُشَدُّ الرِّحالُ إلا إلى ثلاثة مساجد، مسجدي هذا، والمسجد الحرام، والمسجد الأقصى.

توجه جيش إسلامي إلى فلسطين يقوده عمرو بن العاص، وتوجه جزء منه، بقيادة معاوية بن أبي سفيان وأخيه يزيد، إلى قيسارية، وتوجه جزء ثانٍ، يقوده أيوب المالكي، إلى الرملة، وتوجه جزء ثالث يقوده (علقمة بن مُجَزَز)، وتوجه قسم رابع يقوده عمرو بن العاص نفسه إلى أنجادين، وتوجه قسم

أخير يقوده علقمة بن حكيم، ومسروق العكي إلى بيت المقدس، ودخل عمرو بن العاص أجنادين، فانسحب أرطوبون الروم إلى القدس منهزماً، ثم تولى أبو عبيدة بن الجراح جيش المسلمين الذي كان يحاصر بيت المقدس، وكان الخليفة عمر بن الخطاب، رضي الله عنه، قد طلب من أبي عبيدة أن يتوجه إلى بيت المقدس، ووجه أبو عبيدة سبعة من قادة المسلمين حاصرت بيت المقدس، وقاد كل منهم جيشاً قوامه خمسة آلاف، وهم خالد بن الوليد، ويزيد بن أبي سفيان، وشرحبيل بن حسنة، والمرقال بن هاشم، ومسيب بن نجية الفزاري، وقيس بن المرادي، وعروة بن مهلهل بن زيد الخيل.

أرسل أبو عبيدة إلى بطارقة إيلياء وسكانها، وأنذرهم، ولكن دون جدوى. ثم تقدم يزيد بن أبي سفيان، في اليوم الخامس ومعه ترجمان نحو السور، وخيرهم بين الإسلام، أو الجزية، أو القتال، فاختاروا القتال، دار القتال وبقي المسلمون يحاصرون المدينة المقدسة، إلى أن يأس سكان إيلياء، وأقروا بالتسليم والصلح. وطلبوا أن يتم ذلك مع الخليفة عمر بن الخطاب نفسه، فأرسل إليه أبو عبيدة، وأخبره بما تم، وعقد عمر بن الخطاب مجلس شورى، وانتهى الأمر بأن يسير الخليفة إلى مدينة بيت المقدس، فقدم إليها، وجرى تسليمها للمسلمين، وكتب الخليفة لأهل إيلياء عهداً بالأمان، لأنفسهم، وأموالهم، وكنائسهم، ومنحهم الحرية الدينية على أن يعطوا الجزية للمسلمين، على أن لا يسكن بيت المقدس معهم أحد من اليهود، وذلك بناءً على طلب البطريرك صفرونيوس الذي كان يمنعهم من السكنى في المدينة المقدسة.

العهد العمرية .. أحسن معاهدة في التاريخ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

هذا ما أعطى عبد الله عمر أمير المؤمنين أهل إيلياء من الأمان: أعطاهم أماناً لأنفسهم وأموالهم وكنائسهم وصلبانهم، وسقيمها وبريئها وسائر ملتها، وأنه لا تسكن كنائسهم ولا تهدم، ولا ينتقص منها ولا من حيزها، ولا من صلبهم، ولا من شيء من أموالهم، ولا يكرهون على دينهم، ولا يضار أحد منهم، ولا يسكن بإيلياء معهم أحد من اليهود، وعلى أهل إيلياء أن يعطوا الجزية كما يعطي أهل المدائن، وعليهم أن يخرجوا منها الروم واللصوص، فمن خرج منهم فإنه آمن على نفسه وماله حتى يبلغوا مأمنهم.

ومن أقام منهم فهو آمن، وعليه مثل ما على أهل إيلياء من الجزية. ومن أحب من أهل إيلياء أن يسير بنفسه وماله مع الروم، ويخلي بيعهم وصلبهم، فإنهم آمنون على أنفسهم حتى يبلغوا مأمنهم، ومن كان بها من أهل الأرض، فمن شاء منهم قعد، وعليه مثل ما على أهل إيلياء من الجزية، ومن شاء سار مع الروم، ومن شاء رجع إلى أهله، لا يؤخذ منهم شيء... وعلى ما في هذا الكتاب عهد الله، وذمة رسوله، وذمة الخلفاء، وذمة المؤمنين، إذا اعطوا الذي عليهم من الجزية.

وقد وصف عهد الخليفة لأهل إيلياء بأنه أحسن معاهدة في التاريخ للتعامل بين شعب غالب وآخر مغلوب، وشهد فتح بيت المقدس الكثير من صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم، ومنهم أبو عبيدة ابن الجراح، وبلال بن رباح، وعبد الله بن سلام، وأبو هريرة، عبد الرحمن بن صخر، وعوف بن مالك بن عوف الأشجعي، ويعلى بن شداد، وسعيد بن زيد، ومالك ابن أوس، وخالد بن الوليد، ومعاذ بن جبل، وأبو

ذر الغفاري، وغيرهم، وزار المدينة المقدسة كثير من الصحابة والتابعين، وسكنها عدد منهم، واشتغلوا فيها بالعلم.

الخليفة عمر يزور كنيسة القيامة

زار الخليفة عمر كنيسة القيامة، ولما حان وقت الصلاة، رفض أن يصلي هناك، وصلى في مكان قريب منها، وذلك حتى لا يحذوا المسلمون حذوه فيما بعد، وأمر ببناء مسجد في مكان الصخرة وعمل على البدء بالتنظيم الإداري والقضائي، فعين للمسلمين الرواتب، وأعطى العطايا، ووضع التاريخ الهجري، وقسم البلاد، وأسس الحسبة لمشاركة الموازين والمكاييل ومراقبتها، وحث على التجارة، فقال : لا تلهكم الرياسة وحبه، ولا يغلبنكم الغرباء على التجارة، فإنها ثلث الإمارة. وعين عمر بن الخطاب يزيد بن أبي سفيان على بيت المقدس ، على أن ياتمر بأوامر أبي عبيدة بن الجراح، وعين للصلاة سلامة بن قيسر، ومن الناحية العسكرية، فقد قسمها قسمين : القسم الشمالي، وعاصمته الرملة، وعليه (علقمة بن حكيم)، والقسم الجنوبي، وعاصمته إيلياء، وعليه (علقمة بن مجزز).

كان فتح بيت المقدس الإسلامي، فتحاً دينياً وعسكرياً ولغوياً، فقد انتصر المسلمون، وتغلبوا على غيرهم، ونزلت القبائل العربية في بيت المقدس، واستقرت فيه. وانتشرت اللغة العربية سريعاً، وشعر الناس بالأمان والاستقرار في ظل المسلمين، وبقيت المدينة المقدسة تعيش في ظل الإسلام والمسلمين حتى احتلها الصليبيون عام 492هـ.

خطبة الفاروق في بيت المقدس

خطب الخليفة الفاروق في بيت المقدس، قبل مغادرته إياها راجعاً إلى المدينة المنورة. وفي تلك الخطبة أشار إلى النصر الذي أحرزه المسلمون بفتح بيت المقدس، وذكر المسلمين بما يجب عليهم فعله، ومما جاء في خطبته بعد أن حمد الله :... يا أهل الإسلام، إن الله تعالى قد صدقكم الوعد، ونصركم على الأعداء، وأورثكم البلاد، ومكن لكم في الأرض، فلا يكونن جزاؤه منكم إلا الشكر، وإياكم والعمل بالمعاصي، فإن العمل بالمعاصي كفر بالنعم، وقلما كفر قوم بما أنعم الله عليهم، ثم لم يفرغوا إلى التوبة إلا سلبوا عزهم، وسلط الله عليهم عهودهم، ثم نزل، وحضرت الصلاة، فقال : يا بلال إن تؤذن لنا رحمك الله، وأذن بلال، وبعد أن قضيت الصلاة عاد الخليفة عمر إلى المدينة .

وفي عهد الدولة الأموية بنى الخليفة الأموي مروان بن عبدالمك مسجداً قبة الصخرة والقبة ذاتها تأكيداً لدخول الإسلام إلى المدينة، وعندما بدأ الضعف يدب في السلطة المركزية ببغداد دخلت القدس وفلسطين في حوزة الطولونيون وتلاههم الاخشيديون، وكان للقدس منزلة خاصة عند الاخشيديين فقد دفن ملوكهم جميعهم فيها بناء على وصاياهم.



قبر صلاح الدين في دمشق

وفي عهد الدولة الفاطمية استطاع الصليبيون الاستيلاء على بيت المقدس، كما أدرك صلاح الدين الأيوبي القائد العسكري والاستراتيجي أهمية القدس بالنسبة لفلسطين وتاريخها العربي .. لذا انتقل إليها بعد معركة حطين واعتبرها المفتاح الرئيسي لتحرير باقي المناطق الفلسطينية، وتوجه إلى القدس لفتحها، ووصلها يوم الخميس في 11 رجب سنة 583 هـ، الموافق 20 سبتمبر سنة 1187م، من جهة عين سلوان حتى يكون الماء قريب من جيشه وأمر جنده بمحاصرة المدينة في هيئة دائرية، وصلى المسلمون على الجبل الذي حولها يوم الجمعة، وزحفوا للقتال بعد الصلاة، وقد ابتهج المسلمون ابتهاجاً عظيماً بعودة القدس إلى ربوع الأراضي الإسلامية نهائياً سنة 642 هـ، وذلك عندما استردها الخوارزمية لصلاح نجم الدين أيوب ملك مصر.

دخلت القدس في حوزة المماليك عام 651 هـ وحظيت باهتمام ملحوظ، ثم وضع السلطان العثماني سليم القانوني حداً لحكم المماليك في بلاد الشام إثر انتصاره في معركة مرج دابق، وفي السنة التالية احتل القدس، وخلفه ابنه سليمان القانوني 927 هـ الذي اهتم بالقدس اهتماماً خاصاً. وقد ألحقت القدس بعدها بولاية مصر ثم بولاية طرابلس الشام وكانت حالتها الاقتصادية مزدهرة ، وشهدت القدس كثيراً من الاضطهاد أيام حكم أحمد باشا الجزائر الذي سيطر عليها من خلال ولايته لمدينة عكا وخاصة زمن حصار نابليون لهذه المدينة، احتل ابراهيم باشا القدس وجعلها تابعة لحكم والده محمد علي عام 1830 وانسحب منها 1841 وعادت القدس لحكم العثمانيين مرة اخرى ، زاد تنافس الدول الاوروبية على القدس أواخر عهدها بالحكم العثماني إلى ان كانت الحرب العالمية الاولى التي خسرها العثمانيون ووقعت القدس بعدها تحت الاحتلال البريطاني عام 1917م .

الباب الثاني

الأماكن المقدسة ودور العبادة في القدس

تعد مدينة القدس من أهم الأماكن المقدسة لما تحتويه من مقدسات مسيحية وإسلامية ودور للعبادة ، فهي من أقدم وأقدس المدن على ظهر الأرض وتمثل الروح بالنسبة للديانات الثلاث، فهي مهد المسيحية وأولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين ومسرى النبي محمد ﷺ، وتُمثِّلُ القُدسُ وكلُّ فلسطين بمُقدَّساتها الإسلاميَّة والمسيحيَّة أنموذجاً ورَمزاً للوجود والتعايش الدِّينيِّ والحضاريِّ والإنسانيِّ، والإساءةُ إلى هذه القُدسيَّةِ والمسَّاسُ بهذا الرَّمزِ يُهدِّدُ سَلامَ الأوطانِ والأديانِ في العالم.



-المقدسات الإسلامية-

أهتم المسلمون على مر العصور بتشييد الأبنية المختلفة في القدس سواء الأبنية الدينية أو التعليمية مثل المساجد والمدارس والمستشفيات والمآذن والقباب والأسبلة، معظم هذه المباني مازال قائماً وبعضها الآخر استخدم لأغراض غير التي انشئ من أجلها هذا بالإضافة إلى الخانات والبرك والحمامات والتكايا ، فقد بنى المسلمون في مختلف العهود الإسلامية (34) مسجداً معظمها داخل المدينة القديمة وعدداً كبيراً من الزوايا التي يؤمها الحجاج من مختلف البلدان الإسلامية كالزاوية النقشبندية للحجاج القادمين من أوزبكستان، وزاوية الهنود للحجاج القادمين من الهند، والزاوية القادرية للحجاج القادمين من أفغانستان، وحي المغاربة للحجاج القادمين من المغرب، ولكل زاوية أوقاف ومسجد.

أنشأ المسلمون (56) مدرسة لطلب العلم وأصبحت المدينة غنية بالأبنية والنقوش والزخارف والفتناديل النادرة التي لا مثيل لها على الإطلاق، وغيرها من الأبنية المختلفة التي شيدها في المدينة وما زالت قائمة فيها وتشهد على عروبة المدينة وإسلاميتها ومنها:

الحرم القدسي الشريف

يقع الحرم القدسي الشريف في المنطقة الجنوبية الشرقية من البلدة القديمة وهو محاط بسور يلتقي مع سور القدس القديمة من الجهتين الجنوبية والشرقية. ويضم سور الحرم عدداً من الأبواب بعضها مفتوح والبعض الآخر مغلق، والأبواب المفتوحة تسعة وهي:

-باب الأسباط (باب استيفن استفانوس، باب ستنا مريم، باب الجنة، باب الأسود): ويقع الباب في الجهة الشمالية الشرقية من سور الحرم القدسي الشريف، وتم إغلاقه في العصر المملوكي وأعيد افتتاحه بين عامي 1886-1887م

-باب حطة (باب العبيد): يقع في الجهة الشمالية لسور الحرم القدسي الشريف، وجدد بناؤه في زمن السلطان الأيوبي شرف الدين عيسى ابن الملك العادل سيف بن أبي بكر أيوب سنة 617هـ (1219م)، وترى رواية أخرى أنه جدد في عهد الملك الناصر محمد بن قلاوون المملوكي سنة 737هـ (1336م)

-باب العتم (باب شرف الأنبياء، باب فيصل، باب المجاهدين): وهو أحد المداخل الشمالية لسور الحرم وجدد في عهد شرف الدين عيسى سنة 610هـ (1213م)

-باب الغوانمة (باب الخليل، باب الوليد): يقع في السور الشمالي الغربي للحرم القدسي الشريف، ورممه الملك محمد بن قلاوون بين عامي 1307م-1038م

-باب الناظر (باب علاء الدين البصير، باب الحبس، باب المجلس، باب النذير، باب الحبل، باب ميكائيل) وقد جدد في عام 600هـ (1204م)

-باب الحديد (باب ارغون): وهو أحد الأبواب في الجهة الغربية من سور الحرم، جدده ارغون الكاملي الأمير في بلاط الملك الكامل شعبان المملوكي المتوفي سنة 758هـ (1356م)

-باب القطنين (باب القطن، باب تجار القطن): أعاد بناءه السلطان محمد بن قلاوون المملوكي سنة 1326م تحت إشراف الأمير تنكز الناصري.

-باب المطهرة (باب المتوضأ، باب الساقية، باب الساقية): جدد بناء الباب بين عامي 1266-1267م في عهد الأمير علاء الدين البصير.

-باب المغاربة : يقع في الجهة الغربية لسور الحرم الشريف. وكان هذا الباب يقسم إلى قسمين (باب حطة القديم، أو باب محمد أو باب النبي)، أما القسم الثاني فهو باب المغاربة الحالي فوق باب حطة القديم.

أما الأبواب المغلقة الخمسة فهي:

-باب السلسلة (باب داود، باب القضاء، الباب المغلق، باب السحرة، باب السلام) ويقع في الجهة الغربية من سور الحرم، أنشئ عام 730هـ (1329م)، وجدد بنائه عام 598هـ (1202م) .



أحد أسواق باب السلسلة داخل أسوار البلدة القديمة

-باب الرحمة والتوبة (باب توما، الباب الذهبي، الباب الشرقي، باب الحكم، باب القضاء): يقع البوابان بالقرب من بعضهما البعض، وقد تم فتحهما وإغلاقهما عدة مرات إلى أن فتحا سنة 1917م، بعد الاحتلال البريطاني، و أعيد إغلاقهما فيما بعد.

-الباب المزدوج (بوابة الأقصى القديمة، بوابة النبي، باب محمد): يقع في الجهة الجنوبية من سور الحرم القدسي الشريف. ويعود بناء هذا الباب إلى أيام الرومان، وهو الباب الذي دخل منه الإمبراطور هدریان (اريانوس) سنة 135م.

-الباب الثلاثي (باب محراب مريم): يتكون من ثلاثة بوابات مغلقة تقع في السور الجنوبي للحرم، تم إغلاقه أبان الحروب الصليبية، وهناك من يقول بأنه أغلق سنة 1834م.

-الباب الوحيد (الباب المنفرد، الباب البسيط، الباب الفردي القديم، باب العين): يقع في الجزء الجنوبي من سور الحرم، أنشأه الصليبيون أثناء احتلالهم للقدس وأغلقه إبراهيم باشا سنة 1834م.

المسجد الأقصى



يقع في المنطقة الجنوبية الغربية من الحرم الشريف، ولا يعرف بشكل دقيق متى بنى المسجد الأقصى، ولكن ورد في أحاديث النبي ﷺ، بأن بناءه كان بعد بناء الكعبة بأربعين عامًا، فعن أبي ذر أنه قال: "قلت يا رسول الله أي مسجد وضع في الأرض أول؟ قال: المسجد الحرام، قلت: ثم أي؟ قال: المسجد الأقصى، قلت: كم بينهما؟ قال: أربعون سنة".

ذكر المسجد الأقصى في القرآن الكريم في سورة الإسراء في قوله تعالى: "سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ" وهو أحد المساجد الثلاثة التي تُشد الرحال إليها، كما قال رسول الله محمد (ص).

يعد أحد أكبر مساجد العالم ومن أكثرها قدسيةً للمسلمين، وأول القبلتين في الإسلام، يقع داخل البلدة القديمة بالقدس في فلسطين، ويشمل قبة الصخرة والمسجد القبلي والمصلى المرواني وعدة معالم أخرى يصل عددها إلى 200 معلم.

تبلغ مساحته قرابة 144,000 متر مربع، ويبلغ طوله 88 متراً وعرضه 35 متراً ويقوم على 53 عمود من الرخام، وبه 49 سارية مربعة الشكل وعلى يسار المسجد من الداخل جامع مستطيل يدعى مسجد عمر وإيوان كبير يسمى مقام عزير وإيوان صغير يدعى محراب زكريا ومن معالم الأقصى الأثرية منبر نور الدين الشهيد وقد أمر بصنعه نور الدين محمود سنة 563 هجرية ليضعه في المسجد الأقصى بعد أن يظهره من الصليبيين، وحين فتح الله القدس على يد صلاح الدين الأيوبي سنة 583 هـ أمر بنقل المنبر ونصبه يوم الفتح في المسجد الأقصى حيث خطب عليه قاضي دمشق محي الدين بن الزكي خطبة الجمعة بعد إنقطاع دام تسعين عاماً.

يُقدّس اليهود أيضاً المكان نفسه، ويطلقون على ساحات المسجد الأقصى اسم "جبل الهيكل" نسبة إلى هيكل النبي سليمان، وتُحاول العديد من المنظمات اليهودية المتطرفة التذرع بهذه الحجة لبناء الهيكل حسب معتقدها. وقد أحرق اليهود هذا المنبر حينما حاولوا إحراق المسجد الأقصى كله عام 1969.

مسجد قبة الصخرة المشرفة



تعتبر القبة أحد أهم وأبرز معالم العمارة الإسلامية، وقد أمر الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان ببناء القبة في الفترة ما بين عامي 685 م-691م، وقبة الصخرة عبارة عن بناء مئمن الأضلاع له أربعة أبواب، تقوم على دعائم وأعمدة أسطوانية، في داخلها دائرة تتوسطها "الصخرة المشرفة" وترتفع هذه الصخرة نحو 1,5 مترًا عن أرضية البناء، وتوجد مغارة تُسمى "مغارة الأرواح" أسفل جزء منها تعلوها فتحة، وتعلو الصخرة في الوسط قبة دائرة بقطر حوالي 20 مترًا، مطلية من الخارج بألواح الذهب، ارتفاعها 35م، يعلوها هلال بارتفاع 5م. وقد أجمع المؤرخون على أنه من أجمل الأبنية والآثار الإسلامية التي خلدها التاريخ

حائط البراق



يعد جزء من سور الحرم القدسي الغربي، ويمتد بين باب المغاربة جنوبا، والمدرسة التنكزية شمالا، طوله نحو 50م، وارتفاعه يقل عن 20م. وأحد الأماكن الإسلامية المقدسة عند المسلمين، لأنه المكان الذي

ربط فيه الرسول محمد ﷺ دابة البراق التي نقلته من مكة إلى القدس ثم صعدت به إلى السماء، و يعتبره اليهود الأثر الأخير الباقي من هيكل سليمان.

المصلى المرواني

يقع في الجهة الجنوبية الشرقية من الحرم القدسي الشريف، وتبلغ مساحته 2775م² وعدد الأروقة فيه 16 رواقاً.

أسوار القدس



البلدة القديمة بالقدس

هي أسوار تحيط بالبلدة القديمة في مدينة القدس (مساحتها حوالي 1 كم²)، بنيت الجدران بأمر من السلطان العثماني سليمان الأول خلال عامي 1535 - 1538، عندما كانت القدس جزء من الدولة العثمانية، ويبلغ طول الجدران 4018 متراً، ويبلغ متوسط ارتفاعها 12 متراً ويبلغ متوسط سمكها 2.5 متراً، وتحتوي الجدران على 34 برج مراقبة و8 بوابات.

في عام 1981 تمت إضافة أسوار القدس - بالإضافة إلى البلدة القديمة في القدس- إلى قائمة مواقع التراث العالمي لليونسكو، واسمها الرسمي في القائمة هو "مدينة القدس القديمة وأسوارها." وقد بُنيت أسوار القدس لتحصين المدينة ضد الاختراقات والغزوات، أما اليوم فهي تعد عامل جذب للسياح نظراً لأنها لم تعد تستخدم كوسيلة لحماية المدينة.

جامع عمر (المسجد العمري): يقع في حارة النصارى الى الجنوب من كنيسة القيامة، أقيم المسجد في المكان الذي صلى فيه الخليفة عمر بن الخطاب رضى الله عنه بعد دخوله القدس فاتحاً سنة 636هـ.

المدرسة الصلاحية: تقع في خط باب الأسباط، أنشأها السلطان صلاح الدين الأيوبي سنة 1192هـ، وتعرضت المدرسة للانهدام على أثر زلزال أصاب المدينة سنة 1821م. وفي سنة 1856م منح السلطان عبد المجيد العثماني المدرسة الى نابليون الثالث امبراطور فرنسا فحولها الفرنسيون الى مدرسة وكنيسة،

استعاد العثمانيون المدرسة سنة 1915م، وحولها جمال باشا الى كلية علمية دينية، وفي سنة 1917م قامت سلطات الاحتلال البريطاني بتسليمها الى رهبنة الآباء البيض الذين حولوها الى مدرسة.

المدرسة الأفضلية: تقع في حارة المغاربة، أنشأها الملك الأفضل علي بن السلطان صلاح الدين الأيوبي ووقفها على فقهاء المالكية سنة 1193م، وكانت سلطات الاحتلال الاسرائيلي قد أزالته المدرسة خلال هدمها لحارة المغاربة سنة 1968م.

المدرسة التنكزية (مدرسة وخانقاه): تقع على طريق باب السلسلة، أنشأها الأمير سيف الدين تنكز بن عبد الله الناصري بين عامي 1328-1329م، واستولت قوات الاحتلال الاسرائيلي على المدرسة منذ سنة 1969م.

دار القرآن الإسلامية: تنسب إلى واقفها أبي القاسم سراج الدين عمر بن أبي بكر السلامي سنة 1359-1360م، واستولت سلطات الاحتلال الاسرائيلي على المدرسة في 1968م.

رباط الكرد: يقع خارج باب الحديد وأنشأه وأوقفه المقر السيفي كرد سنة 693هـ (1293-1294م) في عهد السلطان المملوكي الناصر محمد بن قلاوون.



مئذنة السلسلة

مئذنة باب السلسلة: تقع في الجهة الغربية من المسجد الأقصى فوق باب السكينة، وأنشأها الأمير سيف الدين تنكز بن عبد الله الناصري بين عامي (1329-1330م) في عهد السلطان المملوكي الناصر محمد بن قلاوون، ورممها المجلس الإسلامي الأعلى سنة 1922م.

الخانقاة الصلاحية (في العهد الأيوبي): تقع في محلة النصارى قرب كنيسة القيامة، أنشأها السلطان صلاح الدين الأيوبي سنة 1187م، وبنيت مئذنة للخانقاة سنة 1418م من قبل شيخ الخانقاة برهان بن غانم.

قبة السلسلة: أقيمت سنة 692م في العصر الأموي في عهد الخليفة عبد الملك بن مروان، وتقع شرقي قبة الصخرة، ورممت في زمن السلطان العثماني سليمان القانوني كما رمتها الحكومة الأردنية سنة 1980م.

سبيل شعلان: أنشأه عيسى الأيوبي سنة 1216م ورممه الأمير شاهين الذباح نائب القدس في زمن الأشرف برسباي السلطان المملوكي سنة 1429م ثم أعاد ترميمه والي القدس محمد باشا سنة 1627م في عهد السلطان العثماني مراد الرابع.

البيمارستان الصلاحي: أنشئ سنة 1187م بأمر من السلطان صلاح الدين الأيوبي، وتعرض لزلزال سنة 1485م أدى إلى إنهيار أجزاء كبيرة منه، ولكنه رمم من جديد، وتعرض للانهدام ثانية في نهاية العصر العثماني. وفي سنة 1869م وهب السلطان العثماني عبد العزيز قسماً من المبنى المنهار لولي عهد ألمانيا عند زيارته للقدس فبنى عليه الألمان كنيسة المخلص الانجيلية التي افتتحها الامبراطور الألماني غليوم الثاني سنة 1898م أثناء زيارته للقدس.

زاوية المغاربة: تقع في حارة المغاربة. وقفها الشيخ عمر بن عبد الله بن عبد النبي المغربي سنة 1303م. ولكن سلطات الاحتلال الاسرائيلي هدمت الزاوية بعد احتلال القسم الشرقي من المدينة سنة 1967م.

ثانياً - المقدسات المسيحية

الآثار العربية المسيحية هي آثار السيد المسيح والحواريين والشهداء، ومنها كنيسة القيامة، وطريق الآلام، وما شيد فيه من أديرة وكنائس، فالمدينة القديمة مليئة بالمساجد والكنائس والمدارس والزوايا والمقابر الأثرية الهامة، يجلّ المسيحيون القدس لأسباب مختلفة، منها دورها المحوري في حياة يسوع المسيح، وتحتوى مدينة القدس على العديد من الأماكن المقدسة المسيحية منها:

كنيسة القيامة



كنيسة القيامة

تقع كنيسة القيامة وسط البلدة القديمة في القدس، وبالتحديد في الجزء الشمالي الغربي منها، في الحي المسيحي، وتقدر مساحتها بحوالي 7800م²، ويحيط بها مجموعة من المباني التاريخية والأثرية التي تعود إلى فترات زمنية مختلفة بدءاً من العصر البيزنطي في القرن الرابع ميلادي وحتى وقتنا الحاضر. تعتبر من أهم الكنائس في العالم، بنتها الملكة هيلانة أم الملك قسطنطين عام 335م .



القبر المقدس في كنيسة القيامة

كنيسة القديسة حنا "سانت آن"

هي كنيسة للروم الكاثوليك، تقع شمالي الحرم القدسي، بين باب حطة وباب الأسباط؛ بناها البيزنطيون في القرن الخامس الميلادي، في المكان الذي يؤمن المسيحيون أنه منزل يواكيم وحنا (والد مريم العذراء ووالدتها)، وفي هذا المكان بنيت كنيسة عرفت باسم "كنيسة مريم البتول" سنة 530م، وأعاد الصليبيون بناءها عندما احتلوا القدس سنة 1099م، وكانت تدعى كنيسة القديسة حنة، وجعل صلاح الدين هذه الكنيسة رباطاً للصالحين، ومدرسة للفقهاء الشافعيين سنة 1188م، وكانت الكنيسة تعرف فيما مضى بـ "صند حنة"، وسميت بعد الفتح الصلاحي "بالصلاحية".

كنيسة نياحة العذراء

تقع على جبل صهيون، إلى الغرب من مقام النبي داود، على بعد بضعة أمتار من "باب النبي داود"، وتعد من أملاك الألمان الكاثوليك، بنيت فوق أرض أهداهم إياها السلطان عبد الحميد.

كنيسة حبس المسيح (كنيسة الجلد)

تقع كنيسة حبس المسيح أو "كنيسة الجلد" ضمن دير حبس المسيح للفرنسيسكان، داخل أسوار البلدة القديمة لمدينة القدس، على مقربة من باب النبي داود (باب الخليل) في سور القدس الجنوبي، شيدت على أطلال أخرى قديمة، كانت تعرف باسم كنيسة "القديس بطرس"، حيث تم بناء هيكل صغير، وبعد اجتياز فناءه يوجد هيكل باسم "حبس المسيح" عند قصر بيطلاس .

كنيسة الجثمانية (كنيسة كل الأمم)

تقع عند ملتقى الطرق بين القدس والطور وسلوان، بنيت فوق صخرة الآلام، التي يعتقد المسيحيون أن السيد المسيح عليه السلام صلى وبكى عليها قبل أن يعتقله الجنود الرومان.

كنيسة الصعود

تعد أعلى بناء في القدس على الإطلاق؛ بنيت سنة 392 م، على ارتفاع 830 متراً عن سطح البحر، و دمرت سنة 614 م على يد الفرس، فأعاد الرومان بناءها ورممت سنة 110م، وبُنيت هذه الكنيسة على شكل دائري في بداية الحقبة البيزنطية، وأعيد بناؤها بعد تدميرها فترة الصليبيين .

كنيسة القديسة فيرونيكا

هي كنيسة للروم الكاثوليك تأسست سنة 1894م ، وتقع بالقرب من كنيسة أوجاع العذراء، على درب الآلام.

كنيسة مريم المجدلية أو الكنيسة الروسية



بنيت كنيسة مريم المجدلية على يد قيصر روسيا (الإمبراطور الإكسندر الثالث) تخليداً لأمه (الإمبراطورة ماريا الإكسندروفنا)؛ وقد تم تدشينها عام 1888 في احتفال حضره الأمير سيرجي الإكسندروفيتش وزوجته الدوقة إليزابيث فيدوروفنا، وتعد الكنيسة من أجمل مواقع العبادة في الأراضي المقدسة؛ حيث تقع على منحدر جبل الزيتون، في قلب حديقة الجثمانية وتطل على بلدة القدس القديمة.

كنيسة الثلاث مريمات للأرمن

هي كنيسة صغيرة تابعة لطائفة الأرمن شيدت في موقع ظهور السيد المسيح للمريمات (حسب معتقدات المسيحيين)، والمريمات هن: مريم أم السيد المسيح عليه السلام، ومريم المجدلية، ومريم أم يعقوب ويوسف.

كنيسة صياح الديك (القديس بطرس)

كنيسة القديس بطرس هي كنيسة كاثوليكية تقع خارج أسوار القدس القديمة شيّدت فوق كنيسة قديمة بين عامي 1924-1931، وتعرف أيضاً باسم "كنيسة صياح الديك" نسبة إلى صياح الديك بعد نكران الرسول بطرس السيد المسيح ثلاث مرات (حسب المعتقدات المسيحية).

كنيسة القديس توما

تقع داخل أسوار البلدة القديمة لمدينة القدس، في حارة الأرمن؛ في زقاق بالقرب من كنيسة الرسول يعقوب الكبير.

كنيسة مار فرنسيس

تقع إلى الشمال من مقام النبي داود، وقد ابتاعها الآباء الفرنسيون عام 1930م .

كنيسة أوجاع العذراء

أنشئت عام 1872م، داخل أسوار البلدة القديمة لمدينة القدس، وتقع بالقرب من الزاوية الأفغانية، على قطعة الأرض المعروفة بـ "حمام السلطان".

الكنيسة اللوثرية أو كنيسة المخلص (الفادي)

تعد إحدى ممتلكات البروتستانت، تأسست سنة 1898م؛ بمناسبة زيارة الإمبراطور الألماني غليوم الثاني. وتقع في حارة النصارى بالقدس القديمة؛ وتشتهر ببرجها العالي المطل على كافة اتجاهات القدس ويبلغ ارتفاعه 48م، ويتكون من 177 درجة، ويعتبر أعلى برج في القدس المسورة .

دير حبس المسيح

تتعدد الأديرة التي تحمل هذا الاسم في مدينة القدس؛ تبعاً لتعدد معتقدات الطوائف المسيحية المقدسية وتصوراتها حول حبس المسيح عيسى عليه السلام؛ فهناك دير يحمل هذا الاسم يتبع اللاتين، ويقع إلى الشمال من مبنى الفشلة، مقابلاً لمدرسة روضة المعارف؛ وهناك دير آخر اتخذه الأرمن، يقع في حي النبي داود عليه السلام على جبل صهيون.

ويشتمل دير حبس المسيح على كنيسة صغيرة، وفي الساحة عدد من قبور بطاركة الأرمن وأسقاقتهم ، كما يقوم في الجهة الشرقية من ساحة الدير نصب تذكاري نقش عليه اسم هاكوب أفندي أشقبان، الذي مات في القاهرة 1887م ونقل رفاته إلى هذا المكان 1890م، تقديراً لتبرعاته لهذا الدير والكنيسة .

أما الدير الثالث الذي عرف بحبس المسيح، فهو خاص بالروم الأرثوذكس؛ ويقع إلى الشمال من الحرم الشريف، ويشتمل على تجويف مظلم تحت الأرض، كما يشتمل على كنيسة ترجع فكرة بنائها إلى القرن الخامس الميلادي .

الدير الكبير (دير الروم الأرثوذكس)

يقع في محلة الزراعة إلى الشمال الغربي من كنيسة القيامة، وإلى الجنوب من بطريركية الروم؛ ويعرف بـ(دير قسطنطين)، ويسميه اليونان "الدير المركزي لأديار الروم في فلسطين"، ويرجع إنشاؤه إلى القرن الخامس الميلادي .

يشتمل الدير على ثلاث كنائس هي: كنيسة القديسة هيلانة، وكنيسة القديسة نفلا، وكنيسة مار يعقوب، وهناك معبدان صغيران في كنيسة مار يعقوب: واحد باسم الشهداء الأربعين، والثاني باسم حاملات الطيب، كما يشتمل على ساحه وحديقة ومكتبة، ونزل للحجاج والرهبان تبلغ نحو مائتي غرفة، ويتصل هذا الدير مع كنيسة القيامة بقوس تعلو الشارع الذي يفصل بينهما؛ أما الراهبات، فقد خصصت لهن طائفة دير التفاحة الواقع في محلة النصارى .

دير مار يعقوب

يقع في حارة الأرمن، وتحديداً بين القشلاق (مركز البوليس) وباب النبي داود؛ يعرف بـ"دير القديس جيمس الكبير"، وشيد في المكان الذي استشهد فيه القديس يعقوب الرسول، بأمر من هيرودس الحفيد. وقد هدمه الفرس سنة 614م، ثم أعيد بناؤه، وأقيمت فيه كنيسة في أواسط القرن الثاني عشر الميلادي، وأجرى عليها بعض الإصلاحات في القرن الثالث عشر .

ويعد هذا الدير من أوسع الأديرة بالقدس؛ حيث يشغل نحو سدس مساحة البلدة القديمة من القدس هو والحارة الواقع فيها، كما اتخذ الأرمن فيه دار بطريركيتهم، ومدرسة للاهوت، ومكتبة غنية بنفائس المخطوطات والكتب المطبوعة، وهذا الدير من أوائل المؤسسات العربية الفلسطينية التي امتلكت مطبعة منذ أوائل القرن العشرين.

ويتميز هذا الدير بكثرة الآبار حيث تفوق الخمسمائة؛ كما يضم عدة كنائس ومعابد؛ وقاعات ومتحف؛ ويعد من أكثر الأديرة جمالاً في القدس؛ والكنيسة الواقعة فيه تتميز بأنها: "مزخرفة بشكل دائري ثري وبأسلوب شرقي، وبجدران ذات بلاط أزرق، والأرضية مفروشة بالسجاد، ومصابيح الذهب والفضة .

دير المخلص



يقع في الجهة الغربية الشمالية من حارة النصارى، وعرف بـ"دير القديس يوحنا اللاهوتي"، ثم اشتراه الآباء الفرنسيون من الكرج في سنة (967 هـ / 1559 م)؛ فأصبح يعرف بـ"دير اللاتين" و"دير الفرنج".

دير مار مرقص

يقع في القسم الجنوبي من "حارة التبانة"، إحدى حارات القدس التي ينتشر فيها السريان ، وأصل هذا الدير كنيسة بيزنطية، عرفت بـ"كنيسة العذراء"، كما يشتمل على دار لأسقفية السريان.

دير السلطان

يقع ملاصقاً لكنيسة القيامة من الناحية الجنوبية الشرقية، ويشتمل على كنيستين، ويتميز الدير بأنه يشتمل على حجاب خشبي قديم مطعم بالعاج خاص بالرهبان صنع في مصر.

دير العذراء (دير ستنا مريم)



يقع إلى الجنوب من ساحة كنيسة القيامة وإلى الشرق من المسجد العمري، يعرف أيضاً بـ"دير ستنا مريم"، وبني في عهد البطريرك الياس الأول عام 494م، ويضم بضعة غرف لنزول الزوار.

دير مار يوحنا المعمدان

هو من منشآت طائفة الروم الأرثوذكس، ويقع بين سوقة علون، والشارع المؤدي إلى حارة النصارى، و يشتمل على كنيستين: واحدة تحت الأرض طرازها بيزنطي بنيت في عام 450م؛ والثانية بنيت في عام 1048م، خلال العصر الفاطمي.

دير مار أنطونيوس

يقع إلى الشمال من كنيسة القديسة هيلانة وهو من ممتلكات الأرثوذكس بالقدس؛ وترجع أهميته إلى أنه أصبح مقراً للمطرانية القبطية منذ عام 1912م. وقد أجريت به إصلاحات عديدة أهمها في عام 1875م، عندما أضيفت إليه مبان جديدة، ثم جدد الدير مرة أخرى سنة 1907م، وجددت أيضاً كنيسته وأساساته القديمة.

دير مار جرجس

يقع في حارة الموارنة، على مقربة من باب الخليل، و شيد في العصر العثماني في القرن الحادي عشر الهجري (السابع عشر الميلادي). و ألحقت به مدرسة تعرف باسم القديسة دميانة .

ويوجد في هذا الدير كنيسة بها هيكل يصلى فيه قداس الاحتفال بعيد الشهيد مار جرجس وذلك مقابل إقامة الأقباط قداساً ليلة عيد الميلاد وصباحه، على مذبح الأرمن، بكنيسة المهد الأرمنية في بيت لحم .

دير أبينا إبراهيم



حارة النصارى في القدس

يعود تاريخه الى العهد الروماني في فلسطين ويعد دير أثري للروم الأرثوذكس، يقع داخل أسوار البلدة القديمة لمدينة القدس، في حارة النصارى؛ وتحديدا في ساحة كنيسة القيامة من الجهة الجنوبية الشرقية.

يُعتقد أن الملكة هيلانة هي أول من شيده (حوالي عام 335)، وقد هدم الفرس هذا الدير خلال احتلالهم للقدس عام 614، إلى أن أخذه الروس من الأتراك سنة 1887م؛ فأعطوا قسماً منه إلى الروم الأرثوذكس، فبنوا فيه الدير المعروف باسم "أبيننا إبراهيم"؛ وبنى الروس ديراً لهم، يضم كنيسة إحداهما صغيرة (أبيننا إبراهيم)؛ والأخرى أكبر منها، وتسمى "كنيسة الرسل الإثني عشر".

دير البنات

يقع بين دير العذراء ودير مار دمترى، بناه البطريرك إلياس الأول للروم الأرثوذكس على مقربة من خان الأقباط، وفيه كنيسة: إحداهما أرضية تعرف باسم "القديسة ميلانيا"؛ والأخرى تعرف باسم "مريم الكبيرة".

دير مار تادرس

هو دير صغير للروم الأرثوذكس، يقع داخل أسوار البلدة القديمة لمدينة القدس، في حارة النصارى، بالقرب من باب الجديد ودير الكازانوف .



بالإضافة إلى العديد من الأديرة التي تقع أيضا داخل أسوار البلدة القديمة وهي : دير مار كرالامبوس، دير السيدة، دير مار أفتيموس، دير مار ميخائيل، دير القديسة كاترين، دير الزيتونة أو دير مار آرکنجل، دير العدس، ودير الكازانوف.

المقدسات اليهودية

يتساءل البعض لماذا لا يوجد لليهود في القدس مقدسات كثيرة كالتى للعرب المسلمين منهم والمسيحيين وهم الذين يدعون زورا أنها بأنها مدينة يهودية الاصل؟

أهى الصدفة أن لا يكون لليهود فى هذه المدينة سوى ما يطلقون عليه اسم حائط المبكى وهو مايسميه المسلمون بالبراق إضافة إلى بعض الكنس لليهود حديثة العهد وبعض القبور مثل قبر زكريا ويعقوب عليهما السلام والمقبرة التى تقع فى المكان الذى يسميه المقدسيون بوادى جهنم .

يعطى التاريخ القديم للقلة من اليهود التى سكنت فى هذه المدينة المقدسة جوابا على هذا السؤال فقد تشتت تلك الأقلية اليهودية التى كانت تسكن المدينة بعد أن وجه الرومان لهم ضربة قوية على يد تيطس عام 70 م وأدريانوس عام 135 م فقتل الكثير منهم وحظر على من نجا منهم الرجوع إلى المدينة ولم يعد يسمع شئ عنهم فى القدس.

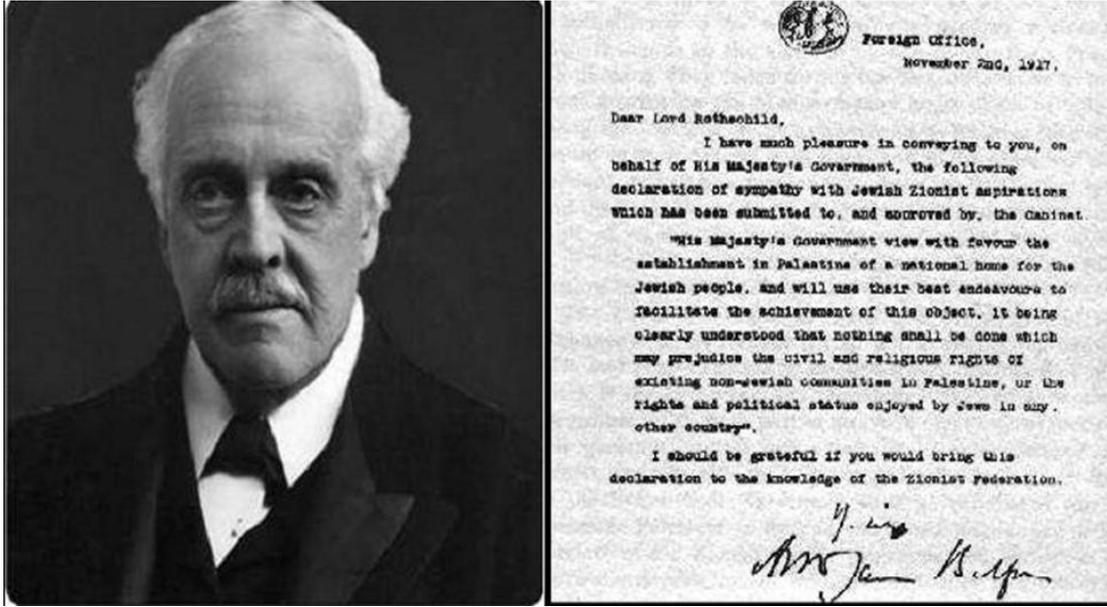
الباب الثالث

القدس .. عاصمة فلسطين

تحظى مدينة القدس في التاريخ البشري، بأهمية جعلتها محط أنظار النازحين، والغزاة، وتعرضت للتدمير مرتين، وحوصرت 23 مرة، وهوجمت 52 مرة، وتمّ غزوها وفقدانها 44 مرة، فالقدس إحدى أقدم المدن المأهولة في العالم، يعتبرها اليهود عاصمتهم أما الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، فلا يعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل، ويعتبر القدس الشرقية جزءاً من الأراضي الفلسطينية، ولا يعترف بضمها للدولة العبرية.

طالب ليوبنسكرو الطبيب اليهودي الروسي سنة 1881م ، بوجوب تهجير اليهود من المجتمعات التي يعيشون فيها إلى إقليم يمتلكونه ليكون أمة يهودية، وتبعه في هذه الفكرة الصهيونية هرتزل الذي رشّح أرض فلسطين لتحقيق هذا الغرض باعتبارها على حد زعمه الموطن الأصلي لهم، وأن لهم الحق الشرعي في أن يعودوا إليه. هذه الفكرة التي أفلحت بفضل الانتداب البريطاني الذي دعم هذا الاتجاه.

وعد بلفور.. وعد من لا يملك لمن لا يستحق



بعث وزير الخارجية البريطاني آرثر جيمس بلفور عام 1917 إلى اللورد روتشيلد أحد زعماء الحركة الصهيونية برسالة في تلك الفترة عرفت فيما بعد باسم وعد بلفور، وكانت أول خطوة يتخذها الغرب لإقامة كيان لليهود على تراب فلسطين، وقد قطعت فيها الحكومة البريطانية تعهداً بإقامة دولة لليهود في فلسطين.

استغرقت صياغة وعد بلفور 4 أشهر قبل الوصول إلى الصيغة النهائية، وذلك بعد مفاوضات استمرت ثلاث سنوات دارت بين الحكومة البريطانية من جهة، واليهود البريطانيين والمنظمة الصهيونية العالمية من جهة أخرى، واستطاع من خلالها الصهاينة إقناع بريطانيا بقدرتهم على تحقيق أهداف بريطانيا، والحفاظ على مصالحها في المنطقة.

وفي ما يلي نص الرسالة:

وزارة الخارجية

في الثاني من نوفمبر سنة 1917

عزيزي اللورد روتشيلد

يسرني جدا أن أبلغكم بالنيابة عن حكومة جلالته، التصريح التالي الذي ينطوي على العطف على أمانى اليهود والصهيونية، وقد عرض على الوزارة وأقرته:

"إن حكومة صاحب الجلالة تنظر بعين العطف إلى تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين، وستبذل غاية جهدها لتسهيل تحقيق هذه الغاية، على أن يفهم جلياً أنه لن يؤتى بعمل من شأنه أن ينتقص

من الحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة الآن في فلسطين ولا الحقوق أو الوضع السياسي الذي يتمتع به اليهود في البلدان الأخرى".
وسأكون ممتناً إذا ما أحطتم الاتحاد الصهيوني علماً بهذا التصريح.

تأثير وعد بلفور على منطقة الشرق الأوسط

مرت 100 عام على ما يسمى "وعد بلفور" الذي غير تاريخ المنطقة العربية بإقامة "دولة إسرائيل" وتشريد الملايين من الشعب الفلسطيني ونشوب صراع دام ولا يزال مستمرا حتى اليوم.



وقد ولد آرثر بلفور صاحب الوعد عام 1848 قرب مدينة أدنبرة من عائلة اسكتلندية ولم تكن لبلفور اهتمامات سياسية في بداية حياته، ودخل مجلس العموم عام 1874 نائبا عن حزب المحافظين، وبعد أربع سنوات أصبح السكرتير الشخصي لخاله اللورد سالزبري وبعدها تولى منصب وزير الخارجية في حكومة بنيامين دزرائيلي وعام 1891 أصبح رئيسا لمجلس العموم والمسؤول الأول عن الخزانة واحتفظ بنفس المنصب في الانتخابات التي جرت عام 1895، تولى بلفور منصب رئيس الحكومة عام 1902، لكن حكومته انهارت بسبب انقسامها حول مسألة حرية التجارة وسوء علاقة بلفور بالملك، واضطر بلفور إلى الاستقالة من منصبه عام 1905 بعد هزيمته في مجلس العموم والانتخابات الفرعية.

فقد بلفور مقعده في مجلس العموم في الانتخابات اللاحقة التي حقق فيها حزب الديمقراطيين الأحرار فوزاً ساحقاً، لكنه عاد إلى المجلس بعد فترة وجيزة بعد فوزه في الانتخابات الفرعية وتولى قيادة حزب المحافظين، ورغم استقالته من قيادة الحزب، فقد تولى منصب كبير اللوردات لشؤون البحرية العسكرية لدول الحلفاء خلال الحرب العالمية الأولى وبعدها تسلم منصب وزير الخارجية في حكومة لويد جورج وكتب الرسالة التي عرفت لاحقا باسم "تصريح بلفور" وعبرت فيها من خلاله الحكومة البريطانية عن موافقتها على "إقامة وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين، وقد زار بلفور فلسطين عام 1925 للمشاركة في افتتاح "الجامعة العبرية" وتوفي عام 1930 عن 82 عاماً.

أعطى تصريح بلفور وطناً لليهود وهم ليسوا سكان فلسطين، حيث لم يكن في فلسطين من اليهود عند صدور التصريح سوى 30 ألفاً فقط من أصل عدد اليهود في العالم حينذاك، والذي كان يقدر بحوالي 12 مليوناً، في حين كان عدد سكان فلسطين من أبنائها في ذلك الوقت يناهز 650 ألفاً من المواطنين الذين كانوا، ومنذ آلاف السنين يعيشون حياتهم في هذه الأرض، ولكن الوعد المشؤوم تجاهلهم ولم يعترف لهم إلا ببعض الحقوق المدنية والدينية، متجاهلاً حقوقهم السياسية والاقتصادية والإدارية.

تنفيذ مشروع استيطان فلسطين

دخلت الجيوش البريطانية بقيادة «الجنرال النبي» القدس في 11 ديسمبر 1917، وفي مؤتمر فرساي يناير 1919 قدمت الحركة الصهيونية خطة تنفيذ مشروع استيطان فلسطين، ودعت إلى إقامة وصاية بريطانية لتنفيذ وعد بلفور، وكانت الحكومة البريطانية قد عرضت نص «وعد بلفور» على الرئيس الأمريكي ولسون، ووافق على محتواه قبل نشره، ووافقت عليه فرنسا وإيطاليا رسمياً عام 1918، ثم تبعها الرئيس الأميركي ولسون رسمياً وعلمياً عام 1919 وكذلك اليابان، وفي 25 إبريل سنة 1920، وافق المجلس الأعلى لقوات الحلفاء في مؤتمر سان ريمو على أن يعهد إلى بريطانيا بالانتداب على فلسطين، وأن يوضع وعد بلفور موضع التنفيذ حسب ما ورد في المادة الثانية من صك الانتداب، وفي 24 يوليو عام 1922 وافقت عصبة الأمم على مشروع الانتداب الذي دخل حيز التنفيذ في 29 سبتمبر 1923.

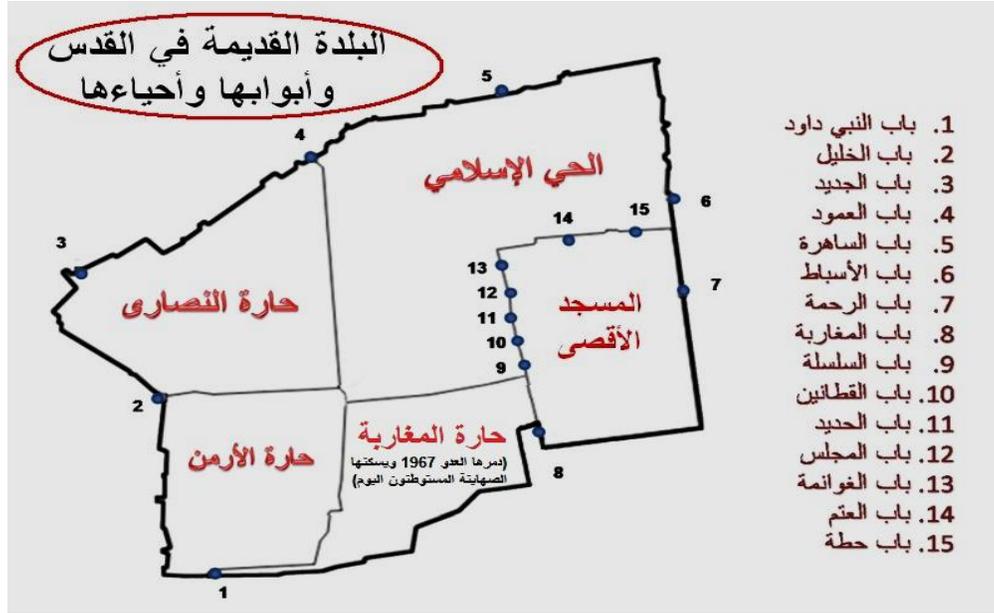


جاء العداء اليهودي العربي بعد إقامة الدولة الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية بموجب وعد بلفور، والذي قاد العداء بين اليهود والعرب هم اليهود المتطرفون من أوروبا والمعروفين باسم الأشكيناز، وكانوا ينظرون لليهود العرب على أنهم يهود درجة ثانية، وتبنوا إقامة الدولة الإسرائيلية على الأراضي العربية، وحاولوا استقطاب كافة الطوائف اليهودية للهجرة إلى الدولة الإسرائيلية في أعقاب إنشائها، الأمر الذي عانى منه العرب كثيراً بسبب الأعمال الهمجية الإسرائيلية على مر السنوات، وما زالت، فاليهود الأوروبيين حاولوا استقطاب اليهود العرب عقب تلك العلاقات المضطربة، وصار العداء للعرب منهجاً إسرائيلياً يدرس لكل اليهود المهاجرين إليها.



- تهويد القدس يعني جعلها يهودية قدر الإمكان من ناحية التاريخ والسكان والحكم... الخ، ونزع الهوية العربية الإسلامية منها، وقد استخدمت إسرائيل من أجل ذلك الكثير من الوسائل وقامت بالعديد من الإجراءات ضد المدينة وسكانها، حيث كان الاستيطان في المدينة وفي الأراضي التابعة لها أحد أهم الوسائل لتحقيق هدف اليهود الأساسي تجاه مدينة القدس، كما عملت حكومات الاحتلال الإسرائيلي المتعاقبة على تنفيذ توصية اللجنة الوزارية لشؤون القدس لعام 1973 برئاسة جولدا مائير والتي تقضي بأن لا يتجاوز عدد السكان الفلسطينيين في القدس 22% من المجموع العام للسكان، لذلك لجأت سلطات الاحتلال إلى استخدام الكثير من الأساليب لتنفيذ هذه التوصية ومنها سحب الهويات من السكان العرب في القدس.

وكان رؤساء بلدية القدس خلال المائة سنة الأخيرة قبل احتلال اليهود لها من العرب حتى فترة الانتداب البريطاني على فلسطين منهم: حسين الحسيني، موسى كاظم الحسيني، راغب النشاشيبي، مصطفى الخالدي وحسين فخرى الخالدي. وظلت القدس عربية، الشرقية منها والغربية، أي القدس القديمة والجديدة عربية بعدد سكانها وملكيته ورئاستها، وما يحيط بها من قرى، وثبت إن الحفاظ على المدينة المقدسة والأماكن الدينية فيها بسبب حكم العرب والمسلمين لها، فلقد أثبت التاريخ أن وجود المدينة في أيدي العرب، من مسلمين ومسيحيين قد حافظ عليها وعلى المقدسات والأمن والسلام فيها.



-قام المهاجرون اليهود الجدد بشراء الأراضي الفلسطينية بمساعدة البريطانيين بعد إعلان الانتداب على فلسطين عام 1922 حتى فاق عدد من دخل منهم إلى فلسطين منذ الاحتلال البريطاني وحتى بداية 1929 مائة ألف مهاجر عدا الآلاف الكثيرة الأخرى من المتسولين غير الشرعيين. واقترنت هذه الهجرة باتساع رقعة الأراضي التي انتزعت من الفلاحين العرب وتم طردهم منها، وكانت مساحة ما منحتة حكومة الانتداب للشركات الصهيونية 82 ألف دونم من الأراضي الأميرية، علاوة على ما قدمته الحكومة للشركات الاحتكارية الصهيونية، ومنها 75 ألف دونم لشركة البوتاس، و18 ألف دونم أخرى لشركة كهرباء روتنبرج، كما نقلت سلطات الانتداب امتياز تجفيف سهول الحولة إلى الشركات الصهيونية، وتبلغ مساحة هذه السهول نحو ثلث الأراضي الخصبة في فلسطين.

كما احتكرت المؤسسات الصهيونية القسم الأعظم من جوانب النشاط الصناعي والتجاري، ونعم اليهود بالموازنة الحكومية، ورؤوس الأموال الضخمة، وبالخبرة الفنية العالمية، وهي عوامل هامة افتقرت إليها الصناعة العربية في فلسطين، مما سبب نقمة الجماهير العربية الفلسطينية وثورتها، وأشعل ما عرف وقتها بثورة البراق 1929 .



ثورة البراق

علت صيحات اليهود المطالبة بالحائط الغربي للمسجد الأقصى " حائط البراق " ، والذي يطلقون هم عليه " حائط المبكى " ، وازداد عدد اليهود عند ذلك الحائط ، وأصبحت ممارساتهم أكثر جرأة لإقامة طقوسهم ، وخشي المسلمون أن يظل اليهود على هذه الحال فيكون ما فعلوه مكتسباً لهم مع مرور الزمن ، فغضب المسلمون ، وعقدوا المؤتمرات ، وشكلوا اللجان " لجنة الدفاع عن البراق الشريف " ، وأعطيت قضية البراق بعداً إسلامياً ، بعد أن انتشر خبر نوايا اليهود الحقيقية تجاه هذا الحائط.

وفي تلك الفترة أخذ اليهود يعلنون بصراحة عن ما يسمى بحقوق لهم في المسجد الأقصى وحائط البراق ، وشهد الموقف تصعيداً خطيراً من جانب اليهود خصوصاً أثناء المؤتمر الصهيوني العالمي في زيورخ بسويسرا (28 يوليو - 11 أغسطس 1929 م)، حيث كانت قضية حائط البراق القضية الرئيسية في المؤتمر، وفي 14 أغسطس 1929 م نظم اليهود مظاهرة ضخمة في تل أبيب بمناسبة ذكرى " تدمير هيكل سليمان " أتبعوها في اليوم التالي بمظاهرة كبيرة في شوارع القدس شارك فيها الآلاف منهم ، حتى وصلوا إلى حائط البراق وهناك رفعوا العلم الصهيوني وأنشدوا أناشيدهم الدينية وأخذوا يهتفون " الحائط حائطنا، وفي 16 أغسطس 1929 م خرج المصلون المسلمون بعد صلاة الجمعة من المسجد الأقصى في مظاهرة ضمت الآلاف من أهالي القدس والقرى واتجهوا نحو حائط البراق ووقع الصدام بين الطرفين، وشكلت الحكومة البريطانية لجنة تحقيق في أحداث البراق تقدمت بعدها بتوصية إلى عصبة الأمم لتأليف لجنة لهذا الغرض، ووصلت اللجنة المشكلة إلى القدس في 19 يونيو 1930 وأقامت شهراً ، وعقدت خلال إقامتها 23 جلسة وانتهت اللجنة في تقريرها في ديسمبر 1930 ، إلى أن للمسلمين وهدم تعود ملكية الحائط الغربي، وهو جزء لا يتجزأ من ساحة المسجد الأقصى الشريف التي هي من أملاك الوقف، وللمسلمين أيضاً تعود ملكية الرصيف الكائن أمام الحائط وأمام المحلة المعروفة بحارة المغاربة لأنه وقف أيضاً.

الحفريات فى القدس

- تم القيام بإعادة رسم خريطة جديدة لمدينة القدس حيث يرجع تاريخ الحفريات بالمدينة إلى القرن التاسع عشر وتحديداً عام 1864 وكانت تجريها جمعيات ذات طابع دينى قبل قيام دولة الاحتلال وقبل ولادة الحركة الصهيونية، وعندما احتلت فلسطين استمرت اسرائيل فى أعمال الحفر التى زادت وتيرتها عقب نكسة 1967 وأصبحت هناك حفريات مكثفة أسفل المسجد الأقصى وتحت البلدة القديمة.

- أخذت الحفريات الاسرائيلية طابعاً سرياً لان الهدف منها كان فرض الرواية الصهيونية على تاريخ المدينة المقدسه وتزوير هذا التاريخ بطرق مختلفة سواء تحت الأرض أو فوقها، وهناك 5 مراكز رئيسية للحفريات تحت أساسات البلدة القديمة بها شبكة انفاق أسفل مدينة القدس وصلات و متاحف وكنس يهودية، ولم تتوقف الحفريات أيضاً أسفل المسجد الأقصى وهناك منطقة ساحل البراق وأسفلها أكبر مجمع للمباني اليهودية فى العالم ومنها الكنس الأزرق وبيت التوراة ومركز لخدمة الجمهور ومعرض.



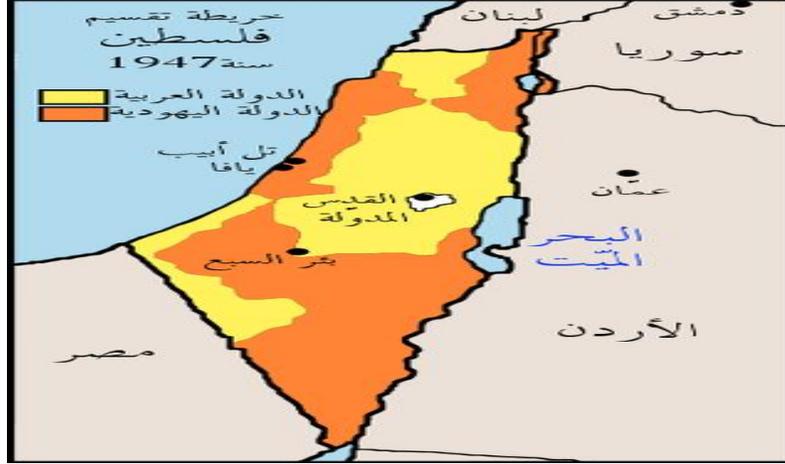
الحفر أسفل المسجد الأقصى

- من ناحية اخرى يشكل سكان القدس من العرب 40 % وتزعج هذه الحقيقة اسرائيل وتعمل على خفض هذا العدد ليصبحوا أقلية، وتعتبر سياسة تهجير الفلسطينيين من مدينة القدس أحد الوسائل المعتمدة لدى دولة إسرائيل من أجل خلق واقع جديد يكون فيه اليهود النسبة الغالبة فى مدينة القدس، وقد وضعت سلطات الاحتلال مخططا بالفعل لنقل 150 ألف مقدسى لخارج حدود مدينة القدس عبر بناء جدار عازل يجعلهم خارج حدود المدينة مقابل ادخال مستوطنات يهودية على حدود المدينة الى داخل حدودها ليرتفع بذلك عدد اليهود مقابل العرب وتتغير الطبيعة الديموجرافية للسكان فى المدينة .

-يعانى المقدسيون من القوانين المجحفة التى تفرضها عليهم سلطات الاحتلال فيدفعون ضرائب باهظة وإذا قدموا طلبات للبلدية للبناء أو السكن يتم قبول القليل منها فضلا عن الأسعار المبالغ فيها التى تفرض

على العقارات بهدف طرد العرب من المدينة، كما يتم سحب هويات المتظاهرين وأسرهم وهدم بيوتهم وابعاد الطلبة عن مدارسهم والمصلين عن الصلاة في المسجد الأقصى .

قيام دولة إسرائيل في 14 مايو 1948



خريطة تقسيم فلسطين وتدويل القدس سنة 1947

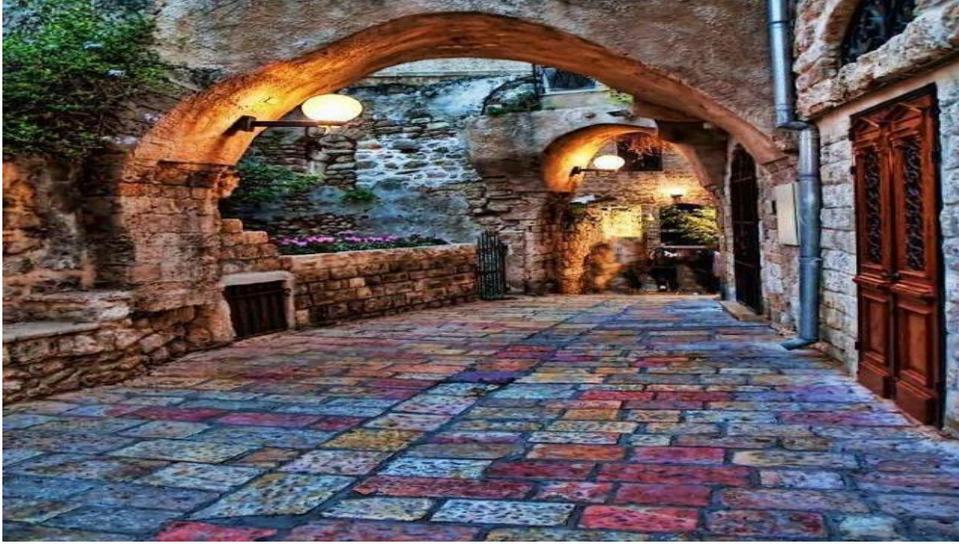
بعد الحرب العالمية الثانية وقعت ثاني نقطة فاصلة في تاريخ القضية حين أصدرت الأمم المتحدة قرارها في 29 نوفمبر 1947 بتدويل القدس وخضوعها لرعايتها وإشرافها، وقبل 8 ساعات من انتهاء الانتداب البريطاني، وفي 14 مايو 1948 أعلن رسمياً عن قيام دولة إسرائيل دون أن تُعلن حدودها بالضبط، وخاضت خمس دول عربية بالإضافة إلى السكان العرب الحرب مع الدولة المنشأة حديثاً وكانت محصلة الحرب أن توسعت إسرائيل على 75% تقريباً من أراضي الانتداب سابقاً.

تقسيم القدس

نتج عن حرب 1948 أن قُسمت القدس إلى شطرين: الجزء الغربي الخاضع لإسرائيل، والجزء الشرقي الخاضع للأردن وفي شهر نوفمبر من نفس السنة، أقيمت منطقة عازلة بين الجزئين، نجم عن هذا رسم خريطة لحدود غير رسمية بين الطرفين المتحاربين، لكنها أخذت بعين الاعتبار عند توقيع اتفاقية الهدنة عام 1949 بين إسرائيل وكل من لبنان ومصر والأردن وسوريا، والتي اتفقت فيها تلك الدول على وقف إطلاق النار، والتزام الإسرائيليون بالبقاء ضمن هذه الحدود لحين إيجاد حل سلمي للنزاع، كذلك نصت هذه الاتفاقية على تقسيم القدس على أن يبقى جبل المشارف في يد إسرائيل على الرغم من أنه يقع في القسم الشرقي، بوصفه جيلاً داخلياً، بناءً على هذا أقيمت الحواجز الأسمنتية والأسلاك الشائكة في وسط المدينة ومرّت بالقرب من باب الخليل في الجانب الغربي من البلدة القديمة، وأنشئت نقطة عبور عُرفت بمعبر مندلباوم.

تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية

أعلن ديفيد بن جوريون رئيس وزراء إسرائيل في 3 ديسمبر 1948 أن القدس الغربية عاصمة للدولة الإسرائيلية الوليدة، وفي سنة 1950 أعلن الأردن رسمياً خضوع القدس الشرقية للسيادة الأردنية و عقدت أول جلسة للمجلس الوطني الفلسطيني بالقدس الشرقية في 29 مايو عام 1964، وخلال هذا لاجتماع تم تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية.



أحد شوارع مدينة يافا بالبلدة القديمة

بدأ الاستيلاء الكامل على المدينة بالفعل عام 1967، ففي 8 يونيو 1967 كان الحاخام شلومو غورين حاخام جيش الدفاع الإسرائيلي واقفا على الحائط الغربي للحرم القدسى (حائط المبكى) يقيم شعائر الصلاة اليهودية، إيدانا بسرقة هوية المدينة.



الحاخام شلومو غورين يقيم شعائر الصلاة اليهودية

وبعدا بعدة أسابيع عقدت الحكومة الاسرائيلية اجتماعا وتحديدا في 27 يونيو 1967 لضم القدس إلى إسرائيل، ولأجل تنفيذ هذه الخطوة نقلت إسرائيل بعض مقراتها الحكومية إلى القدس، وكان أول قراراتها إلغاء مناهج التعليم العربية في مدينة القدس، وإطلاق الأسماء اليهودية على الشوارع والساحات، كما هدمت حي المغاربة في القدس وأجلت سكانه بأكملهم من المدينة، وكذلك أجلت أغلبية سكان حي الشرف، وفي المقابل أقامت حزام من تسعة أحياء سكنية يهودية حول المدينة، وهو الأمر الذي استهجنته اليونسكو التي طالبت إسرائيل بالتوقف عن تشويه طابع المدينة الحضارى.

في 1967 وقعت نقطة فاصلة أخرى مهمة فبعد النكسة احتلت إسرائيل القدس الشرقية التي كانت تتبع الأردن، واعتبرتها جزءاً لا يتجزأ منها، إلا أن المجتمع الدولي بأغليبيته، لم يعترف بهذا الضم، وما زال ينظر إلى القدس الشرقية علي أنها منطقة متنازع عليها ويدعو إلى حل هذه القضية عن طريق إجراء مفاوضات سلمية، لذا فإن معظم السفارات والقنصليات الأجنبية تقع في مدينة تل أبيب وضواحيها، بينما تقع معظم الإدارات الحكومية الإسرائيلية في القدس الغربية وتشمل مقر البرلمان ومقرى رئيس الوزراء ورئيس الدولة فضلاً عن مقر المحكمة العليا.

وفي عام 1969 قام مايكل دينس روهن اليهودى والاسترالى الجنسية بحرق المسجد الأقصى وهو الحريق الذى دمر المنبر الذى خطب من فوقه صلاح الدين الأيوبي بعد فتحه القدس بالمسجد الأقصى، وكذلك مسجد عمر بن الخطاب بالحرم القدسى ومحراب زكريا، وقامت إسرائيل بعدها بإخلاء سبيل دينيس وترحيله إلى استراليا بدعوى "جنونه".



-عام 1980 أقر البرلمان الإسرائيلي ما سمي وقتها ب "قانون القدس" ويعتبر القدس عاصمة لإسرائيل، وظل المجتمع الدولي علي موقفه الرفض لاحتلال اسرائيل للمدينة المقدسة وغير معترف بضمها إليها.

في ذلك الوقت كان هناك حوالي 468 وحدة سكنية يسكنها 1800 يهودي قد أقيمت على أنقاض أحياء عربية تم هدمها في القدس، في اليوم التالي، انعقد مجلس الأمن وأصدر القرار رقم 478 والذي أدان فيه هذا الضم، واعتبره انتهاكا للقانون الدولي، ودعا الدول الأعضاء إلى سحب بعثاتها الدبلوماسية من المدينة، وهو القرار الذي صدر بأغلبية 14 صوتا مع امتناع الولايات المتحدة عن التصويت، وهو ما التزمت به الجمعية العامة للأمم المتحدة بكامل أعضائها، حيث لا يوجد أي بعثة أو سفارة أجنبية في مدينة القدس حتى اليوم.

-نشط المتطرفون اليهود تزامنا مع كل تلك الإجراءات في محاولة ترويق العرب من التواجد في المنطقة، فتم اكتشاف مؤامرة قادها حاخام اسرائيلي هو منير كاهانا أعد فيها لنسف الحرم القدسي لكن المتفجرات تم العثور عليها فوق سطح أحد المنازل قبل تنفيذ الخطة، بعدها بثلاثة أعوام وفي 1983 تسلل 46 اسرائيليا يحملون صناديق متفجرة إلى المسجد قبل أن يشتبك معهم حراس المسجد الأقصى ويحبطوا المخطط، وفي إبريل عام 1982 اقتحم جندي اسرائيلي المسجد الأقصى وقتل حارسا وأحد المصلين، ولم يحكم عليه سوى بعام واحد فقط من السجن.



مستوطنات تحيط بالقدس

-بحسب مركز المعلومات الفلسطيني "وفا" فإنه منذ عام 2000 وحتى عام 2012 تم هدم 1224 منزل في القدس الشرقية، وتشريد 4966 شخص، وبلغت خسائر الفلسطينيين جراء سياسة الهجر والتشريد حوالي 3 ملايين دولار، أما عدد المستوطنين في القدس فقد بلغ 267643 مستوطناً أغلبهم موجودون في القدس الشرقية، ولم يتوقف الأمر عند الأحياء بل طال الأموات أيضاً، قبل أن تعلن إسرائيل في عام 2013 عن بناء 18 ألف وحدة سكنية في مستوطنات القدس الشرقية لتوسيعها.

تهويد أسماء المواقع الفلسطينية

اخترعت إسرائيل مفهوم القدس الغير قابلة للتفاوض بتحويل القداسة إلى مفهوم سياسي، وعملت الحكومة الإسرائيلية منذ عام (1878م) على طمس أسماء القرى والمدن الفلسطينية و"عبرتها"، وأصبح ذلك رسمياً في سنة 1922م، حين شكلت الوكالة اليهودية لجنة أسماء لإطلاقها على المستوطنات الجديدة والقرى القديمة...ومنذ ذلك التاريخ حتى 1948م، تم تغيير أسماء 216 موقعاً، وفي أول ثلاث سنوات للنكبة قررت لجنة حكومية تغيير أسماء 194 موقعاً آخر، وفي السنتين التاليتين (1953-1951م) وبعد أن ألحقت اللجنة بديوان رئيس الوزراء وانضم إليها 24 من علماء التاريخ والتوراة، تم تغيير 560 اسماً، وما زالت المحاولات سارية حتى اليوم.

وقد تمت "عبرنة" 7000 اسم لمواقع فلسطينية على الأقل، فضلاً عن الأسماء التاريخية والمواقع الجغرافية (أكثر من 5000 موقع) وأكثر من 1000 مستوطنة. واستكمالاً لمشروعها التهوديدي فقد بدلت أسماء المناطق العربية بأسماء إسرائيلية مؤكدة ذلك في المناهج التعليمية، لترسيخ هذه الأسماء في أذهان الأطفال العرب، فكان أن حرفت أسماء المدن الفلسطينية الرئيسية من العربية إلى العبرية فأصبحت كما يلي:

نابلس :شخيم وتعني في العبرية النجد.

الخليل: هبرون وتعني الصعبة.

بيت لحم: بيت لحم وتعني بيت الخبز.

وعملت الحكومة الإسرائيلية على تغيير أسماء بوابات القدس التاريخية بقصد تهويدها، وهي:

الاسم العربي التاريخي	الاسم العبري بعد التهويد
باب الخليل	شاغر يافو (يافا).
باب الحديد	شاغر هحداش.
باب العمود (دمشق)	شاغر شكيم.
باب الزاهرة (السااهرة)	شاغر هورودوس.
باب ستنا مريم	شاغر هاريون (الأسود).
باب المغاربة	شاغر هأشفا (النفايات).
باب الرحمة	شاغر هرحميم.
باب النبي داود	شاغر تنسيون (صهيون)

استهداف المؤسسات الفلسطينية



خريطة فلسطين المحتلة وتآكلها عبر الزمن

عندما احتلت القوات الإسرائيلية القدس الشرقية عام 1967 وافق الكنيست في 1967/6/27 على مشروع قرار بضم القدس العربية إلى (إسرائيل) سياسياً وإدارياً، بموجب الأمر رقم 2064. ثم أصدرت الحكومة الإسرائيلية "أمر القانون والنظام" رقم 1 لسنة 1967 الذي أخضعت بموجبه منطقة تنظيم مدينة القدس للقوانين والنظم الإدارية الإسرائيلية، وفي 1980/7/30، أقر الكنيست الإسرائيلي القانون الأساسي "القدس الموحدة"، الذي نص على اعتبار مدينة القدس بشطريها عاصمة موحدة لإسرائيل ومقرًا لرئاسة الدولة والحكومة والكنيست والمحكمة العليا. ونتيجة الاحتلال والضم لم تعد تسرى قوانين السلطة الفلسطينية على القدس الشرقية، التي كانت في الوقت ذاته مركزًا لمحافظة القدس الفلسطينية.

وقد تعاملت إسرائيل مع الوجود الفلسطيني في القدس الشرقية باعتباره عائقًا أمام مخططات توحيد القدس؛ فعملت على ضرب هوية الوجود المقدسي، وربط المقدسين بشكل كامل بمنظومة إسرائيل الاقتصادية والمعيشية والحياتية. وفي هذا الإطار، تم استهداف العمل المؤسسي والمدني والاجتماعي الفلسطيني من أجل بسط سلطتها على الأقصى والقدس، وتغيير الهوية العربية والإسلامية للمدينة واستبدالها بهوية يهودية من الناحيتين التاريخية والدينية، لذلك قامت بحل "مجلس أمانة القدس الشرقية"، وإحاق موظفيها وعمالها ببلدية القدس الغربية، ثم قامت بنقل مقر محكمة الاستئناف من القدس إلى رام الله، وفك ارتباط القضاء النظامي في مدينة القدس عن الضفة الغربية، وإحاق مواطني القدس بالمحكمة الشرعية في مدينة يافا المحتلة منذ عام 1948، وتطبيق القوانين الإسرائيلية الجزائية والمدنية والضريبية على مواطني القدس الشرقية وإخضاعهم للقضاء الإسرائيلي، فضلاً عن العمل على إلغاء الإدارات العربية ونقل جزء منها إلى خارج مدينة القدس، وربط شبكتي المياه والهواتف بالقدس الغربية وإحاق الدوائر العربية بالدوائر الإسرائيلية، وسن تشريع يفرض على أصحاب المهن العرب الالتحاق بالمؤسسات الإسرائيلية حتى يُسمح لهم بمزاولة مهنتهم، كما تم نقل عدد من الوزارات والدوائر الرسمية الإسرائيلية إلى القدس الشرقية، منها محكمة العدل العليا، ووزارة العدل، ومقر رئاسة الشرطة، ومكاتب الهستدروت، ووزارة الإسكان، ومكاتب المؤتمر الصهيوني، ومقر رئاسة الوزراء. فضلاً عن تهويد التعليم والثقافة من خلال إلغاء مناهج التعليم العربية في المدارس الحكومية بمراحلها الثلاث وتطبيق مناهج التعليم الإسرائيلي، والاستيلاء على متحف الآثار الفلسطيني، وحظر تداول المنات من الكتب الثقافية العربية والإسلامية، وإطلاق الأسماء اليهودية على الشوارع والساحات في القدس الشرقية. كما تم تهويد اقتصاد المدينة من خلال عزلها جمرًا واقتصاديًا عن الضفة الغربية، وإخضاع المرافق الاقتصادية والتجارية العربية لأنظمة الضرائب الإسرائيلية، والاستيلاء على شركة كهرباء القدس وتصفيتها باعتبارها المرفق الاقتصادي العربي الأكثر أهمية في القدس.

مؤسسات تدعم الهوية الإسلامية للمدينة

بعد توقيع اتفاق أوسلو سنة 1993 سعي المقدسيون إلى البحث عن أطر مؤسسية فأسسوا مئات المؤسسات والجمعيات الأهلية التي تنوعت اختصاصاتها ومجالات عملها. وتأسست عشرات المؤسسات الداعمة للقدس وللمقدسيين والمدافعة عن الأقصى في أراضى 1948، حيث أسهم الوضع القانوني

لفلسطينيين الداخل الذين يحملون الهوية الإسرائيلية في التواصل ودعم القدس والأقصى، إلا أن إسرائيل في إطار مخططاتها الساعية لتهويد القدس الشرقية قامت بملاحقة المؤسسات المقدسية ومحاربة نشاطاتها حتى أصبحت القدس من أكثر المناطق والمدن الفلسطينية التي تخضع لعمليات تفرغ ممنهج من الوجود الفلسطيني المؤسساتي وقد أرادت إسرائيل من وراء استهدافها تلك المؤسسات تزييف هوية الوجود المقدسي، وإبقاء إسرائيل المرجعية الوحيدة للمقدسيين من أجل إخضاعهم لسيادتها وسياساتها وتبرير ادعاءات السيادة الإسرائيلية على كامل القدس، وبذلك يتحقق هدف دمج المقدسيين بشكل كامل بالمنظومة الاقتصادية والمعيشية والحياتية لإسرائيل.

قامت المؤسسات الفلسطينية بدور هام في دعم الهوية الإسلامية للمدينة ودعم المقدسيين من خلال أنشطتها القانونية والاجتماعية ومنها : مؤسسة "بيت الشرق"، التي تم إغلاقها في عام 2001. وكان من بين الأنشطة المهمة التي قامت بها تلك المؤسسة تأسيس ثلاث إدارات مهمة، هي: "دائرة الخرائط والأراضي"، و"دائرة الحقوق المدنية" المتعلقة بإلغاء حق الإقامة (سحب الهويات)، ودائرة ثالثة معنية بمتابعة قضايا هدم المنازل من قبل بلدية إسرائيل وترميم البلدة القديمة، كما قامت إسرائيل باستهداف "لجان العمل الصحي" التي تأسست في القدس، وهي من المؤسسات التي غادرت المدينة بسبب الجدار والحواجز والضغط الإسرائيلي التي تلاحق أنشطتها.

وفي نفس الاتجاه استهدفت إسرائيل العديد من المؤسسات الأهلية الداعمة للقدس والمدافعة عن الأقصى في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948، وذلك بهدف الهيمنة على القدس والمقدسات، وتحجيم الدور الفلسطيني لعرب 1948 ومنع تواصلهم البشري والجغرافي مع القدس، ولم تكف إسرائيل باستهداف المؤسسات، بل حظرت حلقات العلم التي كانت تُعقد في باحات الأقصى، ودعمت "منظمات المعبد" التي تعد واحدة من المنظمين والداعين لاقتحام المسجد الأقصى، وتشمل عددًا كبيرًا من المنظمات التي تتبنى الهدف ذاته، منها "نساء لأجل المعبد"، و"طلاب لأجل المعبد" وغيرها.

وفيما يلي المؤسسات الفلسطينية التي تعرضت للإغلاق خلال الفترة (1967-2017) والتي ارتبط بعضها إلى حد كبير بدعم المسجد الأقصى :

-بلدية القدس (أمانة العاصمة) ، المحاكم العربية (جميع المحاكم)، المصارف والمؤسسات المالية، بريد القدس (أصبح مركز للشرطة الإسرائيلية)، المستشفى الحكومي، مستشفى سبافورد للأطفال، مكاتب مديرية الصحة العامة، دائرة الشؤون الاجتماعية، مركز مكافحة السّل، صحيفة البشير، مكتب القدس للترجمة والخدمات الصحفية (مجلة العودة)، مجلة العودة، مجلة الشراع، مكتب المنار للصحافة والإعلام والنشر، مستشفى الهوسبيس، بنك الدم، صحيفة الميثاق، مجلة العهد، 31 مدرسة إعدادية وثانوية خاصة، جمعية الدراسات العربية، مجمع النقابات المهنية، اتحاد الجمعيات الخيرية، مجلة العودة (عربي إنجليزي)، إدارة جامعة القدس، مجلس الإسكان الفلسطيني، دائرة الإحصاء الفلسطيني، المركز الجغرافي الفلسطيني، المؤسسة الفلسطينية للتدريب المهني، دائرة الشباب والرياضة، مركز الصحة الفلسطيني، دائرة تنمية الشباب، رابطة أندية القدس، مكتب جامعة القدس، بيت الشرق (يتم تجديد الإغلاق كل ستة شهور)، دائرة الخرائط ونظم المعلومات/ جمعية الدراسات العربية، مركز أبحاث الأراضي/ جمعية

الدراسات العربية، مكتب المؤسسات الوطنية، الغرفة التجارية الصناعية العربية، نادي الأسير الفلسطيني، مركز القدس للتخطيط/ جمعية الدراسات العربية، دائرة الأسرى والمعتقلين، دائرة الخدمات الاجتماعية، جمعية الدراسات العربية، مركز تطوير المشاريع الصغيرة، المجلس الأعلى للسياحة، مركز أبحاث الأراضي، اتحاد الغرف التجارية الصناعية الزراعية الفلسطينية، جمعية الرعاية للمرأة العربية، نادي الخريجين العرب، جمعية أصدقاء الإمارات، جمعية الرفادة لرعاية شؤون المسجد الأقصى، لجنة زكاة العيزرية، مركز الدراسات القطاعية، مركز الإخاء الإسلامي المسيحي، جمعية المنتدى الثقافي، لجنة زكاة الرام، مركز صامد للتنظيف المجتمعي، جمعية المنتدى الثقافي، مجلس الإسكان الفلسطيني، مؤسسة "اقرأ" لرعاية الكتاب والسنة، لجنة زكاة صور باهر، مركز زيد بن ثابت، مركز نضال للعمل المجتمعي، مسرح الحكواتي للتراث والفنون، لجنة التراث المقدسية، مقر مدرسة أحمد سامح الخالدين، جمعية شعاع النسوية، مؤسسة القدس للتنمية، مؤسسة ساعد، عمل بلا حدود، جمعية سلوان الخيرية، مؤسسة القدس للتنمية، مكتب مؤسسة عمارة الأقصى والمقدسات، نادي جبل الزيتون، مركز يبوس الثقافي، مؤسسة "النماء" للخدمات النسوية، جمعية الزكاة والصدقات، مؤسسة القدس للتنمية، مركز لجان العمل الصحي، مبنى تابع للأوقاف الإسلامية، مؤسسة ساعد للاستشارات التربوية، مطبعة الريان، نادي القدس، مدرسة النخبة الابتدائية للبنين، مكتب دائرة الخرائط ونظم المعلومات الجغرافية.

مسئولية رعاية القدس والمقدسات



عبد القادر الحسيني



الشيخ محمد أمين الحسيني

تحظى القدس برعاية كل من الملك عبد الله بن الحسين منذ الوصاية الأردنية عام 1967، وملك المغرب محمد السادس رئيس لجنة القدس، ورعاة آخرين من فلسطين والعالم أما بالنسبة لأوقاف القدس (بما فيها المسجد الأقصى) فقد كانت تتبع وزارة الأوقاف العثمانية حتى احتلال البريطانيين للمدينة، ثم أصبح "المجلس الإسلامي الأعلى"، برئاسة مفتي القدس الحاج أمين الحسيني، الهيئة المسنولة عن

رعاية المسجد الأقصى وسائر المقدسات حتى عام 1948، بعدها انتقلت مسؤولية أوقاف القدس إلى وزارة الأوقاف الأردنية منذ احتلال الجزء الغربي من القدس عام 1948، وذلك بموجب القانون الدولي الذي يعتبرها آخر سلطة محلية مشرفة على هذه المقدسات قبل احتلالها. وعند احتلال القدس الشرقية عام 1967 حاول الاحتلال نقل إدارة الأقصى إلى وزارة الأديان الإسرائيلية، ولكن بفضل مواقف علماء القدس وقضاتها في الدفاع عن هوية الأقصى، وفي مقدمتهم الشيخ سعيد صبرى مفتي القدس حينها، والشيخ حسن طهبوب مدير الأوقاف، والشيخ عبد الحميد السائح قاضي القضاة، والذين لعبوا الدور الأبرز في تأسيس "الهيئة الإسلامية العليا"، فقد نجحوا في استعادة الإدارة الإسلامية للمسجد، وأجبروا إسرائيل على إعادة تسليم إدارة الأقصى لدائرة الأوقاف الإسلامية في القدس التابعة لوزارة الأوقاف الأردنية التي تعد الجهة الوحيدة المسنولة عن إدارة المسجد الأقصى.

وقد ظلت وزارة الأوقاف الأردنية حتى عام 2000 هي المسنولة الرئيسية عن تنظيم عملية دخول غير المسلمين، ومواعيد دخولهم، للمسجد الأقصى. ولكن بعد اقتحام شارون للمسجد، وانفجار الانتفاضة الثانية، قررت الحكومة الإسرائيلية في عام 2003 تحويل هذه الصلاحيات للشرطة وقوات الأمن الإسرائيلية، ومنع الأوقاف الأردنية من التدخل، مما أدى إلى زيادة أعداد المستوطنين والمتطرفين اليهود الذين سُمح لهم باقتحام المسجد، وعبر تفاهات مع الأوقاف الأردنية، تم السماح لغير المسلمين من يهود ومسيحيين، بدخول باحات المسجد الأقصى كسياح، مع حظر الصلاة أو أية شعائر يهودية في المكان، وحتى عام 2003 كانت أعداد اليهود الذين يدخلون باحات الأقصى تحت حراسة ورقابة موظفي الأوقاف الأردنية محدودة للغاية، لكن بعد عام 2003 زاد تدفق نشاط الحركات اليهودية المختلفة، وتفاقت خطورة هذه الممارسات في الأعوام الأخيرة بعد السماح لليهود بأداء شعائر يهودية في المسجد الأقصى.

تزوير الهوية العربية والإسلامية للأقصى

تعمل إسرائيل من أجل تهميش إدارة الأوقاف للمسجد وتحويلها إلى مرجعية إدارية شكلية، بينما تتحكم هي بكل شئون المسجد من خلال توظيف تفاهات وترتيبات "الوضع القائم" في الأقصى لضمان استمرار الاقتحامات والتحكم بالدخول والخروج من المسجد حتى يتسنى لها تقسيم المسجد زمانياً ومكانياً بين المسلمين واليهود، على نحو ما تم تطبيقه في المسجد الإبراهيمي في الخليل، زمنياً من خلال تخصيص أوقات لليهود من دون المسلمين، وأوقات للمسلمين من دون اليهود، وتقسيمه مكانياً من خلال تخصيص مكان لصلاة اليهود وأداء طقوسهم. فضلاً عن تدخل السلطات الإسرائيلية في عمل الأوقاف ومحاولة تعطيلها وعرقلتها بزعم أنها تشوه الآثار اليهودية الموجودة في المسجد، وعرقلة أعمال الصيانة والترميم لمباني المسجد التي يقوم بها موظفو الأوقاف لجعلها آيلة للسقوط. كما تسعى إسرائيل من وراء تهميش إدارة الأوقاف للأقصى العمل على عزله عن الأحياء العربية الفلسطينية المحيطة به، ومواصلة الحفريات أسفل وفي محيطه، وافتتاح عشرات الكنس اليهودية والحدائق التلمودية والمتاحف والمراكز، بهدف تدشين مدينة "أورشليم اليهودية المقدسة" التي تعمل على بنائها من أجل الترويج لادعاءاتها الدينية والتاريخية، وتزوير الهوية العربية والإسلامية للأقصى.

- خطت الصهيونية منذ تأسيسها لتهود الأماكن الإسلامية والمسيحية في القدس، حيث كتب (تيودور هرتزل) مؤسس الصهيونية كحركة سياسية عالمية منظمة في مذكراته يقول:

"إذا حصلنا يوماً على القدس وكنت لا أزال حياً وقادراً على القيام بأي شيء فسوف أزيل كل شيء ليس مقدساً لدى اليهود فيها وسوف أحرق الآثار التي مرت عليها قروناً."

وجاء في دائرة المعارف اليهودية تحت كلمة "الصهيونية": "إن اليهود يبعون أن يجمعوا أمرهم وأن يذهبوا إلى القدس ويتغلبوا على قوة الأعداء وأن يعيدوا العبادة إلى الهيكل ويقيموا مملكتهم هنا". ويزعم قادة الحركة الصهيونية ومنهم كلاوز والحاخامات: "إن المسجد الأقصى القائم على قدس الأقداس في الهيكل إنما هو لليهود."

وتسخر اليهودية العالمية "الماسونية" وشهود يهود، والمسيحية الصهيونية والمحافظين الجدد، والكنائس الإنجيلية في الولايات المتحدة، لتدمير المسجد الأقصى وبناء الهيكل المزعوم على أنقاضه، وتهود القدس بشطريها المحتلين، وجعلها العاصمة الموحدة للكيان الصهيوني. وتعمل الماسونية كذلك على بناء الهيكل المزعوم الذي تعتبره الرمز "العزة إسرائيل"، وتأتي في المرتبة الثانية بعد الصهيونية واليهودية العالمية لتحقيق هذا الهدف، وتؤمن الماسونية الأوروبية أن روحها هي روح اليهودية في معتقداتها الأساسية.

وتتضمن دائرة المعارف الماسونية الصادرة في فيلادلفيا عام 1906 أنه يجب أن يكون كل محفل ماسوني رمزاً لهيكل اليهود.

ويقراً جميع الحاضرين في المحافل الماسونية: "سنعود إلى عهد سليمان بن داود ونبنى الهيكل الأقدس، ونقرأ فيه التلمود، وننفذ كل ما جاء في الوصايا والعهد، وفي سبيل مجد إسرائيل نبذل كل مجهود."

وتدعم الكنائس الإنجيلية التي ظهرت في الولايات المتحدة في القرن الماضي الأكاذيب والخرافات والأطماع اليهودية في القدس والمقدسات الإسلامية، ويتفقون مع اليهود على ضرورة تدمير المسجد الأقصى وبناء هيكل سليمان المزعوم على أنقاضه، وتعمل جمعية بروتستانتية "مؤسسة هيكل القدس" ومقرها مدينة دينفر الأمريكية، جنباً إلى جنب ويدا بيد مع اليهود في القدس من أجل تحقيق هذه الجريمة الإرهابية الخطيرة، وهي هدم المسجد الأقصى وسيطرة اليهود عليه وبناء الهيكل المزعوم على أنقاضه.

ووصلت الأطماع اليهودية حداً قال فيه بن جوريون مؤسس الكيان الصهيوني أن "لا معنى لإسرائيل بدون القدس ولا معنى للقدس بدون الهيكل."

وطالب بن جوريون بعد احتلال إسرائيل لمدينة القدس الشرقية في معهد رافي في 1967/6/20 في كلمة ألقاها بهدم سور القدس التاريخي للأسباب التالية:

"لأننا نريد قدساً واحدة، لا اثنتين يهودية وعربية، يجب هدم السور فهو غير يهودي، إذ بناه سلطان تركي في القرن السادس عشر، و سيكون لهدم السور قيمة سياسية عالمية، إذ عندها سيعرف العالم أن هناك قدساً واحدة يمكن أن تعيش فيها أقلية عربية".

مظاهر تهويد القدس عام 2017

-أفاد التقرير السنوي لمركز عبد الله الحوراني للدراسات والتوثيق التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية حول الانتهاكات الإسرائيلية في المدينة المقدسة خلال عام 2017 والصادر في 5 يناير 2018 بأن المسجد الأقصى المبارك تعرض خلال عام 2017 لهجمة تهويدية إسرائيلية «غير مسبوقه»، من خلال محاولة سلطات الاحتلال فرض التقسيم الزمني والمكاني في المسجد من خلال وضع بوابات إلكترونية على مداخله والتي أفضلها المقدسيون من خلال الامتناع عن الصلاة داخل المسجد، والاعتصام بالآلاف على أبوابه حتى أزيلت فيما بعد.

-وثق المركز في تقريره السنوي افتتاح كنيس يهودي أسفل أساسات مصلى قبة الصخرة المشرفة بعد 12 سنة من الحفر والتنقيب، وكثافة اقتحامات المسجد الأقصى، حيث سجل اقتحام نحو 28 ألفاً من المستوطنين والطلبة المتدينين خلال العام الماضي في ظل الاحتفالات بالأعياد اليهودية، وتواصلت عمليات المصادرة والتهويد للعقارات في أحياء سلوان والشيخ جراح ، ففي بلدة سلوان افتتح كنيس يهودي داخل عقار تمت السيطرة عليه عام 2015، وافتتحت السلطات الإسرائيلية ما يسمى بمظاهر الهيكل «المغطس» على أرض القصور الأموية، وقرر رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو: «إقامة مركز تاريخي يهودي في سلوان تحت اسم مركز (كيدم) ليعرض فيه آثار وتاريخ ما يسمى (مدينة داود)».

- لم تسلم المقابر الإسلامية في مدينة القدس من الاعتداءات، حيث أجرت سلطات الاحتلال أعمال حفر وتجريف في المقبرة اليوسيفية وأنشأت بنى تحتية لإقامة حديقة على مساحة من المقبرة والتي تم تسيبجها، وهدمت جزءاً من سور مقبرة الشهداء، ومن مقبرة باب الرحمة الإسلامية التي تضم أضرحة صحابة رسول الله، ﷺ.

- ذكر التقرير إن جرافات الاحتلال هدمت 199 بيتاً ومنشأة للمواطنين المقدسيين خلال عام 2017، منها 95 بيتاً و104 منشآت، وشملت عمليات الهدم معظم أحياء وبلدات المدينة المقدسة، وأدت إلى تشريد نحو 76 أسرة، من ضمنها 250 طفلاً. وأجبرت فلسطينيين على هدم بيوتهم (18 بيتاً و12 منشأة)؛ تجنباً لدفع غرامات مالية باهظة، وهدمت روضة للأطفال في تجمع جبل البابا في بلدة العيزرية جنوب شرقي القدس المحتلة، وصادرت كل محتوياتها. كما وزعت نحو 495 إخطاراً بالهدم لبيوت ومنشآت المقدسيين.

- صادقت سلطات الاحتلال خلال عام 2017 على بناء نحو 5500 وحدة استيطانية في مدينة القدس ومحيطها. وقررت ضم 250 دونماً تقع قرب مستوطنة «ارنونا» التي كانت حتى عدوان 1967 ضمن ما كان يسمى «المنطقة الحرام» قرب بلدة صور باهر، ونقل هذه الأراضي وضمها لما يسمى منطقة «سيادة» بلدية القدس.

- قال التقرير: إن قوات الاحتلال قتلت 12 مواطناً مقدسياً، من بينهم سيدة، في سنة 2017، وذلك إما بمواجهات مع قوات الاحتلال أو قتلهم على حواجز الشرطة داخل المدينة المحتلة، كما تصاعدت

المواجهات داخل المدينة عام 2017، نتيجة قيام سلطات الاحتلال بتركيب بوابات إلكترونية على أبواب المسجد الأقصى فيما عرف بـ«معركة البوابات»، بالإضافة إلى إعلان الإدارة الأميركية الاعتراف بالقدس عاصمة لـ«دولة إسرائيل»،

- شهدت مدينة القدس أعلى نسبة اعتقالات؛ إذ شملت 2436 مواطناً، ثلثهم من الأطفال، كما أبعدت شرطة الاحتلال عن المسجد الأقصى والبلدة القديمة نحو 170 مواطناً لفترات زمنية متفاوتة ودفع غرامات مالية، وسمح لليهود المتدينين ذوي الزي الأسود باقتحام المسجد الأقصى، إضافة إلى الصعود إلى صحن قبة الصخرة للمرة الأولى منذ عام 1967، وسمح أيضاً لأعضاء الكنيست باقتحام المسجد الأقصى بعد منع استمر عاماً ونصف عام، وفي سابقه خطيرة، اقتحم المسجد الأقصى عضو الكنيست المتطرف، يهودا غليك، برفقة نجله؛ وذلك للاحتفال بعقد قرانه، في حين قام أحد أفراد الشرطة الإسرائيلية برفع العلم الإسرائيلي في باحات المسجد.

الباب الرابع

قرار الرئيس الامريكى.. ردود الفعل



بدأت إسرائيل قبل 37 عاما أولى محاولاتها لاعتبار القدس عاصمة لها وسط رفض عالمي كبير، ثم أتى الرئيس الأمريكي الحالي دونالد ترامب لينفذ ما تمنته السلطة الإسرائيلية قبل 4 عقود.

في 30 يوليو 1980، أصدرت إسرائيل ما يعرف بقانون «القدس» والذي يعتبر المدينة المقدسة عاصمة لإسرائيل وضم شرق القدس بشكل قانوني إلى إسرائيل، بعدها بدأت المحاولات للحصول على اعتراف دولي خاصة من الولايات المتحدة الأمريكية إلا أن ذلك لم يحدث.

سبقت هذه المحاولة الإسرائيلية محاولات عديدة خاصة وأن إسرائيل ظلت تعتبر «تل أبيب» عاصمة مؤقتة، على أمل أن تضم القدس وتكون هي العاصمة الرئيسية لها إلا أن غالبية الدول لم تتعامل مع هذا القرار على محمل الجد فبقيت السفارات في تل أبيب كما هي فيما رفض مجلس الأمن أي محاولات إسرائيلية في هذا الشأن.

بدأت إسرائيل التحرك خارجياً على المستوى الدولي معتمدة على نفوذها في الولايات المتحدة الأمريكية لاعتماد القدس عاصمة لها وبالفعل في 23 أكتوبر 1995 صدق الكونجرس الأمريكي على قانون يسمح بنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس والاعتراف بها كعاصمة مع إعطاء الحرية كاملة للرئيس للتوقيع عليها.

في تلك الفترة كان على رأس السلطة الأمريكية الرئيس بيل كلينتون لكنه لم يقدم على هذه الخطوة وكذلك لم يفعل جورج بوش وباراك أوباما؛ لاعتبارهم أن مثل هذه الخطوة ستؤثر على السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط وتنتهي أي محاولة للتسوية وتخلق المزيد من العداء ضد الولايات المتحدة.

قام كل من كلينتون وبوش وأوباما بالتوقيع على تأجيل نقل السفارة مرتين سنوياً بواقع مرة كل 6 أشهر معتبرين أن الظروف ليست متاحة، لكن مع إعلان الرئيس الأمريكي الحالي دونالد ترامب ترشحه أكد أنه سيتجاوز أي اعتبارات وضعها الرؤساء السابقين خاصة تجاه القلق من الآثار السلبية في الشرق الأوسط، وفي 6 ديسمبر عام 2017 يعلن الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل سفارة الولايات المتحدة إلى القدس، حيث وقع تشريع سفارة القدس الذي أقره الكونجرس عام 1995 ، ليشتغل من جديد فتيل الصراع الملتهب في منطقة الشرق الأوسط.

أثار اعتراف الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة الأمريكية إليها، ردود فعل رافضة من دول العالم لهذا القرار، وكان الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب قد ذكر إن «الولايات المتحدة منذ 70 عاما اعترفت بدولة إسرائيل، واليوم أورشليم هي العاصمة التي تحتوي على مقار المؤسسات الحكومية»، مؤكداً أن الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل في مصلحة عملية السلام بين فلسطين وتل أبيب، وتابع في خطاب له، «القدس يجب أن تظل مكان يتعبد فيه اليهود ويمشي فيه المسيحيون ويتعبد فيه المسلمون أيضاً، وسوف ندعم حل الدولتين إذا اتفق على ذلك الفلسطينيون والإسرائيليون».

وفي تداعيات لهذا القرار صادق الكنيست الإسرائيلي على مشروع "قانون القدس الموحدة"، في 2 يناير 2018، والذي يحظر نقل أجزاء من القدس المحتلة بأي تسوية مستقبلية إلا بموافقة ثمانين عضو من الكنيست. وأعلنت مصر أن هذا القانون يعد مخالفاً لمقررات الشرعية الدولية الخاصة بوضع مدينة القدس باعتبارها واقعة تحت الاحتلال، ومن ثم عدم جواز القيام بأية أعمال من شأنها تغيير الوضع القائم في المدينة، وأن القانون يمثل عقبة أمام مستقبل عملية السلام والتسوية العادلة للقضية الفلسطينية، وافتتاتاً على وضعية مدينة القدس باعتبارها أحد قضايا الحل النهائي التي سيتحدد مصيرها من خلال المفاوضات بين الأطراف المعنية.

ردود الفعل حول قرار الرئيس الأمريكي

بعد إعلان الرئيس الأمريكي الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، توالى ردود الأفعال في جميع أنحاء العالم حيث لم يدعم كثير من مسؤولي البلدان العربية والغربية وغيرها الإعلان وأدانوا القرار الأمريكي بشأن القدس، كما قامت مظاهرات شعبية في المدن والعواصم في جميع أنحاء العالم احتجاجاً على قرار ترامب بنقل السفارة للقدس.



- قال الرئيس الفلسطيني محمود عباس، «إن هذا القرار يمثل إعلانا بانسحاب الولايات المتحدة من ممارسة الدور الذي كانت تلعبه خلال العقود الماضية في رعاية السلام مضيئاً أن قرارات ترامب تشجع إسرائيل على سياسية الاحتلال والاستيطان، وأضاف عباس أن «الإدارة الأمريكية بهذا الإعلان خالفت جميع القرارات والاتفاقات الدولية والثنائية».



- استنكر الشيخ عكرمة صبري، رئيس الهيئة الإسلامية العليا ومفتي القدس السابق، وخطيب المسجد الأقصى، إعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس، والاعتراف بأن القدس عاصمة لإسرائيل، موضحاً، أن الاعتداء على القدس مثل الهجوم على مكة المكرمة والمدينة، وأن "القدس مدينة عربية، وقرار أمريكا باطل شرعاً"، وأضاف نحن نرتبط بالمدينة دينياً وعقائدياً ولن نتنازل عنها أبداً"، مؤكداً أن "الشعب الفلسطيني صاحب الحق الشرعي، ونحن أمة إسلامية لنا كرامتنا وحقنا الشرعي". وحذر من المخاطر المحدقة في المسجد الأقصى مضيفاً أن "قرار ترامب قد يوفر غطاء لإسرائيل لاستهداف الأقصى، فالأنفاق تحت المسجد الأقصى إنما تهدف إلى هدم المسجد الأقصى المبارك، وليس كما يزعمون البحث عن آثار تاريخية، لأن اليهود ليس لهم أي آثار تاريخية في القدس أصلاً".

-أكدت رئيسة الوزراء البريطانية تريزا ماي إن بلادنا لا تنوي نقل سفارتها في إسرائيل من تل أبيب إلى القدس، مضيفة أنها لا تتفق مع قرار الولايات المتحدة الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل لأنه لن يساعد على الأرجح الجهود الرامية لتحقيق السلام في المنطقة.

-قال الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون: «إن قرار ترامب الأحادي مؤسف وفرنسا لا تؤيده»، ودعا جميع الأطراف إلى الهدوء وضرورة تجنب العنف.

-ذكر وزير الخارجية الفرنسي، جان إيف لودريان، إن القرار «مخالف للقانون الدولي»، محذراً من خطر اندلاع انتفاضة في الأراضي الفلسطينية.



- أعلنت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل «إن ألمانيا لا تؤيد قرار إدارة ترامب الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل» مؤكدة أن «وضع القدس لا يمكن التفاوض بشأنه إلا في إطار حل الدولتين».

- طالبت الحكومة العراقية، الإدارة الأمريكية بالعدول عن قرار الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، قائلةً «على الإدارة الأمريكية أن تتراجع عن هذا القرار لوقف أي تصعيد خطير من شأنه أن يوجج التطرف ويخلق ظروفا مواتية للإرهاب»، واستدعى وزير الخارجية العراقي إبراهيم الجعفري السفير الأمريكي لدى بغداد، احتجاجاً على اعتراف واشنطن بالقدس عاصمة لإسرائيل.

-شجبت وزارة الخارجية الكورية الشمالية قرار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، وقال بيان بث على شبكة KRT التابعة للحكومة الكورية الشمالية، إن "قرار الرئيس الأمريكي ترامب يعد استخفافاً وإهانة للشرعية الدولية والتوافق العالمي حول ذلك الشأن ويستحق الشجب والإدانة"، وأضاف أن "على الولايات المتحدة تحمل كامل المسؤولية عن التوتر وعدم الاستقرار الذي سيحدث في الشرق الأوسط".

-اعتبر وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي اعتراف الولايات المتحدة بالقدس عاصمة لإسرائيل بمثابة ضربة لعملية السلام، وقابلوا طلب رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، الداعي إلى قبول قرار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب برفض قاطع.

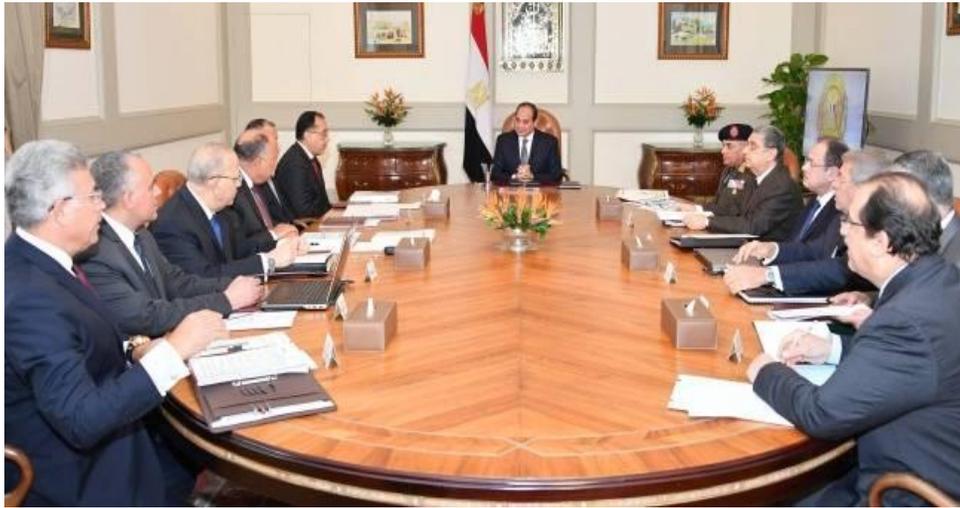
- أعربت الحكومة الصينية عن تأييدها لحق الشعب الفلسطيني في بناء دولة مستقلة وفقا لحدود 67 وعاصمتها القدس الشرقية. وكان المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية، جينغ شوانغ، قد أعرب عن قلق بلاده من تبعات القرار الأمريكي، داعيا جميع الأطراف لتوخي الحذر وترفض الصين ما وصفته بتقويض أسس تسوية القضية الفلسطينية، مشددة على ضرورة تجنب اندلاع أي مواجهات جديدة في المنطقة.

- أعلنت وزارة الخارجية الإماراتية أسفها واستنكارها الشديد لقرار الإدارة الأمريكية بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل. وأشارت الخارجية في بيان لها، إلى أن "مثل هذه القرارات الأحادية تعد مخالفة لقرارات الشرعية الدولية"، مؤكدة أن هذه القرارات لن تغير من الوضعية القانونية لمدينة القدس باعتبارها "واقعة تحت الاحتلال" ، وأضافت أن هذه القرارات تعتبر انحيازاً كاملاً ضد حقوق الشعب الفلسطيني التاريخية والثابتة في القدس، والمكفولة بالقرارات الدولية التي حظيت باعتراف وتأييد من المجتمع الدولي.

وأعربت الإمارات عن "بالغ قلقها" من التداعيات المترتبة على هذا القرار على استقرار المنطقة، وتأجيج مشاعر الشعوب العربية والإسلامية، ولفتت الخارجية الإماراتية إلى التأثيرات السلبية لهذا القرار على مستقبل عملية السلام بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني، مشددة على ضرورة الالتزام بقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وقرار مجلس الأمن ومبادئ القانون الدولي التي تنص على عدم إنشاء بعثات دبلوماسية في القدس أو نقل السفارات إليها، أو الاعتراف بها عاصمة لدولة الاحتلال، وتعتبر قرارات مجلس الأمن القدس الشرقية جزء لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967.

- أعربت الجزائر عن انزعاجها من قرار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، إعلان القدس عاصمة لاسرائيل، واصفة القرار بالخطير ومعتبرة إياه انتهاكا صارخا للوائح مجلس الأمن الدولي ذات الصلة و الشرعية الدولية.

رد الفعل المصري على إعلان نقل سفارة أمريكا للقدس



أعربت جمهورية مصر العربية في بيان صادر عن وزارة الخارجية، عن استنكارها لقرار الولايات المتحدة الأمريكية الاعتراف بالقدس كعاصمة لدولة إسرائيل ونقل سفارتها إليها، ورفضها لأية آثار مترتبة على ذلك.

وأكدت مصر على أن اتخاذ مثل هذه القرارات الأحادية يعد مخالفاً لقرارات الشرعية الدولية، ولن يغير من الوضعية القانونية لمدينة القدس باعتبارها واقعة تحت الاحتلال وعدم جواز القيام بأية أعمال من شأنها تغيير الوضع القائم في المدينة.

وذكر بيان الخارجية أن «العديد من قرارات الشرعية الدولية بشأن القدس، ومن أهمها قرار مجلس الأمن رقم 242 لعام 1967 الذي نص على الانسحاب من الأراضي التي احتلت في عام 1967 ومن ضمنها القدس، والقرار رقم 478 لعام 1980 بشأن رفض قرار الحكومة الإسرائيلية بضم القدس واعتبارها عاصمة أبدية لدولة إسرائيل، وقرار مجلس الأمن رقم 2334 لعام 2016 بشأن عدم اعتراف المجلس بأي تغييرات تجريها إسرائيل على حدود عام 1967 ومن ضمنها القدس بغير طريق المفاوضات، فضلا عن قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ذات الصلة، والتي تطالب جميعها بضرورة احترام الوضع القائم تاريخيا في القدس باعتبارها تمثل الإرادة الجماعية للمجتمع الدولي».

وأعرب بيان وزارة الخارجية عن قلق مصر البالغ من التداعيات المحتملة لهذا القرار على استقرار المنطقة، لما ينطوي عليه من تأجيج مشاعر الشعوب العربية والإسلامية نظرا للمكانة الروحية والثقافية والتاريخية الكبيرة لمدينة القدس في الوجدانين العربي والإسلامي، فضلا عن تأثيراته السلبية للغاية على مستقبل عملية السلام بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، والتي تأسست مرجعياتها على اعتبار أن مدينة القدس تعد أحد قضايا الوضع النهائي التي سيتحدد مصيرها من خلال المفاوضات بين الأطراف المعنية.

كما نوه البيان إلى مخاطر تأثير هذا القرار على مستقبل عملية السلام، لاسيما الجهود المبذولة لاستئناف التفاوض بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، بهدف تحقيق السلام العادل والشامل وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية.



ألقى مندوب مصر الدائم بالأمم المتحدة، كلمة في مجلس الأمن، بشأن إعلان الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، القدس عاصمة إسرائيل، وقال في كلمته إن «ما نشهده اليوم هو انعكاساً للتخوف الذي انتاب المجتمع الدولي خلال الأيام القليلة الماضية إزاء إحدى القضايا التي أدرجت على جدول أعمال مجلس الأمن منذ إنشائه، وهي القضية الفلسطينية، بل يعكس أيضاً التخوف من عواقب وآثار القرارات الأحادية التي تخالف القانون الدولي، وتهدد منظومة العلاقات السياسية، والتي تأسست على ميثاق الأمم المتحدة منذ أكثر من 70 عاماً للحيلولة دون تكرار مآسي الحروب، وضمان تنظيم العلاقات بين الشعوب في عصر من المفترض أنه يراعى الحقوق الأساسية لتلك الشعوب على أساس من المساواة.

إن ما نحن بصده اليوم هو اختبار لتلك المنظومة واختبار لسيادة القانون، ولن يتحقق النجاح في هذا الصدد إلا من خلال العمل الجماعي في إطار الشرعية الدولية، إما إذا استسلمنا للفشل فسيكون علينا التعامل مع عواقب وخيمة، بقضية اليوم أو غيرها من القضايا الدولية، ولسنوات طويلة مقبلة».

وأضاف: «مسألة القدس الشريف تمتد إلى جذور التاريخ، وتعلق قلوب أجيال من شعوب العالم من الأديان السماوية الثلاث بها يرجع لمئات السنين، وقد تمكن المجتمع الدولي في العصر الحديث من خلال الأمم المتحدة من وضع محددات قانونية للتعامل معها منذ أن قررت تلك المنظمة إنشاء دولتين على أرض فلسطين وفقاً للقرار رقم 181».

وتابع: «لذلك، فإن المنطق الوحيد، والحقيقة الثابتة الوحيدة، في التعامل مع القدس الشريف في إطار القضية الفلسطينية، هو هذا المنطق وتلك الحقيقة التي انعكست في القانون الدولي المتمثل في قرارات الأمم المتحدة لاسيما قرارات هذا المجلس، والتي رفضت بما لا يدع مجالاً للشك احتلال القدس الذي بدأ عام 1967، وبما إننا اجتمعنا اليوم لتأكيد خطورة المساس بالمحددات القانونية التي تم التوصل إليها على مدار عشرات السنين، فلعله من المناسب هنا تذكّر أهم قرارات مجلس الأمن الملزمة، القديم منها والحديث، بشأن القدس، فالقرار 242 نص على انسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها عام 1967 ومن ضمنها القدس».

«كما رفض القرار 478 احتلال المدينة بالقوة، واعتبر ما يسمى بالقانون الأساسي الذي فرضته إسرائيل انتهاكاً للقانون الدولي ولا يغير من الوضع القانوني للمدينة، ولا يؤثر على إنطباق اتفاقية جنيف المعنية بحماية المدنيين في وقت الحرب على القدس الشريف، ومن المهم أيضاً تذكر آخر قرارات مجلس الأمن الصادرة في هذا الشأن، والتي لم يتخط عمرها العام الواحد، وهو القرار 2334 الذي أكد عدم اعتراف المجلس بأي تغيير في خطوط الرابع من يونيو لعام 1967، بما في ذلك ما يتعلق بالقدس الشريف، إلا من خلال التفاوض بين الأطراف».

و إن القرار 478 بسحب جميع البعثات الدبلوماسية من مدينة القدس كون المجتمع الدولي لا يعترف بها عاصمة لإسرائيل، وجاء القرار 2334 ليطالب بوضوح جميع الدول بالتفرقة في تعاملاتها بين الأراضي الإسرائيلية وتلك الأراضي التي احتلت عام 1967 وهي الأراضي التي تتضمن القدس.

وأضاف: «تلك هي قرارات مجلس الأمن المتسقة في محتواها منذ عشرات السنين وحتى الآن، والتي تعد بمثابة القانون الذي يحكم الوضع بالقدس، تلك هي قرارات مجلس الأمن الملزمة والتي تعهدت جميع الدول وفقاً للميثاق بتنفيذها والالتزام بها حفاظاً على الأمن والسلم الدوليين، تلك هي قرارات مجلس الأمن التي تمثل الحقيقة والمنطق الوحيد فيما يتعلق بالقدس الشريف».

وأشار إلى أنه «انطلاقاً من ذلك، فإن جمهورية مصر العربية تعرب عن استنكارها لقرار الولايات المتحدة الأمريكية الاعتراف بالقدس كعاصمة لدولة إسرائيل ونقل سفارتها إليها، وتعلن رفضها لأية آثار مترتبة على ذلك، كما تؤكد على أن اتخاذ مثل هذه القرارات الأحادية يعد مخالفاً للشرعية الدولية... وبالتالي، فإنها قرارات غير ذات أثر على الوضع القانوني لمدينة القدس كونها مدينة واقعة تحت الاحتلال ولا يجوز قانوناً القيام بأية أعمال من شأنها تغيير الوضع القائم في المدينة».

وأوضح أن الدعوة للحفاظ على مرجعيات الشرعية الدولية والقانون الدولي ليست من قبيل الترف، لاسيما في منطقة تموج بالنزاعات وعالم يتعرض لتحديات جمة ولا يحتاج لمزيد من الفوضى غير المبررة، بل هي دعوة تراعى ما نراه واضحاً أمام أعيننا من مخاطر شديدة تستتبع انهيار المنظومة القانونية الدولية، متابعا: «من ثم، فأنا نكرر أن وضع القدس الذي حددته قرارات مجلس الأمن كمدينة محتلة لم يتغير، ولن يتغير، إلا إذا اتفقت الأطراف على ذلك من خلال المفاوضات، كما ندعو أجهزة الأمم المتحدة إلى التعامل مع التحيات الناشئة بالقضية الفلسطينية بالأسلوب الذي يحفظ للشعب الفلسطيني حقوقه غير القابلة للتصرف، بما في ذلك إقامة دولة مستقلة وعاصمتها القدس الشريف وفقاً لحدود الرابع من يونيو عام 1967، ونؤكد أن مصر ستظل على عهدا الذي قطعت في سبيل التوصل إلى سلام دائم وشامل وعادل في المنطقة... سلام مبني على محددات الشرعية الدولية».

بيان شيخ الأزهر لقادة العالم الإسلامي

دعا الدكتور أحمد الطيب، شيخ الأزهر الشريف، قادة وحكومات دول العالم الإسلامي وجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي والأمم المتحدة إلى التحرك السريع والجاد لوقف تنفيذ القرار الأمريكي بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس ووأده في مهده.

كما دعا «الطيب»، في بيان عاجل له، «كافة القوى والمنظمات الدولية المحبة للسلام والمناهضة لسياسات الاستعمار المقيت أن تتحرك جميعاً لوقف هذه الكارثة الدولية والإنسانية التي تحل بعالمنا».

وقال «إننا في الأزهر الشريف، وباسم العالم الإسلامي كله نؤكد رفضنا القاطع لهذه الخطوة المتهورة الباطلة شرعاً وقانوناً، كما نؤكد أن الإقدام عليها يمثل تزييفاً واضحاً غير مقبول للتاريخ، وعبثاً بمستقبل الشعوب، لا يمكن الصمت عنه أبداً ما بقي في المسلمين قلب ينبض».

وأعرب شيخ الأزهر مجدداً عن غضب الأزهر الشريف ورفضه واستنكاره لما أقدمت عليه الإدارة الأمريكية من إعلان مدينة القدس الشريفة عاصمة لإسرائيل في خطوة غير مسبوقة وتحدي خطير للمواثيق الدولية ولمشاعر أكثر من مليار ونصف مليار مسلم حول العالم، ولمشاعر ملايين المسيحيين العرب الذين جمعهم على مر التاريخ مساجد وكنائس القدس العتيقة مع أشقائهم من المسلمين.

وشدد على أن القدس هي عاصمة الدولة الفلسطينية المحتلة من قبل كيان الاحتلال ولن تكون غير ذلك، وأى تحرك يناقض ذلك مرفوض وستكون له عواقبه الوخيمة، محذراً بكل قوة من خطورة الإصرار على التمسك بهذا القرار الباطل الذي يشعل نار الكراهية في قلوب كل المسلمين وكل محبي السلام في العالم ويشكل تهديداً خطيراً للسلام والأمن الدوليين.

ووصف شيخ الأزهر سياسة الكيل بمكيالين ودعم قوى الاحتلال الإسرائيلي الغاشم وسلب حقوق الشعوب وتراث الأمم وحضارتها بأنها سياسات غير حضارية ولن يكتب لها البقاء عاجلاً أو آجلاً، مؤكداً أن قضية عربوة القدس هي قضية العرب والمسلمين الأولى التي لن تموت أبداً.

كما ناشد «الطيب»، شعوب العالم العربي والإسلامي رفض هذه المخططات واستعادة الوعي العربي والإسلامي بقضية الأقصى الشريف أولى القبلتين وثالث الحرمين ومسرى خاتم الأنبياء والمرسلين، مؤكداً دعمه الكامل لصدود أهلنا في القدس المحتلة.

بيان هيئة كبار العلماء بالأزهر الشريف بشأن القدس

عقدت هيئة كبار العلماء بالأزهر الشريف اجتماعاً طارناً في 23 ربيع الأول 1439هـ الموافق 12 ديسمبر 2017م ، وانتهى اجتماعها إلى الآتي: أولاً: ترفض هيئة كبار العلماء رفضاً قاطعاً قرارات الإدارة الأمريكية المجحفة التي ليس لها سند تاريخي أو قانوني، وتؤكد على ما سبق أن أعلنه شيخ الأزهر الشريف رئيس مجلس حكماء المسلمين من رفضه لهذه القرارات، ولقاء نائب الرئيس الأمريكي مايك بنس، والذي جاء في إطار مواقف الأزهر التاريخية من القضية الفلسطينية، معبراً عن مشاعر أكثر من مليار وسبعمائة مليون مسلم، كما تقدر الهيئة قرار الكنيسة القبطية المصرية الوطنية في الموقف ذاته، ورفض البابا تواضروس لقاء نائب الرئيس الأمريكي بعد هذا القرار الباطل. ثانياً: إن هيئة كبار العلماء تشدد على أن مثل هذه القرارات المتعطسة والمزيفة للتاريخ، لن تغير على أرض الواقع شيئاً، فالقدس فلسطينية عربية إسلامية، وهذه حقائق لا تمحوها القرارات المتهورة ولا تضيعها التحيزات الظالمة. ثالثاً: تدعو هيئة كبار العلماء جميع الحكومات والمنظمات العربية والإسلامية إلى القيام بواجبها تجاه القدس وفلسطين واتخاذ كل الإجراءات السياسية والقانونية اللازمة لإبطال هذه القرارات، وتطالب كافة

الحكومات والمؤسسات الدولية ومجلس الأمن والأمم المتحدة، وكل الأحرار والعقلاء في العالم، بالتحرك الفاعل والجاد لنزع أية مشروعية عن هذا القرار الظالم، وفي هذا السياق تشيد الهيئة بمواقف كافة الدول الحرة والحكومات المسؤولة في العالم التي رفضت القرار الأمريكي، وفي مقدمتها موقف الاتحاد الأوروبي وروسيا والصين، كما تدعم الانتفاضة الفلسطينية التي يقدم فيها الشعب الفلسطيني دماءه فداء لمقدساتنا، وتدعو القادرين من العرب والمسلمين لتقديم العون المادي لهم. رابعاً: تدعو هيئة كبار العلماء كافة المؤسسات العلمية والتعليمية ووزارات الأوقاف ودور الإفتاء في البلدان العربية والإسلامية إلى الاهتمام بقضية القدس وفلسطين في المقررات الدراسية والتربوية وخطب الجمعة والبرامج الثقافية والإعلامية، لاستعادة الوعي بهذه القضية الهامة والمصيرية، وفي هذا الصدد قررت هيئة كبار العلماء تشكيل لجنة لصياغة مقرر عن القضية الفلسطينية يدرس بكل مراحل التعليم الأزهري، خامساً: تؤكد الهيئة أن عروبة القدس وهويتها الفلسطينية غير قابلة للتغيير أو العبث، وأن موثيق الأمم المتحدة تلزم الكيان الغاصب بعدم المساس بالأوضاع على الأرض ومنع أية إجراءات تخالف ذلك، وعلى الإدارة الأمريكية أن تعي أنها ليست إمبراطورية تحكم العالم، وتتصرف في مصائر الشعوب وحقوقها ومقدساتها. سادساً: تحذر هيئة كبار العلماء من محاولات التطبيع مع الكيان الصهيوني قبل انسحابه من الأراضي العربية المحتلة وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

البيان الختامي لاجتماع وزراء الخارجية العرب



أعلن مجلس جامعة الدول العربية في اجتماعه الطارئ على مستوى وزراء الخارجية في 2017 عن رفض قرار الولايات المتحدة الأمريكية الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، معتبرا القرار خرقاً خطيراً للقانون الدولي.

وأدان البيان الختامي للاجتماع، قرار الولايات المتحدة بنقل سفارتها في تل أبيب إلى القدس، معتبرا أن القرار "يقوض جهود تحقيق السلام ويعمق التوتر ويفجر الغضب ويهدد بدفع المنطقة إلى الهاوية وإلى المزيد من العنف والفوضى".

وطالب المجلس الولايات المتحدة بإلغاء قرارها حول القدس والعمل مع المجتمع الدولي على إلزام إسرائيل بتنفيذ قرارات الشرعية الدولية وإنهاء احتلالها للاشرعي واللاقانوني لجميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة منذ الرابع من يونيو من عام 1967.

وقرر مجلس الجامعة العربية إبقاء اجتماعاته في حالة إنعقاد والعودة للاجتماع في موعد أقصاه شهر لتقييم الوضع والتوافق على خطوات مستقبلية في ضوء المستجدات بما في ذلك عقد قمة استثنائية عربية في المملكة الأردنية الهاشمية بصفتها رئيسا للدورة الحالية للقمة العربية.

وقال البيان الختامي، "إن هذا التحول في سياسية الولايات المتحدة الأمريكية تجاه القدس هو تطور خطير، ووضعت به الولايات المتحدة نفسها في موقع الانحياز للاحتلال وخرق القوانين والقرارات الدولية، وبالتالي فإنها عزلت نفسها كراع ووسيط في عملية السلام".

وأكد المجلس التمسك بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وخصوصا 465 و476 و478 و2334، التي تؤكد أن جميع الإجراءات والقرارات الأحادية التي تستهدف تغيير الوضع القانوني والتاريخي القائم في القدس أو فرض واقع جديد عليها لاغية وباطلة.

وجدد مجلس وزراء الخارجية العرب التأكيد على أن القدس الشرقية هي عاصمة الدولة الفلسطينية، التي لن يتحقق الأمن والاستقرار والسلام في المنطقة إلا بقيامها حرة مستقلة ذات سيادة على خطوط الرابع من يونيو 1967.

وحذر المجلس من أن العبث بالقدس ومحاولات تغيير الوضع القانوني والتاريخي القائم فيها، واستمرار محاولات إسرائيل —القوة القائمة بالاحتلال— وتغيير الهوية العربية للمدينة والاعتداء على مقدساتها الإسلامية والمسيحية، يمثل استفزازا لمشاعر المسلمين والمسيحيين.

كما اعتبر الوزراء القرار الذي أصدره الرئيس ترامب انتهاكا للفتوى القانونية لمحكمة العدل الدولية التي أكدت عدم شرعية الجدار العازل الذي عزل أجزاء من الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية. فضلا عن ذلك، أكد الوزراء العرب على تشكيل وفد من لجنة مبادرة السلام العربية للتواصل مع المجتمع الدولي، وفي سياق متصل، أعلن رئيس جامعة الدول العربية أن مبادرة السلام العربية التي أقرت عام 2002 لا تزال قائمة ولا بديل لها اليوم.

كلمة وزير الخارجية المصري في الجامعة العربية



قال وزير الخارجية المصري في كلمته في الجامعة العربية : ينعقد اجتماعنا اليوم في ظروف طارئة ومتأزمة ومنعطف شديد الدقة في تاريخ القضية الفلسطينية... لنبحث سوياً كيفية التعامل مع التطورات الأخيرة المتعلقة بالقدس الشريف أولى القبلتين وثالث الحرمين...

يتوجب علينا في هذه اللحظة التاريخية الفارقة أن نقف دفاعاً، ليس فقط عن الحق الفلسطيني المهدر منذ عقود، بل أيضاً عن حقوق الملايين الذين تتعلق أفئدتهم بالمقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس الشريف... ودعوني أخاطب اليوم ضمير المجتمع الدولي الذي أضاع العقد وراء الآخر وهو يشاهد الحقوق الفلسطينية الموثقة بموجب قرارات الشرعية الدولية كما تعكسها قرارات الأمم المتحدة تذهب أدراج الرياح... مع غياب أفق حقيقي للعملية السلمية، لاستعادة حقوق شعب بيتلعه الاستيطان الاسرائيلي عاماً بعد الآخر... ويقف المجتمع الدولي عاجزاً عن إنفاذ الشرعية الدولية في قضية عمرها جاوز السبعة عقود، هي عمر الأمم المتحدة ذاتها...

ولعل التحول المؤسف الذي تابعناه في موقف الولايات المتحدة الأمريكية بالنسبة لمدينة القدس بعد اعترافها بشكل أحادي ومنافٍ للقانون الدولي ولقرارات مجلس الأمن بالقدس كعاصمة لدولة إسرائيل، جرس إنذار أخير للمجتمع الدولي بأسره وللعرب والمسلمين، بأن الوضع الملتهب في فلسطين يضع المنطقة بأسرها على حافة الانفجار ...

وهي أبعد ما تكون عن الحاجة للمزيد من المخاطر والاضطرابات، وإن غضب الشعب الفلسطيني الذي تفجر لأكبر دليل على تلك المخاطر... ومن ثم يثار التساؤل أي خيارات يتيحها العالم لشعب يرزح تحت الاحتلال طيلة عقود سوى أن ينتفض دفاعاً عن حقوقه المشروعة ومقدساته... وأي رد فعل يتوقعه المجتمع الدولي إزاء قضية حساسة مثل القدس تهم الملايين من العرب والمسلمين والمسيحيين في كل

أنحاء العالم فى إطار خصوصيتها الروحية... وهل يجب علينا جميعا أن نقف شاهدين على الأبرياء الفلسطينيين يبدلون دماءهم من جديد قبل أن يحرك المجتمع الدولي ساكناً....

ولا يخفى علينا جميعاً الخطر الكامن فى محاولة استغلال الإرهابيين والمتطرفين للتطورات الراهنة، لتبرير جرائمهم واستقطاب التأييد لمنهج الشر الذي يطلقونه على أرضية محاولة احتضان تفجر هذه القضية، وأن تدفع المنطقة بل والعالم بأسره تبعات مثل ذلك القرار .

ومن هذا المنطلق لم تأل مصر جهداً للحيلولة دون صدور ذلك القرار فقد تواصل السيد الرئيس عبد الفتاح السيسى مع نظيره الأمريكى لإيضاح التدايعات شديدة الخطورة لذلك القرار ومغيبته... ولكن ذلك المسعى لم يلق تجاوباً.... ولقد سبق وأن دعا السيد الرئيس فى مناسبات عديدة وآخرها خلال كلمته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة فى سبتمبر الماضى لإزالة جدار الكراهية واقامة السلام العادل والشامل، فلم تلق تلك الجهود والدعوات التعاون الكافى والاستجابة اللازمة من الأطراف المعنية والدولية المؤثرة...

وتستنكر مصر مجدداً ذلك القرار الأمريكى الأحادي المخالف للشرعية الدولية وترفض الاعتراف جملة وتفصيلاً بأية آثار قانونية مترتبة عليه، فقضية القدس احدى قضايا الوضع النهائى لتسوية القضية الفلسطينية سلمياً عبر التفاوض بين الجانبين الفلسطينى والإسرائيلى، وهو أمر لا جدال فيه... كما تؤكد أن القرار يلقى بظلال وخيمة على مستقبل عملية السلام، بعد أن ازدادت مصاعب تنشيطها واحيانها لما فى صالح الشعبين الفلسطينى والإسرائيلى كى يعيشا فى دولتين متجاورتين فى سلام... فهذا حق لهما، كسائر الشعوب .

ويتعين فى تلك اللحظة الفارقة ونحن نتمسك بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى وغير القابلة للتصرف فى إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، أن نضع المجتمع الدولى أمام مسؤولياته الاخلاقية إزاء شعب يناضل لنيل حقوقه المشروعة، فتصادر أراضيه وتهدم منازلهم وتنتهك حقوقه الأساسية فى العيش الكريم... اين دعوات اعلاء حقوق الانسان ازاء ملايين الفلسطينيين المحرومين من أبسط حقوق الانسان.... وهم يرزحون تحت الاحتلال وتنتهك مقدساتهم، وسط صمت من مجتمع دولى يتشدد بالدفاع عن حقوق الانسان فيما يبدو فى كل مكان عدا عندما يرتبط الأمر بالحقوق الفلسطينة... وكأن الفلسطينيين هم الوحيدون الذين لايلقون ذات الاهتمام ممن ينصبون أنفسهم رعاة لحقوق الانسان، بل يتصلون بدعوى تجنب التسييس، بينما الأمر فى أساسه مسيس .

أين الضمير العالمى إزاء الحقوق القانونية والسياسية للشعب الفلسطينى، فعلى المجتمع الدولى بأسره مسئولية إيجاد السبل الكفيلة بإنقاذ حل الدولتين... ولعل الاجماع الدولى الواضح الذى عكسه اجتماع مجلس الأمن أمس من تمسك برفض القرار الأمريكى والتحذير من مغيبته، ما يوفر لنا كدول عربية أساساً كافياً لتدارس كافة السبل الرامية الى مواجهة الآثار السلبية لذلك القرار، والحفاظ بكل السبل على حقوق الشعب الفلسطينى المشروعة.



أصحاب المعالي والسعادة

إن إرتكان إسرائيل إلى استخدام القوة لفرض الأمر الواقع بهدف تغيير الحقائق على الأرض في القدس يُعد من الإجراءات الأحادية غير القانونية التي لا تُرتب أي أثر قانوني، لتعارضها مع القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية لا سيما قرار الجمعية العامة رقم 181 لعام 1947 الذي نص على أن مدينة القدس هي "كيان منفصل" يخضع لنظام دولي خاص.

كما يتعارض مع قرارات مجلس الأمن أرقام 242 لعام 1967 و252 لعام 1968 و338 لعام 1973 التي لم تعترف بأية إجراءات تتعلق بضم إسرائيل لأراضي الغير بالقوة العسكرية لتعارضها مع ميثاق الأمم المتحدة الذي لا يُجيز ضم الأراضي بالقوة المسلحة، فضلاً عن مخالفتها لنص قراري مجلس الأمن الدولي رقمي 476 و478 لعام 1980 اللذين لم يعترفا بأية إجراءات من شأنها تغيير الوضع القائم في مدينة القدس، وأجمعا على رفض كافة القوانين الإسرائيلية التي تهدف إلى ضم المدينة واعتبارها عاصمة لإسرائيل... وقد جاء قرار مجلس الامن 2334 لعام 2016 ليؤكد مجدداً وبلغة قانونية واضحة، لا لبس فيها، على إدانة كافة الإجراءات الرامية لتغيير الوضع الديموجرافي والجغرافي للأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 ومن بينها القدس الشرقية .

أصحاب المعالي والسعادة

إن مصر في ظلعية من دافع عن حقوق الفلسطينيين المشروعة منذ عام 1948 وأكثر من نادى بالسلام العادل والشامل في كل المحافل الدولية، لأنها تراه حقاً للشعوب وواجباً أخلاقياً على المجتمع الدولي أن يفي به، إذ لم يعد ممكناً ولا مقبولاً استمرار التغاضي عن حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية. فلم تعد تلك المنطقة من العالم بحاجة للمزيد من الحروب والمزيد من الارهاب والمزيد من الضحايا الأبرياء، لا سيما وأن خيار العرب الاستراتيجي هو السلام العادل والشامل الذي يستند على أحكام القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، كما تجسد في مبادرة السلام العربية المطروحة منذ عام 2002 المبنية على مبدأ الأرض مقابل السلام الذي أرساه

مؤتمر مدريد للسلام عام 1991، ورؤية حل الدولتين لشعبين يعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمانٍ والتي اعتمدها مجلس الأمن في قراره رقم 1515 لعام 2003 .

إن مصر لن ولم تأل جهداً لدعم القضية الفلسطينية في كافة المحافل الإقليمية والدولية، وستقف مصر بكل صلابية في مختلف المحافل الإقليمية والدولية مدافعةً عن الحق الفلسطيني والحفاظ على وضعية القدس الشريف والحقوق الفلسطينية فيه، ومؤكدةً على مركزية القضية الفلسطينية في سياستها الخارجية، إيماناً منها بأن السلام القائم على الحق والعدل هو المدخل الحقيقي لتحقيق الاستقرار والأمن لجميع شعوب منطقة الشرق الأوسط، بل والعالم أجمع.

البيان الختامي لمنظمة التعاون الاسلامي

اعترف قادة الدول الإسلامية في ختام قمتهم الطارئة في إسطنبول 2017، بأن القدس الشرقية عاصمة لدولة فلسطين، داعين دول العالم إلى اعتراف مماثل، وذلك رداً على اعتراف الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بالقدس عاصمة لإسرائيل، كما اعتبر القادة قرار الرئيس ترامب بشأن القدس "لاغٍ وباطل".

وقال القادة في بيان نشر في ختام القمة "نعلن القدس الشرقية عاصمة لدولة فلسطين وندعو الدول الى أن تعترف بدولة فلسطين وبالقدس الشرقية المحتلة عاصمة لها".

"ونرفض وندين بأشد العبارات القرار الاحادي غير القانوني وغير المسؤول لرئيس الولايات المتحدة الامريكية القاضي بالاعتراف بالقدس عاصمة مزعومة لاسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال"

الباب الخامس

قرارات الشرعية الدولية بشأن القدس



الشرعية الدولية "هي كل ما صدر من قرارات أو توصيات عن هيئة الأمم المتحدة بمؤسساتها المختلفة، أى كل ما صدر عن مجلس الأمن والجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الوصاية وجميع المؤسسات الأخرى المرتبطة بهيئة الأمم المتحدة من قرارات بشأن القدس صراحة أو ضمناً والقرارات الخاصة بالنزاع العربي الإسرائيلي عامة.

تستند هيئة الأمم المتحدة في سياستها تجاه القدس إلى جملة من القرارات الصادرة عن الجمعية العامة، ومجلس الأمن والهيئات الأخرى التابعة لها والمعروفة بقرارات الشرعية الدولية منذ 29 نوفمبر 1947 وحتى الآن، وأكدت كافة القرارات الصادرة من الأمم المتحدة أن القدس مدينة دولية ذات مركز قانوني خاص مع عدم جواز تغيير هذا الوضع بواسطة المحتل الإسرائيلي، ورغم ذلك دأبت دولة الاحتلال علي انتهاك تلك القرارات الدولية وتحدي المجتمع الدولي، فهناك عشرات القرارات بخصوص القدس ووضعها القائم، أكدت علي عدم أحقية إسرائيل في اعتبار المدينة عاصمة لها ولدولتها العبرية، ومن هذه القرارات الأممية التي تبين الوضع القانوني للمدينة مايلي :

القرار رقم 181 لعام 1947

يعد القرار رقم 181 القرار الأول للجمعية العامة للأمم المتحدة وصدر بتاريخ 29 نوفمبر عام 1947 وهو ذات القرار المنشئ لدولة إسرائيل، ونص علي أن تدويل القدس هو أفضل وسيلة لحماية جميع المصالح الدينية، ونصت خطة تقسيم فلسطين القاضية بإنهاء الانتداب البريطاني ، على تقسيم أراضيها إلي 3 كيانات :

دولة عربية وهي دولة فلسطين، وتقع علي الجليل الغربي، وعكا، والضفة الغربية، والساحل الجنوبي الممتد من شمال مدينة أسدود وجنوباً حتي رفح، مع جزء من الصحراء علي طول الشريط الحدودي مع مصر، ودولة يهودية هي إسرائيل، وتقع علي الساحل من حيفا وحتى جنوب تل أبيب، والجليل الشرقي بما في ذلك بحيرة طبريا وإصبع الجليل، والنقب وإيلات، ونص علي أن تبقي القدس وبيت لحم تحت وصاية دولية.

قرار 194 لعام 1948: حق العودة

أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة بعد نكبة 1948 ومن أهم ما ينص عليه القرار: إنشاء لجنة توفيق تابعة للأمم المتحدة ووضع القدس تحت إشراف دولي دائم، وتقرير حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم في سبيل تعديل الأوضاع بحيث تؤدي إلى تحقيق السلام بفلسطين في المستقبل، وعلى حق الجميع في الدخول إلى الأماكن المقدسة، وتكمن أهمية هذا القرار أن عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى بيوتهم وممتلكاتهم هي حق لهم، وأن عودتهم تتوقف على اختيارهم الحرهم وحدهم.

قرار مجلس الأمن رقم 242 لعام 1967

تقدمت مصر بطلب لعقد اجتماع عاجل بمجلس الأمن الدولي للنظر في الوضع الخطير بالشرق الأوسط، فاجتمع المجلس في 19 يونيو 1967، بمشاركة سوريا والأردن وإسرائيل في مناقشات المجلس حول الوضع في المنطقة.

وتقدمت عدة دول بمشاريع كان أهمها مشروع الولايات المتحدة ومشروع بريطانيا الذي تضمن القرار رقم (242) والذي صاغه اللورد كارادون، وتم إقرار هذه المشروع بالإجماع، في الجلسة رقم 1382، بإجماع الأصوات، ليصبح معروفاً بالقرار (242) أو "قرار مجلس الأمن الدولي رقم (242) بتاريخ 22 نوفمبر 1967.

ونص القرار على أنه "إذ يعرب مجلس الأمن عن قلقه المستمر بشأن الوضع الخطر في الشرق الأوسط، وإذ يؤكد عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالحرب، والحاجة إلى العمل من أجل سلام دائم وعادل تستطيع كل دولة في المنطقة أن تعيش فيه بأمان، وإذ يؤكد أيضا أن جميع الدول الأعضاء بقبولها ميثاق الأمم المتحدة، قد التزمت بالعمل وفقا للمادة 2 من الميثاق، فإنه يؤكد أن تطبيق مبادئ الميثاق يتطلب إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط."، وشدد القرار على ضرورة تطبيق المبادئ التالية:

"أ- انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من أراضٍ احتلتها في النزاع الأخير، ب- إنهاء جميع ادعاءات أو حالات الحرب، واحترام واعتراف بسيادة ووحدة أراضي كل دولة في المنطقة، واستقلالها السياسي وحققها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها، حرة من التهديد بالقوة أو استعمالها".

كما تضمن القرار تأكيد الحاجة إلى:

أ- ضمان حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية في المنطقة ب- تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين، ج- ضمان حرمة الأراضي والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة عن طريق إجراءات من بينها إقامة مناطق مجردة من السلاح.

ونص على أن يُطلب من الأمين العام تعيين ممثل خاص ليتوجه إلى الشرق الأوسط كي يجري اتصالات بالدول المعنية ويستمر فيها بغية إيجاد اتفاق، ومساعدة الجهود لتحقيق تسوية سلمية ومقبولة وفقاً لأحكام هذا القرار ومبادئه، كما يطلب منه أن يرفع تقريراً إلى مجلس الأمن بشأن تقدم جهود الممثل الخاص في أقرب وقت ممكن، وركز الجانب العربي والفلسطيني على النقطة (أ) مطالباً إسرائيل بالانسحاب من المناطق التي احتلتها، لكن تل أبيب ركزت على النقطة (ب) وطالبت بالاعتراف بالدولة الإسرائيلية وحدودها.

القرار 252 لعام 1968

أصدره مجلس الأمن الدولي في 21 مايو عام 1968 واعتبر أن إسرائيل لم تمتثل لقرارات الأمم المتحدة السابقة وأن كل إجراءاتها التشريعية والإدارية ومصادرة الأراضي والأموال من شأنها أن تغير الوضع القانوني في القدس، وذكر إن الاستيلاء على الأراضي بالغزو العسكري غير مقبول وأن كل الإجراءات الإسرائيلية باطلة ولن تغير وضع القدس، ودعا مجلس الأمن إسرائيل إلى أن تبطل كل إجراءاتها وتمتنع فوراً عن القيام بأي عمل من شأنه تغيير الوضع في القدس.

القرار رقم 267 لعام 1969

اعتمد قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 267 بالإجماع في 3 يوليو 1969، وأعاد التأكيد على القرار 252 لسنة 1968، حيث دعا إسرائيل إلى إلغاء تدابير ضم القدس الشرقية بعد حرب 1967، مؤكداً أنه في حالة الرد السلبي أو عدم الرد من إسرائيل، فإنه سيعاود الانعقاد لمناقشة المزيد من الإجراءات.

قرار مجلس الأمن الدولي رقم 271 لعام 1969

صدر بتاريخ 15 سبتمبر ويدين إسرائيل لحرق المسجد الأقصى في 21 أغسطس سنة 1969 ويدعو إلى إلغاء جميع الإجراءات التي من شأنها تغيير وضع القدس.

قرار 338 : قرار وقف النار عقب حرب 1973

صدر القرار عن مجلس الأمن عقب حرب أكتوبر 1973 بين سوريا ومصر من جهة وإسرائيل من جهة أخرى، ونص القرار على : وقف إطلاق النار بصورة كاملة، دعوة جميع الأطراف المعنية بتنفيذ قرار مجلس الأمن 242 لعام 1967 بجميع أجزائه (وفيه الانسحاب من سيناء والجولان وغزة والضفة)، و إطلاق مفاوضات بين الأطراف المعنية بإشراف ملائم لإقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط.

القدس في اتفاقية كامب ديفيد 1978

جرت المحادثات في كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل عام 1978، وفي 26 مارس 1979 وقع الجانبان على معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية وكانت المحاور الرئيسية للمعاهدة هي إنهاء حالة الحرب وإقامة علاقات ودية بين مصر وإسرائيل، وانسحاب إسرائيل من سيناء التي احتلتها عام 1967، وتضمنت الاتفاقية أيضاً البدء بمفاوضات لإنشاء منطقة حكم ذاتي للفلسطينيين في الضفة وقطاع غزة والتطبيق الكامل لقرار مجلس الأمن الدولي رقم 242.

القرار 446 لعام 1979

صدر القرار من مجلس الأمن في 20 مارس عام 1979، وأقر أن سياسة دولة الاحتلال وممارساتها في إقامة المستوطنات في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة منذ عام 1967 ليس لها أي شرعية قانونية، كما دعا المجلس إسرائيل إلى التقيد الدقيق باتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949، وإلغاء تدابيرها السابقة والامتناع عن أي إجراء من شأنه تغيير الوضع القانوني والطابع الجغرافي أو يؤثر مادياً على التكوين الديموجرافي للأراضي المحتلة منذ عام 1967 وعلي وجه الخصوص مدينة القدس.

القرار 465 لعام 1980

أصدر مجلس الأمن هذا القرار في الأول من مارس عام 1980، حيث أدان قانون القدس عام 1980 الذي أعلنت فيه إسرائيل أن القدس هي عاصمة إسرائيل "الكاملة والموحدة"، معتبراً أن هذا القانون الإسرائيلي يعد انتهاكاً للقانون الدولي، ونص القرار علي أن المجلس لن يعترف بهذا القانون، داعياً الدول الأعضاء إلي قبول قراره ومناشدتها سحب بعثاتها الدبلوماسية من المدينة وأقر أن جميع التدابير التي تتخذها إسرائيل لتغيير المعالم المادية والتركيب السكاني والهيكل المؤسسي في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس أو أي جزء من المدينة، ليس لها أي سند قانوني.. واعتبر نص البيان أن سياسة إسرائيل وأعمالها في توطين قسم من سكانها من المهاجرين الجدد في هذه الأراضي يعد خرقاً فاضحاً لاتفاقية جنيف الرابعة.. وطالب مجلس الأمن إسرائيل بتفكيك المستوطنات القائمة والتوقف عن بناء مستوطنات في الأراضي المحتلة عام 1967 بما فيها القدس.

القرار رقم 478 لعام 1980

صدر قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 478، والذي اعتمد في 20 أغسطس 1980 بأغلبية 14 صوتاً مقابل لا شيء مع امتناع الولايات المتحدة عن التصويت، ونص على:

- إن مجلس الأمن، إذ يذكر بقراره 476 المؤرخ في 30 يونيو 1980، وإذ يؤكد مجدداً أنه لا يجوز الاستيلاء على الأرض بالقوة، وإذ يساوره القلق العميق بشأن المصادقة على "قانون الأساسي" في الكنيسة الإسرائيلية الذي يعلن إجراء تغيير في معالم مدينة القدس الشريف ووضعها، مع ما له من مضاعفات على السلام والأمن، وإذ يشير إلى أن إسرائيل لم تتقيد بقرار مجلس الأمن 476 لعام (1980)، وإذ يؤكد مجدداً تصميمه على دراسة السبل والوسائل العملية وفقاً للأحكام ذات العلاقة الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، لضمان التنفيذ الكامل لقراره 476 لعام (1980)، في حال عدم تقيد إسرائيل،
وانه:

- يلوم أشد اللوم مصادقة إسرائيل على "القانون الأساسي" بشأن القدس، ورفضها التقييد بقرارات مجلس الأمن ذات العلاقة.

- يؤكد أن مصادقة إسرائيل على "القانون الأساسي" تشكل انتهاكاً للقانون الدولي، ولا تؤثر في استمرار انطباق اتفاقية جنيف الرابعة الموقعة في 12 أغسطس 1949 والمتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب على الأراضي الفلسطينية وغيرها من الأراضي العربية التي تحتلها إسرائيل منذ عام 1967، بما في ذلك القدس.

- يقرر أن جميع الإجراءات والأعمال التشريعية والإدارية التي اتخذتها إسرائيل، القوة المحتلة، والتي غيرت معالم مدينة القدس الشريف ووضعها واستهدفت تغييرها، خصوصاً "القانون الأساسي" الأخير بشأن القدس، هي إجراءات باطلة أصلاً ويجب إلغاؤها.

- يؤكد أيضاً أن هذا العمل يشكل عقبة جديّة أمام تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط.

- يقرر عدم الاعتراف بـ "القانون الأساسي" وغيره من أعمال إسرائيل التي تستهدف نتيجة لهذا القرار تغيير معالم القدس ووضعها، ويدعو جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى:
(أ) قبول هذا القرار

(ب) دعوة الدول التي أقامت بعثات دبلوماسية في القدس إلى سحب هذه البعثات من المدينة المقدسة.

- يطلب إلى الأمين العام تقديم تقرير إلى مجلس الأمن عن تنفيذ هذا القرار قبل 15 نوفمبر 1980.

- يقرر متابعة هذا الوضع الخطر.

اتفاقيات أوسلو 1993



اتفاقية أوسلو .. هي اتفاق سلام وقعته "إسرائيل" ومنظمة التحرير الفلسطينية في مدينة واشنطن بالولايات الأمريكية المتحدة، في عام 1993، بحضور الرئيس الأمريكي الأسبق بيل كلينتون، ويسمى أيضاً اتفاق "إعلان المبادئ" لأنه إطار عمل لاتفاقيات أخرى (أوسلو 2 ، الخليل، واي ريفر، شرم

الشيخ... الخ) أي أنه إعلان لنية الطرفين بالاعتراف بالآخر وإقامة سلام، وتعتبر اتفاقية أوسلو أول اتفاقية رسمية مباشرة بين "إسرائيل" ومنظمة التحرير الفلسطينية، وسمي الاتفاق نسبة إلى مدينة أوسلو النرويجية التي تمت فيها المحادثات السرية التي تمت في عام 1991 والتي أفرزت هذا الاتفاق في ما عرف بمؤتمر مدريد.

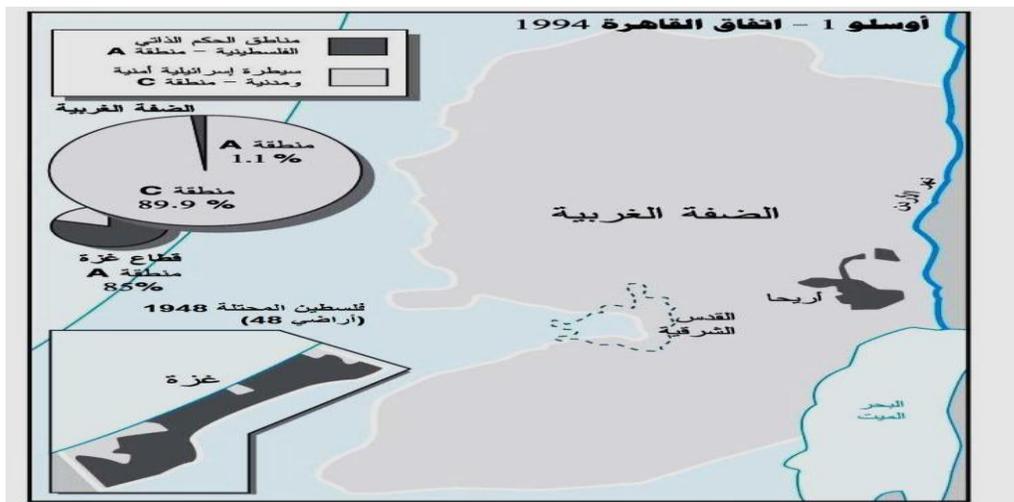
وتنص الاتفاقية على إقامة سلطة حكومة ذاتية انتقالية فلسطينية (أصبحت تعرف فيما بعد بالسلطة الوطنية الفلسطينية)، ومجلس تشريعي منتخب للشعب الفلسطيني، في الضفة الغربية وقطاع غزة، لفترة انتقالية لا تتجاوز الخمس سنوات، وكان من المفترض وفقا للاتفاقية، أن تشهد السنوات الانتقالية الخمس، مفاوضات بين الجانبين بهدف التوصل لتسوية دائمة على أساس قراري مجلس الأمن 242 و338.

ووفقا للاتفاقية، فإن الفترة الانتقالية تبدأ عند الانسحاب من قطاع غزة ومنطقة أريحا، كما تبدأ مفاوضات الوضع الدائم بين حكومة إسرائيل وممثلي الشعب الفلسطيني، في أقرب وقت ممكن، بما لا يتعدى بداية السنة الثالثة من الفترة الانتقالية.

ونصت الاتفاقية، على أن هذه المفاوضات سوف تغطي القضايا المتبقية، بما فيها القدس، اللاجئون، المستوطنات، الترتيبات الأمنية، الحدود، العلاقات والتعاون مع جيران آخرين.

ولحفظ الأمن في الأراضي الخاضعة للسلطة الفلسطينية، نصت الاتفاقية على إنشاء قوة شرطة فلسطينية قوية، من أجل ضمان النظام العام في الضفة الغربية وقطاع غزة، بينما تستمر إسرائيل في الاضطلاع بمسؤولية الدفاع ضد التهديدات الخارجية.

تبع هذه الإتفاقية المزيد من الإتفاقيات والمعاهدات والبروتوكولات مثل اتفاق غزة اريحا وپروتوكول باريس الإقتصادي الذي تم ضمهم إلى معاهدة تالية سميت باوسلو 2.



القدس فى اتفاقية كامب ديفيد الثانية (يوليو 2000)



هى قمة عقدت فى منتجع كامب ديفيد عام 2000 وباعت بالفشل من أجل إيجاد حل سلمي للصراع الإسرائيلى الفلسطينى. حيث دعا الرئيس الأمريكى حينها "بيل كلينتون"، رئيس الوزراء الإسرائيلى "يهود باراك"، ورئيس السلطة الفلسطينية "ياسر عرفات" من أجل التفاوض على نتيجة نهائية للقضية الفلسطينية.

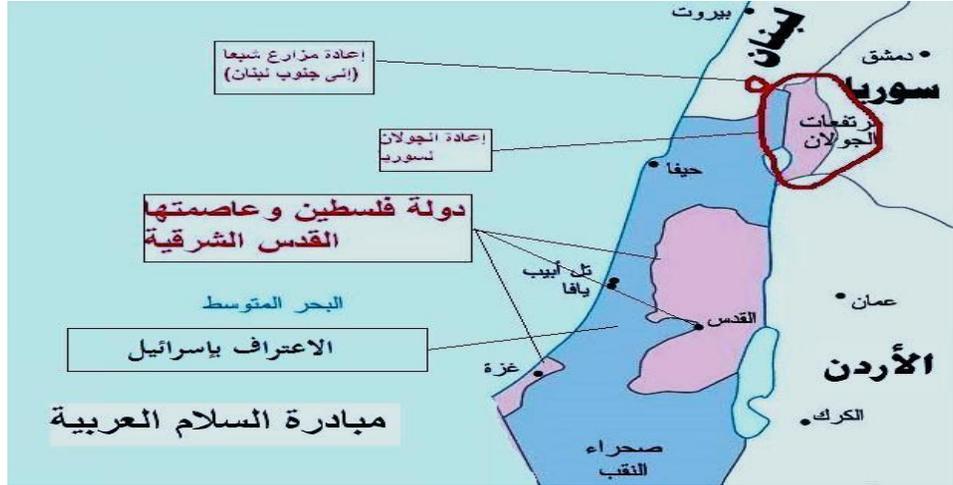
مخطط العرض الإسرائيلى للوضع النهائى للقدس كامب ديفيد ، يوليو 2000



القرار 1322 لعام 2000

نص القرار 1322 الصادر من مجلس الأمن بتاريخ 7 أكتوبر عام 2000 على أن دولة الاحتلال يجب أن تحترم الأماكن المقدسة، كما أدان التصرفات الاستفزازية من الجانب الإسرائيلى فى الحرم القدسي الشريف، وأدان استخدام قوات الاحتلال للقوة المفرطة بحق الفلسطينيين، وكان ذلك عقب اندلاع انتفاضة الأقصى التي وقعت بسبب دخول شارون وقواته حرم المسجد الأقصى.

مبادرة السلام العربية 2002



مبادرة السلام العربية هي مبادرة أطلقها الملك عبد الله بن عبد العزيز ملك السعودية للسلام في الشرق الأوسط بين إسرائيل والفلسطينيين عام 2002 في القمة العربية في بيروت وتبنتها الدول العربية بل والإسلامية (منظمة المؤتمر الإسلامي).

نص المبادرة

"مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة المنعقد في دورته الرابعة عشرة"

إذ يؤكد ما أقره مؤتمر القمة العربي غير العادي في القاهرة في يونيو 1996 من أن السلام العادل والشامل خيار استراتيجي للدول العربية يتحقق في ظل الشرعية الدولية، ويستوجب التزاما مقابلا تؤكد إسرائيل في هذا الصدد.

وبعد أن استمع إلى كلمة عبد الله بن عبد العزيز، ولي عهد المملكة العربية السعودية، التي أعلن من خلالها مبادرته داعيا إلى انسحاب إسرائيل الكامل من جميع الأراضي العربية المحتلة منذ 1967، تنفيذاً لقراري مجلس الأمن (242 و338) والذين عززتهما قرارات مؤتمر مدريد عام 1991 ومبدأ الأرض مقابل السلام، وإلى قبولها قيام دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة وعاصمتها القدس الشرقية. وذلك مقابل قيام الدول العربية بإنشاء علاقات طبيعية في إطار سلام شامل مع إسرائيل.

وانطلاقاً من اقتناع الدول العربية بأن الحل العسكري للنزاع لم يحقق السلام أو الأمن لأي من الأطراف .

• - يطلب المجلس من إسرائيل إعادة النظر في سياساتها، وأن تجنح للسلم معلنة أن السلام العادل هو خيارها الاستراتيجي

• -الانسحاب الكامل من الأراضي العربية المحتلة بما في ذلك الجولان السوري وحتى خط الرابع من يونيو 1967، والأراضي التي ما زالت محتلة في جنوب لبنان.

• - التوصل إلى حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين يتفق عليه وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194.

- قبول قيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة على الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ الرابع من يونيو في الضفة الغربية وقطاع غزة وتكون عاصمتها القدس الشرقية.
- -عندئذ تقوم الدول العربية بما يلي:
- اعتبار النزاع العربي الإسرائيلي منتهياً، والدخول في اتفاقية سلام بينها وبين إسرائيل مع تحقيق الأمن لجميع دول المنطقة.
- إنشاء علاقات طبيعية مع إسرائيل في إطار هذا السلام الشامل.
- ضمان رفض كل أشكال التوطين الفلسطيني الذي يتنافى والوضع الخاص في البلدان العربية المضيفة.
- يدعو المجلس حكومة إسرائيل والإسرائيليين جميعاً إلى قبول هذه المبادرة حماية لفرص السلام وحقنا للدماء، بما يمكن الدول العربية وإسرائيل من العيش في سلام جنباً إلى جنب، ويوفر للأجيال القادمة مستقبلاً آمناً يسوده الرخاء والاستقرار.
- يدعو المجلس المجتمع الدولي بكل دوله ومنظماته إلى دعم هذه المبادرة.
- -يطلب المجلس من رئاسته تشكيل لجنة خاصة من عدد من الدول الأعضاء المعنية والأمين العام لإجراء الاتصالات اللازمة بهذه المبادرة والعمل على تأكيد دعمها على كافة المستويات وفي مقدمتها الأمم المتحدة ومجلس الأمن والولايات المتحدة والاتحاد الروسي والدول الإسلامية والاتحاد الأوروبي.

اللجنة الرباعية الدولية عام 2002

اللجنة الرباعية الدولية هي لجنة دولية في عملية السلام في الصراع العربي الإسرائيلي. ، تسمى أحيانا اللجنة الدبلوماسية الرباعية أو رباعية مدريد أو فقط الرباعية، والرباعي هم الولايات المتحدة وروسيا والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، وأنشئت في مدريد عام 2002 من قبل رئيس الوزراء الإسباني خوسيه ماريّا أثنار نتيجة لتصاعد الصراع في الشرق الأوسط.

قرار مجلس الأمن رقم 2334 لعام 2016

قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 2334 هو قرار تبناه مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في 23 ديسمبر 2016، وحث على وضع نهاية للمستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية، ونص القرار على مطالبة إسرائيل بوقف الاستيطان في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية، وعدم شرعية إنشاء إسرائيل للمستوطنات في الأرض المحتلة منذ عام 1967.

ويعد هذا القرار تاريخياً نظراً لأن معظم مشاريع القرارات ضد إسرائيل تُرفض باستخدام حق الفيتو، حيث قامت الولايات المتحدة حتى ذلك التاريخ باستخدام حق الفيتو 42 مرة لصالح إسرائيل، وكانت هذه هي

المرّة الأولى التي لا تلجأ فيها الولايات المتحدة لهذا الحقّ مما جعله قراراً سارياً وبناءً عليه تمّ تبني القرار بعد إقراره من غالبية الأعضاء.

أكد القرار الذي قدمت مشروعه السنغال وفنزويلا وماليزيا ونيوزيلندا، أن إنشاء إسرائيل للمستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967 بما فيها القدس الشرقية، ليس له أيّ شرعية قانونية ويشكل انتهاكاً صارخاً بموجب القانون الدولي وعقبة كبرى أمام تحقيق حل الدولتين وإحلال السلام العادل والدائم والشامل.

وأكد على واجب إسرائيل السلطة القائمة بالاحتلال أن تتقيد تقيداً صارماً بالالتزامات والمسؤوليات القانونية بموجب اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، وأدان القرار جميع التدابير الرامية إلى تغيير التكوين الديموجرافي ووضع الأراضي الفلسطينية المحتلة والتي تشمل إلى جانب تدابير أخرى المستوطنات وتوسيعها، ونقل المستوطنين الإسرائيليين ومصادرة الأراضي وهدم المنازل وتشريد المدنيين في انتهاك للقانون الدولي والقرارات ذات الصلة.

وأكد القرار أنه لن يعترف بأيّ تغييرات في خطوط الرابع من يونيو 1967 بما في ذلك ما يتعلق بالقدس سوى التغييرات التي يتفق عليها الطرفان من خلال المفاوضات.

قرارات اليونسكو عن مدينة القدس



- صوتت منظمة اليونسكو لصالح قبول "دولة فلسطين" كدولة كاملة العضوية في المنظمة في أكتوبر 2011، وبذلك أصبحت اليونسكو أول منظمة تابعة للأمم المتحدة تقرر "عضوية كاملة" لفلسطين منذ تقدم الفلسطينيون بطلب العضوية الكاملة للأمم المتحدة في سبتمبر 2011، حيث صوتت 107 دولة لصالح قبول عضوية فلسطين، بينما عارضته 14 وامتنعت 52 دولة.

وبتاريخ 23 نوفمبر 2011 تحولت العضوية الفلسطينية الكاملة بالمنظمة إلى أمر واقع بدخول القرار حيز النفاذ، وقد عارضت القرار الولايات المتحدة وألمانيا وكندا ولاتفيا ورومانيا، بينما امتنعت إيطاليا

وبريطانيا عن التصويت، وأيدت القرار كل من روسيا والصين وجميع الدول العربية، وتقريبا كل الدول الأفريقية ودول أمريكا اللاتينية.

تبع هذا القرار أن توقفت الولايات المتحدة رسميا عن الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه المنظمة التي تقدر بـ 70 مليون دولار تقريبا، وهي الخطوة التي تم اتخاذها بناء على قانونين أمريكيين اعتمدا في مطلع عقد التسعينيات ويحظران على الولايات المتحدة تمويل أي وكالة متخصصة في الأمم المتحدة تقبل فلسطين كدولة كاملة العضوية، واعتبرت السفارة الأمريكية لدى الأمم المتحدة في ذلك الوقت أن منح اليونسكو العضوية الكاملة للفلسطينيين "يضر بشدة" بالمنظمة ولا يمكن أن يمثل بديلا لمحادثات السلام مع إسرائيل.

- صدر قرار اليونسكو 25 /200 لعام 2016 وأكد ضرورة التزام إسرائيل بصفتها القوة المحتلة، بصون سلامة المسجد الأقصى وأصالته وتراثه الثقافي وفقاً للوضع التاريخي بوصفه موقعا إسلاميا مقدساً مخصصاً للعبادة، وجزءاً لا يتجزأ من موقع للتراث العالمي الثقافي.

- في مايو عام 2017 صدر قرار عن منظمة اليونسكو، بأغلبية 22 دولة مقابل 10 دول وامتناع فرنسا عن التصويت، باعتبار مدينة القدس التاريخية مدينة محتلة، وليست تابعة لإسرائيل. كما شمل القرار كذلك اعتبار المقابر في مدينة الخليل وفي بيت لحم في الضفة الغربية مقابر إسلامية، وكان القرار بمثابة الضربة القانونية الدولية المباشرة لكافة الجهود التي بذلتها إسرائيل على مدار العقود السابقة لمحاولات تغيير الهوية والمعالم الجغرافية والديموجرافية للقدس التي قامت بها إسرائيل بهدف تهويد القدس والمناطق التاريخية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وجاء القرار الذي صدم إسرائيل، مكملاً للقرارات التي صدرت قبل ذلك، ودعت إلى أنه لا وصاية ولا سلطة لإسرائيل على القدس، وأن المدينة تاريخياً عربية خالصة ولا علاقة لإسرائيل بها أو بالمسجد الأقصى تحديداً.

مشروع القرار المصري في مجلس الأمن



تحركت مصر في 2017 بصفتها العضو العربي بمجلس الأمن، بشكل فوري ، تنفيذاً لقرار الاجتماع الطارئ لوزراء الخارجية العرب في القاهرة يوم 9 ديسمبر 2017، حيث قادت بعثة مصر الدائمة لدى الأمم المتحدة عملية تفاوض مطولة وهادئة مع جميع أعضاء المجلس، بالتنسيق الكامل مع بعثة فلسطين والتشاور مع المجموعة العربية بنيويورك، مستهدفة الوصول إلى صياغة متوازنة لمشروع القرار المقدم بشأن القدس، بهدف الحفاظ على الوضعية القانونية للمدينة، وطالبت جميع الدول بالالتزام بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وإعادة التأكيد على المرجعيات الخاصة بعملية السلام.

أكد مشروع القرار أن أي قرار أحادي الجانب حول وضع القدس ليس له أي مفعول قانوني ويجب إبطاله، وأن أي قرارات تغير أو تحاول تغيير الشخصية والحالة والتركيب الديموجرافي لمدينة القدس الشريف ليس لها أي أثر قانوني وتعتبر باطلة، وكأن لم تكن، ومن ثم ينبغي التراجع عنها امتثالاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وطالب مشروع القرار كل الدول بالألا تؤسس بعثات دبلوماسية في مدينة القدس الشريف وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم 478 لعام 1980، كما طالب كل الدول بالامتثال لقرارات مجلس الأمن المتعلقة بالقدس وألا تعترف بأي أعمال أو إجراءات تتعارض مع تلك القرارات.

وأكد مشروع القرار دعوة المجلس بأن يتم عكس مسار الاتجاهات السلبية على أرض الواقع التي تعيق حل الدولتين وتكثيف الجهود الإقليمية والدولية وتقديم الدعم الهادف للسلام العادل والشامل في الشرق الأوسط على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وقد فشل مجلس الأمن في جلسته المنعقدة في 18 ديسمبر 2017، في اعتماد مشروع القرار حول القدس، وذلك بسبب استخدام الولايات المتحدة لحق النقض (الفيتو)، وحصل مشروع القرار على دعم أربعة عشر عضواً من أعضاء المجلس الخمسة عشر مما يؤكد مجدداً على أن المجتمع الدولي رافض

لأية قرارات من شأنها أن تستهدف تغيير وضعية مدينة القدس، والتأثير السلبي على مستقبل عملية السلام والتسوية الشاملة والعادلة للقضية الفلسطينية.

وأكد المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام، في افتتاح جلسة مجلس الأمن للتصويت على مشروع القرار المصري بشأن القدس، أن هنالك خطوات أحادية الجانب يمكن أن تهدد حل الدولتين، ودعا المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام إسرائيل إلى وقف أنشطتها الاستيطانية، مشيراً إلى أن استمرار تشييد المستوطنات الإسرائيلية ينتهك القرارات الدولية، وشدد على أن الأمم المتحدة تعتبر الاستيطان نشاطاً غير قانوني وعثرة في مسار السلام.

وبين المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام أن أعمال العنف زادت بين الفلسطينيين والإسرائيليين منذ قرار الرئيس ترامب الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، مؤكداً أن وضع القدس يجب أن يكون ضمن قضايا الحل النهائي، وأفاد بأن السلام لا يزال مبنياً على مبدأ حل الدولتين.

و أكد مندوب بريطانيا لدى الأمم المتحدة أن القدس الشرقية ستبقى جزء من الأراضي الفلسطينية، لافتاً إلى أن لندن لن تنقل السفارة البريطانية إلى القدس، وشدد على أن "وضع القدس يجب أن يحدد بمفاوضات مباشرة بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

أما مندوب فرنسا لدى الأمم المتحدة، فقد عبر عن أسف بلاده للفيتو الأمريكي، لافتاً إلى أن قرارات ترامب لن تغير الأساس المشترك الذي يجب أن تبنى عليه جهود السلام.

ووصفت الرئاسة الفلسطينية استخدام الولايات المتحدة الفيتو ضد القرار بشأن القدس بأنه "استهتار" بالمجتمع الدولي.

الجدير بالذكر أن القرار العربي بشأن القدس الذي تم طرحه وفشل مجلس الأمن في اعتماده بسبب الفيتو الأمريكي والذي يؤكد أن مسألة القدس هي إحدى قضايا الوضع النهائي التي يتعين حلها عن طريق المفاوضات وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، تم طرحه من جديد في الجمعية العامة للأمم المتحدة للتصويت

قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 2017



للجمعية العامة للأمم المتحدة تاريخ طويل من القرارات التي اتخذتها تجاه القضية الفلسطينية منذ بدايتها برغم أن قراراتها ليست ملزمة للدول الكبرى، و في 21 ديسمبر 2017، صوتت الجمعية العامة للأمم المتحدة على مشروع القرار الرفض لإعلان الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، وجاءت نتيجة التصويت بتأييد أغلبية ساحقة لمشروع القرار، وهي كالتالي:

أيدت القرار 128 دولة بينما عارضته 9 دول ، في حين اختارت 35 دولة الامتناع عن التصويت، و 21 دولة التغيب عن جلسة التصويت، والدول المعارضة هي : الولايات المتحدة الأمريكية، إسرائيل، جزر مارشال، ميكرونيزيا، توجو، بالو، هندوراس، جواتيمالا و ناورو.

وفيما يلي نص القرار: "A/ES-10/L.22"

إن الجمعية العامة،

بتأكيدها على قراراتها ذات الصلة، بما فيها القرار "A/RES/72/15" الصادر في 30 نوفمبر 2017 حول القدس، وبتأكيدها على قراراتها ذات الصلة، بما فيها القرارات 242 (1967) و 252 (1968) و 267 (1969) و 298 (1971) و 338 (1973) و 446 (1979) و 465 (1980) و 476 (1980) و 478 (1980) و 2334 (2016)، وإذ تسترشد بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وإذ تؤكد مجدداً، على جملة أمور، منها، عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة، وإذ تضع في اعتبارها المركز الخاص الذي تتمتع به مدينة القدس الشريف، ولا سيما الحاجة إلى حماية البعد الروحي والديني والثقافي الفريد للمدينة والحفاظ عليه، على النحو المتوخى في قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وإذ تشدد على أن القدس تشكل إحدى قضايا الوضع النهائي التي ينبغي حلها من خلال المفاوضات؛ تمشيًا مع قرارات الأمم

المتحدة ذات الصلة، وإذ تعرب في هذا الصدد عن بالغ أسفها إزاء القرارات الأخيرة المتعلقة بوضع القدس فإنها:

- تؤكد أن أي قرارات وإجراءات تهدف إلى تغيير طابع مدينة القدس الشريف أو مركزها أو تركيبتها الديموغرافية ليس لها أي أثر قانوني، وأنها لاغية وباطلة، ويجب إلغاؤها امتثالاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وتدعو في هذا الصدد جميع الدول إلى الامتناع عن إنشاء بعثات دبلوماسية في مدينة القدس الشريف، عملاً بقرار مجلس الأمن 478.

- تطالب جميع الدول بالامتناع لقرارات مجلس الأمن المتعلقة بمدينة القدس الشريف، وبعدم الاعتراف بأية إجراءات أو تدابير مخالفة لتلك القرارات

- تكرر دعوتها إلى عكس مسار الاتجاهات السلبية القائمة على أرض الواقع التي تهدد إمكانية تطبيق حل الدولتين، وإلى تكثيف وتسريع وتيرة الجهود وأنشطة الدعم على الصعيدين الدولي والإقليمي من أجل تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط دون تأخير على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومرجعيات مدريد، بما في ذلك مبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية، وخريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية، وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ في عام 1967.

- تقرر دعوة الجلسة الطارئة المؤقتة الخاصة للانعقاد، وتكليف رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة في أقرب جلسة لاستئناف عملها بناء على طلب الدول الأعضاء

اجتماع وزراء الخارجية العرب 2018

يأتى اجتماع وزراء الخارجية العرب فى الأول من فبراير 2018 فى ضوء ما اتفق عليه خلال الاجتماع الوزارى العربى المصغر الذى عقد فى الأردن يوم 6 يناير 2018. لبحث تداعيات القرار الأمريكى بشأن القدس؛ تنفيذاً لقرار مجلس الجامعة على المستوى الوزارى رقم 8221 بتاريخ 9 ديسمبر 2017، والذى نص على إبقاء المجلس فى حالة انعقاد والعودة للاجتماع فى موعد أقصاه شهر لتقييم الوضع والتوافق على خطوات مستقبلية فى ضوء المستجدات، بما فى ذلك عقد قمة عربية استثنائية فى المملكة الأردنية الهاشمية.

وأصدر مجلس جامعة الدول العربية على مستوى وزراء الخارجية العرب قراراً تحت عنوان "التحرك العربى لمواجهة قرار الإدارة الأمريكية بشأن القدس"، وذلك فى ختام اجتماعه المستأنف .

وأكد وزراء الخارجية العرب رفض أي قرار يعترف بالقدس عاصمة لدولة الاحتلال الإسرائيلى، ونقل البعثات الدبلوماسية إليها لمخالفته قواعد القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية، واتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لمواجهةته والحيلولة دون اتخاذ قرارات مماثلة، وذلك تنفيذاً لقرارات القمم والمجالس الوزارية العربية المتعاقبة.

وأكدوا تأييدهم ودعمهم لقرارات الرئيس الفلسطيني محمود عباس وجميع قرارات الأطر القيادية لمنظمة التحرير الفلسطينية في مواجهة اعتراف الإدارة الأمريكية بالقدس عاصمة لدولة الاحتلال والعمل مع دولة فلسطين على تحقيق الهدف من تلك القرارات على الصعد كافة.

وشدد وزراء الخارجية العرب على التمسك بالسلام كخيار استراتيجي وحل الصراع العربي الإسرائيلي وفق مبادرة السلام العربية لعام 2002 بكل عناصرها التي نصت على أن السلام مع إسرائيل وتطبيع العلاقات معها يجب أن يسبقه إنهاء احتلالها للأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة منذ عام 1967، واعترافها بدولة فلسطين وحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف بما فيها حق تقرير المصير وحق العودة والتعويض للاجئين الفلسطينيين وحل قضيتهم بشكل عادل وفق قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 ورفض أي صفقة أو مبادرة لحل الصراع لا تتسجم مع المرجعيات الدولية لعملية السلام في الشرق الأوسط.

وأكد وزراء الخارجية حق الشعب الفلسطيني في ممارسة جميع أشكال النضال ضد الاحتلال وفقاً لأحكام القانون الدولي بما في ذلك المقاومة الشعبية وتسخير الطاقات العربية الممكنة لدعمها.

وقرر الوزراء العرب العمل مع الأطراف الدولية الفاعلة لتأسيس آلية دولية متعددة الأطراف تحت مظلة الأمم المتحدة لرعاية عملية السلام بما في ذلك الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي لإعادة إطلاق عملية سلام ذات مصداقية ومحددة بإطار زمني وعلى أساس قرارات الشرعية الدولية ومبدأ الأرض مقابل السلام وحل الدولتين على خطوط الرابع من يونيو 1967.

وأكدوا تبني ودعم توجه دولة فلسطين للحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة والعمل على حشد التأييد الدولي لهذا التوجه وتكليف المجموعة العربية في نيويورك بعمل ما يلزم بهذا الشأن.

ودعا مجلس وزراء الخارجية العرب إلى العمل المباشر مع الدول التي لم تعترف بدولة فلسطين من خلال زيارات واتصالات ثنائية ومتعددة الأطراف لحثها على الاعتراف بدولة فلسطين وعاصمتها القدس الشرقية التي تعد جزءاً لا يتجزأ من الأرض الفلسطينية وذلك كأساس ورافعة لعملية السلام، وشرح الأهمية الاستراتيجية لمثل هذا الاعتراف في تعزيز فرص السلام والأمن في الشرق الأوسط والعالم.

وأكد المجلس تبني ودعم حق دولة فلسطين الانضمام للمنظمات والمواثيق الدولية بهدف تعزيز مكانتها القانونية والدولية، وتجسيد استقلالها وسيادتها على أرضها المحتلة.

وشددوا على دعم الجهود والمسااعي الفلسطينية الهادفة إلى مساعلة إسرائيل القوة القائمة بالاحتلال عن جرائمها بحق الشعب الفلسطيني بما في ذلك الإجراءات والتشريعات العنصرية التي تتخذها لتقتين نظامها الاستعماري وإدامته، وتقديم المساندة الفنية والمالية اللازمة لهذه المسااعي الفلسطينية .

وأكد الوزراء أن مقاطعة الاحتلال الإسرائيلي ونظامه الاستعماري هي إحدى الوسائل الناجعة والمشروعة لمقاومته وإنهائه وإنقاذ حل الدولتين وعملية السلام، ودعوة جميع الدول والمؤسسات والشركات والأفراد إلى مقاطعة ووقف جميع أشكال التعامل مع منظومة الاحتلال الاستعماري الإسرائيلي ومستوطناته غير

القانونية المقامة على الأرض الفلسطينية المحتلة بما في ذلك حظر استيراد منتجاتها أو الاستثمار فيها بشكل مباشر أو غير مباشر لمخالفتها للقانون الدولي ومتابعة العمل مع الجهات الدولية لإصدار قاعدة البيانات للشركات التي تتعامل مع المستوطنات الإسرائيلية وفقاً لقرارات مجلس حقوق الإنسان ذات الصلة.

وأشاد وزراء الخارجية العرب بمؤتمر الأزهر العالمي لنصرة القدس الذي عقد في القاهرة يومي 17-18 يناير 2018 والعمل على تحقيق توصياته لحماية القدس والحفاظ على الوضع القانوني والتاريخي القائم للمدينة والأماكن المقدسة فيها، ودعم صمود أهلها بكل الأشكال وتبني اقتراحه بأن يكون عام 2018 عاماً للقدس الشريف.

وثنّى الوزراء جهود البرلمان العربي وتحركاته الفاعلة لحماية القدس ونصرة القضية الفلسطينية، ودعوة جميع البرلمانات العربية إلى التحرك الفاعل مع نظيراتها حول العالم لمواجهة تبعات وآثار القرار الأمريكي الأخير بشأن القدس والخطط الإسرائيلية الهادفة إلى النيل من مكانة وهوية القدس الشريف.

ودعا مجلس وزراء الخارجية العرب الفصائل والقوى الفلسطينية إلى سرعة إتمام المصالحة الوطنية وفق اتفاق القاهرة الموقع في مايو 2011 وآليات وتفاهات تنفيذه وآخرها اتفاق القاهرة 2017 وتمكين حكومة الوفاق الوطني من تحمل مسؤولياتها كاملة في قطاع غزة وإجراء الانتخابات العامة في أقرب وقت ممكن وذلك لتحقيق الشراكة السياسية في إطار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني والإشادة بالجهود الحثيثة التي تبذلها مصر لتحقيق المصالحة والوحدة الوطنية الفلسطينية ودعوتها إلى الاستمرار في جهودها البناءة في هذا الشأن.

وأكد وزراء الخارجية رفضهم وإدانتهم لمحاولات إنهاء أو تقليص دور وولاية وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "أونروا" من خلال الحملات الإسرائيلية الممنهجة ضدها والتحذير من خطورة أي قرار من أي دولة ينقص أو يخفض من الدعم المالي للوكالة، ودعوة المجتمع الدولي إلى الالتزام بتفويض الوكالة وتأمين الموارد والمساهمة المالية اللازمة لموازنتها وأنشطتها على نحو مستدام يمكنها من مواصلة القيام بدورها في تقديم الخدمات الأساسية لضحايا النكبة باعتبار ذلك حقاً يتحمل المجتمع الدولي مسؤولية الوفاء به وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 لعام 1948 بما يعزز الأمن والاستقرار في المنطقة.

وطلب مجلس وزراء الخارجية العرب من الوفد الوزاري المُشكّل بموجب قرار مجلس الجامعة الوزاري رقم 8221، مواصلة جهوده واتصالاته وتقديم تقريره لمجلس الجامعة المقبل.

ووجّه وزراء الخارجية الشكر للدول والمنظمات التي اتخذت مواقف رافضة للقرار الأمريكي بخصوص القدس وداعمة للسلام العادل والشامل الذي يلبي الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني التزاماً بالقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية.

وأخذ وزراء الخارجية العلم بالخطة الإعلامية المقترحة من الأمانة العامة للجامعة العربية تنفيذاً للبند الثامن من القرار 8221 وإحالتها إلى مجلس الجامعة العربية على مستوى المندوبين الدائمين لدراستها

ثم رفعها إلى اجتماع مجلس الجامعة العربية على مستوى وزراء الخارجية في دورته العادية 149 يومي 6 و7 مارس 2018.

وكلف الوزراء الأمانة العامة للجامعة العربية ومجالس السفراء العرب والمجموعات العربية في المنظمات الدولية بمتابعة تنفيذ فقرات هذا القرار مع جميع الأطراف ذات الصلة ورفع تقارير إلى المجلس قبل اجتماعه المقبل، وقرروا إبقاء مجلس الجامعة العربية في حالة انعقاد للتحرك في ضوء التطورات والمستجدات في قضية القدس الشريف والدفاع عنها وحمايتها.

القمة التاسعة والعشرين لجامعة الدول العربية 2018



أكد الرئيس الفلسطيني محمود عباس أن القدس الشرقية كانت وستبقى إلى الأبد عاصمة لدولة فلسطين، وقال عباس - في افتتاح القمة العربية المنعقدة بمدينة الظهران شرق السعودية في 15 أبريل - إن القدس تشهد هجمة استيطانية غير مسبوقة بدعم من الإدارة الأمريكية، وإعلان الولايات المتحدة القدس عاصمة لإسرائيل جعلها طرفاً في الصراع وليست وسيطاً، والحديث عن خطة سلام أمريكية أصبح أمراً غير ذي مصداقية. وأضاف قائلاً: «لم نرفض المفاوضات يوماً واستجبنا لجميع المبادرات التي قدمت لنا، ومساعدنا لتحقيق المصالحة وتوحيد أرضنا وشعبنا لم ولن نتوقف، ومستمرن بجهود تحقيق المصالحة ويجب تمكين الحكومة».

ودعا إلى تبني خطة السلام ودعمها التي طرحها في شهر فبراير 2018 في مجلس الأمن الدولي، قائلاً: «إن خطة السلام التي تستند إلى المبادرة العربية، تدعو لعقد مؤتمر دولي للسلام عام 2018، يقرر قبول دولة فلسطين عضواً كاملاً في الأمم المتحدة، وتشكيل آلية دولية متعددة الأطراف، لرعاية مفاوضات جادة تلتزم بقرارات الشرعية الدولية، وتنفيذ ما يتفق عليه ضمن فترة زمنية محددة، بضمانات تنفيذ أكيدة، وتطبيق المبادرة العربية كما اعتمدت».

وأضاف أن «الإدارة الأمريكية الحالية، خرقت القوانين الدولية، بقرارها اعتبار القدس عاصمة لإسرائيل، وجعلت من نفسها طرفاً في الصراع وليست وسيطاً منفرداً لحلّه، مما جعل الحديث عن خطة سلام أمريكية أمراً غير ذي مصداقية». وأعرب عن ثقته لمواصلة دعم أهل القدس ومؤسساتها، وفق الخطة التنموية الخمسية التي يراها البنك الإسلامي للتنمية، آملاً تنفيذها ضمن جداول زمنية محددة.

إعلان الظهران

أكد إعلان الظهران الصادر عن القمة العربية في ابريل 2018 مركزية قضية فلسطين بالنسبة للأمة العربية جمعاء، وعلى الهوية العربية للقدس الشرقية المحتلة، عاصمة دولة فلسطين، معلناً بطلان وعدم شرعية القرار الأمريكي بشأن الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، مع تأكيد الرفض القاطع للاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، وأنها ستبقى عاصمة فلسطين العربية، وطالب إعلان الظهران بتنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالقدس المؤكدة على بطلان جميع الاجراءات الإسرائيلية الرامية لتغيير معالم القدس الشرقية ومصادرة هويتها العربية الحقيقية، داعياً دول العالم بعدم نقل سفاراتها إلى القدس أو الاعتراف بها عاصمة لإسرائيل مطالباً المجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته إزاء الانتهاكات الإسرائيلية والجراءات التعسفية التي تطال المسجد الأقصى والمصلين فيه، واعتبار إدارة أوقاف القدس والمسجد الأقصى الأردنية السلطة القانونية الوحيدة على الحرم في إدارته وصيانته وتنظيم الدخول اليه .

الباب السادس

مؤتمر الأزهر العالمي لنصرة القدس



استكمالاً للدور المصري من أجل القدس انطلق في القاهرة في 17- 18 يناير 2018 "مؤتمر الأزهر العالمي لنصرة القدس"، برعاية الرئيس عبد الفتاح السيسي، وحضور الرئيس الفلسطيني محمود عباس، وشارك في المؤتمر، الذي نظمه الأزهر الشريف بالتعاون مع مجلس حكماء المسلمين، عددا كبيرا من العلماء ورجال الدين والمفكرين والكتاب، من 86 دولة، في إطار سلسلة القرارات التي اتخذها شيخ الأزهر الدكتور أحمد الطيب، للرد على قرار نقل السفارة الأميركية إلى مدينة القدس المحتلة.

أتى هذا المؤتمر من "مصر الأزهر" ليصحح المغالطات حول القدس الشريف ويستصرخ الهمم والضمان الحية بل وينبه العالم أجمع بان القدس الشريف هي أرض عربية إسلامية ويطلق هذه الصرخة المدوية في صوت واحد لكل محبي السلام والعدل والحرية، فقدمت مصر من خلال هذا المؤتمر الذي أقيم على أرضها شمعة تنير الطريق وسط الظلام الذي يريد أن يلف قلوب وعقول كل محبي السلام في العالم.

واستعرض المؤتمر العديد من أوراق العمل عبر ثلاثة محاور:

المحور الأول تحت عنوان "الهوية العربية للقدس ورسالتها"، وتدرج تحته عدة عناوين فرعية تناولت المكانة الدينية العالمية للقدس، والقدس وحضارتها في التاريخ والحاضر، وأثر تغيير الهوية في إشاعة الكراهية، وتفنييد الدعاوي الصهيونية حول القدس وفلسطين.

وحمل المحور الثاني للمؤتمر، عنوان "استعادة الوعي بقضية القدس"، وتطرق إلى قضايا المركز القانوني الدولي للمدينة المحتلة، والدور السياسي في استعادة الوعي، والدور الثقافي والتربوي في قضية القدس، وأهمية الدور الإعلامي في استعادة الوعي.

وناقش المحور الثالث للمؤتمر "المسئولية الدولية تجاه القدس"، وتناول موضوعات تدور حول مسئولية المؤسسات الدينية تجاه القدس، وكذلك مسئولية المنظمات الدولية، ومسئولية المجتمع المدني العالمي تجاه قضية القدس.

وتضمنت الجلسة الافتتاحية للمؤتمر كلمات؛ للإمام الأكبر أحمد الطيب، شيخ الأزهر رئيس مجلس حكماء المسلمين، والرئيس محمود عباس، رئيس دولة فلسطين، و البابا تواضروس، بابا الإسكندرية بطريرك الكرازة المرقسية، والدكتور يوسف بن أحمد العثيمين، الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، وأحمد أبو الغيط، الأمين العام لجامعة الدول العربية، ومرزوق الغانم، رئيس مجلس الأمة الكويتي، والشيخ الدكتور صالح بن عبد العزيز آل الشيخ، وزير الشؤون الإسلامية السعودي، والدكتور مشعل بن فهم السلمي، رئيس البرلمان العربي، والدكتور أولاف فيكس تافيت، الأمين العام لمجلس الكنائس العالمي، والدكتور محمد العيسى، الأمين العام لرابطة العالم الإسلامي.

شارك عدد من الحاخامات اليهود، برئاسة الحاخام اليهودي مير هيرش، زعيم حركة ناطوري كارتا اليهودية على رأس وفد من أعضاء الحركة، في المؤتمر، وتعد حركة ناطوري كارتا إحدى الحركات الدينية اليهودية الراضة للسياسات الإسرائيلية ومواقف وقرارات الحكومة الإسرائيلية بحق الفلسطينيين.

إعلان الأزهر العالمي لنصرة القدس



ألقى الإمام الأكبر الدكتور أحمد الطيب، شيخ الأزهر الشريف، بيان الأزهر العالمي لنصرة القدس، في الجلسة الختامية للمؤتمر حيث أكد الإمام الأكبر، أن القدس هي العاصمة الأبدية لدولة فلسطين، والتي يجب العمل الجاد على إعلانها رسمياً والاعتراف الدولي بها.

وأوضح أن عروبة القدس أمر لا يقبل العيب أو التغيير وهي ثابتة تاريخياً منذ آلاف السنين، مؤكداً الرفض القاطع لقرارات الإدارة الأمريكية الأخيرة والتي لا تعدو أن تكون حبراً على ورق.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إيماناً بالمرجعية الفكرية والروحية الذي يتبوؤها الأزهر الشريف في العالمين: العربي والإسلامي، وما يحظى به من ثقة وتقدير لدى مختلف المرجعيات المسيحية، بل لدى أحرار العالم وعقلانه الصادقين، وانطلاقاً من المسؤولية الدينية والإنسانية التي يضطلع بها، والأمانة التي يحملها على عاتقه منذ أحد عشر قرناً من تاريخه الحافل بالأمجاد والمواقف. فإن الأزهر الشريف بالتعاون مع مجلس حكماء المسلمين، وتحت رعاية السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي رئيس جمهورية مصر العربية، وبحضور السيد الرئيس محمود عباس رئيس دولة فلسطين، قد عقد «مؤتمر الأزهر العالمي لنصرة القدس» بمركز الأزهر للمؤتمرات في العاصمة المصرية القاهرة، وذلك للتباحث بين قادة الفكر والرأي والدين والسياسة، ومُحِبِّي السَّلَام من ستِ وثمانين دولة من مختلف قارات العالم، لبحث آليات وأساليب جديدة تنتصر لهوية القدس ولكرامة الفلسطينيين، وتحمي أرضهم، وتحفظ عروبة القدس وهويتها الروحية، وتصد الغطرسة الصهيونية التي تتحدى القرارات الدولية، وتستفز مشاعر شُعب العالم، وبخاصة أربعة مليارات من المسلمين والمسيحيين، للردِّ على قرارات الإدارة الأمريكية التي تأكَّد انحيازها لكيان الاحتلال الصهيوني الغاصب. وعلى مدى يومين، وفي الفترة من 29 ربيع الآخر و الأول من جمادي الأولى سنة 1439 هـ المقابلة 17-18 من يناير 2018م، وبعد عدد من الجلسات والمداولات وورش العمل اتفق المجتمعون على إصدار «إعلان الأزهر العالمي لنصرة القدس» متضمناً البنود الآتية: أولاً: يؤكد المؤتمر على وثيقة الأزهر الشريف عن القدس الصادرة في 20 نوفمبر 2011، والتي شددت على عروبة القدس، وكونها حرماً إسلامياً ومسيحياً مقدساً عبر التاريخ. ثانياً: التأكيد على أن القدس هي العاصمة الأبدية لدولة فلسطين المستقلة والتي يجب العمل الجاد على إعلانها رسمياً والاعتراف الدولي بها وقبول عضويتها الفاعلة في كافة المنظمات والهيئات الدولية، فالقدس ليست فقط مجرد أرض محتلة، أو قضية وطنية فلسطينية، أو قضية قومية عربية، بل هي أكبر من كل ذلك، فهي حرم إسلامي مسيحي مقدس، وقضية عقدية إسلامية - مسيحية، وإن المسلمين والمسيحيين وهم يعملون على تحريرها من الاغتصاب الصهيوني الغاشم، فإنما يهدفون إلى تأكيد قداستها، ودفع المجتمع الإنساني إلى تخليصها من الاحتلال الصهيوني. ثالثاً: إنَّ عروبة القدس أمر لا يقبل العيب أو التغيير وهي ثابتة تاريخياً منذ آلاف السنين، ولن تغلج محاولات الصهيونية العالمية في تزييف هذه الحقيقة أو محوها من التاريخ، ومن أذهان العرب والمسلمين وضمانهم فعروبة القدس ضاربة في أعماقهم لأكثر من خمسين قرناً، حيث بناها العرب اليبوسيون في الألف الرابع قبل الميلاد، أي قبل ظهور اليهودية التي ظهرت أول ما ظهرت مع شريعة موسى -عليه السلام- بسبعة وعشرين قرناً، كما أن الوجود العبراني في مدينة القدس لم يتعد 415 عاماً، على عهد داود وسليمان -عليهما السلام- في القرن العاشر قبل الميلاد وهو وجود طارئ عابر محدود حدث بعد أن تأسست القدس العربية ومضى عليها ثلاثون قرناً من التاريخ. رابعاً: الرفض القاطع لقرارات الإدارة الأمريكية الأخيرة والتي لا تعدو بالنسبة للعالم العربي والإسلامي وأحرار العالم، أن تكون حبراً على ورق، فهي مرفوضة رفضاً قاطعاً وفاقدة للشرعية التاريخية والقانونية والأخلاقية التي تلزم الكيان الغاصب بإنهاء هذا الاحتلال وفقاً لقرارات الأمم المتحدة الصادرة في هذا الشأن، ويحذر المؤتمر ومن ورائه كافة العرب والمسلمين وأحرار العالم في الشرق والغرب، من أن هذا القرار إذا لم يسارع الذين أصدروه إلى التراجع عنه فوراً فإنه سيغذي التطرف العنيف، وينشره في العالم كله. خامساً: وجوب تسخير كافة الإمكانيات الرسمية والشعبية العربية والدولية (الإسلامية، المسيحية، اليهودية) من أجل إنهاء الاحتلال الصهيوني الغاشم الظالم لأرض فلسطين العربية. سادساً: يدعو المؤتمر حكومات دول

العالم الإسلامي وجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي والأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني إلى التحرك السريع والجاد لوقف تنفيذ قرار الإدارة الأمريكية، وخلق رأي عام عالمي مناهض لهذه السياسات الجائرة ضد الحقوق والحريات الإنسانية. سابقاً: يؤازر المؤتمر صمود الشعب الفلسطيني الباسل ويدعم انتفاضته في مواجهة هذه القرارات المتعترسة بحق القضية الفلسطينية ومدينة القدس والمسجد الأقصى المبارك، كما يحيي روح التلاحم الشعبي بين مسلمي القدس ومسيحييهم، ووقوفهم صفاً واحداً في مواجهة هذه القرارات والسياسات والممارسات الظالمة، ونحن نؤكد لهم من هذا المؤتمر أننا معهم ولن نخذلهم، حتى يتحرر القدس الشريف. ثامناً: يعزز المؤتمر بالهبة القوية التي قامت بها الشعوب العربية والإسلامية وأحرار العالم، داعياً إلى مواصلتها للضغط على الإدارة الأمريكية للتراجع عن هذا القرار المجافي للشرعية الدولية، كما يحيي المؤتمر الموقف المشرف للاتحاد الأوروبي وكثير من الدول التي رفضت القرار الأمريكي الجائر بحق القدس، وساندت الشعب الفلسطيني. تاسعاً: يدعم المؤتمر مبادرة الأزهر بتصميم مقرر دراسي عن القدس الشريف يُدرّس في المعاهد الأزهرية وجامعة الأزهر، استبقاءً لجدوة قضية القدس في نفوس النشء والشباب، وترسيخاً لها في ضمائرهم، مع دعوة القائمين على مؤسسات التعليم في الدول العربية والإسلامية وفي سائر بلدان العالم، وكافة الهيئات والمنظمات الفاعلة، إلى تبني مثل هذه المبادرة. عاشراً: يحث المؤتمر عقلاء اليهود أنفسهم للاعتبار بالتاريخ، الذي شهد على اضطهادهم في كل مكان حلوا به إلا في ظل حضارة المسلمين، وأن يعملوا على فضح الممارسات الصهيونية المخالفة لتعاليم موسى عليه السلام التي لم تدع أبداً إلى القتل أو تهجير أصحاب الأرض، أو اغتصاب حقوق الغير وانتهاك حرّماته وسلب أرضه ونهب مقدساته. حادي عشر: يعتمد المؤتمر اقتراح الأزهر أن يكون عام 2018م عاماً للقدس الشريف، ويدعو كل الشعوب بمختلف مرجعياتها وهيئاتها ومؤسساتها إلى تبني هذه المبادرة، خدمة لقضية القدس بمختلف أبعادها. ثاني عشر: يحث المؤتمر كل الهيئات والمنظمات العالمية، ويدعوها إلى الحفاظ على الوضع القانوني لمدينة القدس، وتأكيد هويتها، واتخاذ كافة التدابير الكفيلة بحماية الشعب الفلسطيني، وخاصة المرابطين من المقدسين، ودعم صمودهم، وتنمية مواردهم، وإزالة كل العوائق التي تمنع حقوقهم الأدمية الأساسية، وتحول دون ممارسة شعائرهم الدينية، وذلك لضمان استمرار بقائهم وتجذّرهم في القدس العربية، مع حصّ أصحاب القرار السياسي في العالمين: العربي والإسلامي على دعم ذلك كله، دون اتخاذ أي إجراء يضر بالقضية الفلسطينية، أو يصب في التطبيع مع الكيان المحتل الغاصب. ثالث عشر: تكوين لجنة مشتركة من أبرز الشخصيات والهيئات المشاركة في هذا المؤتمر لمتابعة تنفيذ التوصيات على أرض الواقع ومواصلة الجهود في دعم القضية الفلسطينية وبخاصة قضية القدس، وعرضها في كافة المحافل الدولية الإقليمية والعالمية. هذا؛ وللقدس ربّ يحميه ويُنصره وسيُنصره إن شاء الله. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.



قال د. محمود حمدي زقزوق، عضو هيئة كبار العلماء ورئيس مركز الحوار بالأزهر الشريف: إن قضية القدس تُعدّ من القضايا الأساسية التي تهتمّ المسلمين جميعاً في كل زمان ومكان، حيث تشكّل القدس جزءاً جوهرياً من موروثات الأمة الإسلامية ومقدساتها، وهي قضية كلّ مسلمٍ في كل بقاع الأرض، ومن هنا فلا يجوز اختزالها بجعلها قضية فلسطينية، لأنها قضية إسلامية بكل المقاييس، ومسئولية تحريرها تقع على عاتق كل مسلم، كلّ في حدود استطاعته. وأوضح فضيلته؛ أن قضية القدس مرّت بحقبٍ مختلفة كان أصعبها أثناء الاحتلال الصليبي للقدس قبل أن يستردها صلاح الدين الأيوبي، بعد احتلال استمر ما يقرب من قرن من الزمان. ويروي التاريخ أن الصليبيين عندما احتلوا المدينة قتلوا كل من كان فيها من المسلمين، وكان عددهم يبلغ سبعين ألفاً؛ حتى سالت الدماء أنهاراً في الطرقات وغاصت فيها الخيول. وقد حتّ بعض المسلمين السلطان صلاح الدين - بعد أن استرد القدس - أن يفعل بالصليبيين مثلما فعلوا بالمسلمين، ولكنه تأسى برسول الله ﷺ الذي قال لكفار مكة بعد فتحها: "أذهبوا فأنتم الطلقاء". وبيّن أنه كلما اقترب الأمل في إيجاد حل لهذه القضية تتعقّد مرة بعد أخرى، سواء كان ذلك من خلال أطراف داخلية أو أطراف خارجية بعيدة عننا، وقد اكتفينا بأساليب الاحتجاج والمظاهرات والشجب والإدانة والاستنكار ومناشدة الضمير الإنساني؛ وكلها أساليب لم تُعدّ تُجدي فتيلاً في عالم لم يَعدّ يحترم غير القوة التي لا تقيم وزناً لقيم العدالة أو الحقوق الشرعية، مؤكداً ضرورة العمل وبشكل عاجل مع قضايانا المصرية بمنطق العقل لا الحناجر والعواطف، وقد أصبح تحرير القدس من الاحتلال الإسرائيلي أمراً مُلِحاً وضرورياً للسلام في الشرق الأوسط.

مواقف الأزهر على مر التاريخ من قضية القدس



يعد الأزهر على مر التاريخ خط الدفاع الأول عن مدينة القدس والمسجد الأقصى، ويثبت الأزهر دائما أنه على قدر ثقة المسلمين في دوره الرائد ومسيرته العلمية والفكرية والتوعوية، فمنذ أن بدأت الأطماع الإسرائيلية في فلسطين لم يتوقف علماء الأزهر الشريف عن التصدي لها، ففي بداية الأمر حاول اليهود السيطرة على الأراضي الفلسطينية بشرائها من ملاكها الأصليين، وهو ما رفضه علماء الأزهر في فتاويهم العديدة بل أدانوا من يفعل ذلك من المسلمين، حيث كانت خطة «تهويد فلسطين» قد بدأت جلية منذ صدور وعد بلفور، ثم إعلان دولة إسرائيل حتى يومنا هذا.

في ١٦ أغسطس ١٩٢٩ م توجه المسلمون بعد صلاة الجمعة لزيارة حائط البراق، فوجدوا بعض اليهود فوق صدام شديد، وعرفت الأحداث آنذاك بهبة البراق، حينها أصدر الإمام الأكبر الشيخ محمد مصطفى المراغي شيخ الأزهر تحذيرا إلى السلطات البريطانية مما يقوم به اليهود، ولم يقف الأمر عند التحذير، بل وجه شيوخ الجامع الأزهر إلى تناول الأحداث في حلقات الدروس.

وكانت أول فتوى عن علماء فلسطين بتحريم بيع الأراضي الفلسطينية لليهود في يناير عام 1935 قد صدرت على يد عالمين تتلمذا في الأزهر الشريف وتخرجا فيه، هما الشيخ محمد رشيد رضا - تلميذ الإمام محمد عبده- والشيخ أمين الحسيني، حيث اجتمعا في التاريخ المذكور مع عدد من العلماء في

مؤتمر علماء فلسطين الذي عقد بالمسجد الأقصى وأعلنوا أنه: «بعد البحث والنظر فيما ينشأ عن بيع الأراضي في فلسطين لليهود من تحقيق المقاصد الصهيونية في تهويد هذه البلاد الإسلامية والمقدسة وإخراجها من أيدي أهلها وإجلانهم عنها تقرر تحريم بيع الأراضي في فلسطين لليهود وتحريم السمسرة على هذا البيع والتوسط فيه وتسهيل أمره بأي شكل وصورة، وتحريم الرضا بذلك كله والسكوت عنه».

في شهر ربيع الأول ١٣٥٥ هـ / يونيو ١٩٣٦ م قاد النحاس باشا رئيس الحكومة، والشيخ المراغي شيخ الأزهر حملة التبرعات من أجل عرب فلسطين، ووجه الشيخ المراغي رسالة إلى آرثر واكهوب المندوب السامي البريطاني في فلسطين تضمنت احتجاج شيوخ كليات الجامع الأزهر، والمعاهد الدينية في مصر على ما يحدث بفلسطين. وفي عام ١٩٣٧ م أعلنت اللجنة الملكية البريطانية (بيل) عن مشروع تقسيم فلسطين طلب شيخ الأزهر من محمد محمود باشا رئيس الحكومة المصرية أن يتدخل فعليا باسم مصر لحل القضية الفلسطينية. وفي جمادى الآخرة ١٣٥٧ هـ / أغسطس ١٩٣٨ م، عقدت هيئة كبار العلماء بالأزهر اجتماعا برئاسة الشيخ المراغي ووجهت الدعوة إلى زعماء العالم الإسلامي لنهج الطرق المفيدة للمحافظة على عروبة فلسطين وأثارها المقدسة، وإبان عقد المؤتمر البرلماني للبلاد العربية والإسلامية للدفاع عن فلسطين، ألقى الشيخ المراغي خطابا في أعضاء المؤتمر دعا فيه إلى نصرته القضية الفلسطينية وضرورة التعاون والوحدة "وقال إن مصر بلد طيب جمع صفتين: الإسلام والعربية، فمن يمم هذا القطر على أنه عربي فقد أصاب بغيته، ووجد أهلاً، ومن يممه على أنه إسلامي فقد أصاب غرضه، ووجد إخواناً وخلصاً وفي ١٨ المحرم ١٣٥٨ هـ / ٩ مارس ١٩٣٩ م احتج الأزهر الشريف بهيئاته الدينية على وضع قوة من البوليس البريطاني في المسجد الأقصى، وطالب بضرورة إخراج تلك القوة.

وقبل إعلان دولة إسرائيل بعام تقريباً، وفي عهد شيخ الأزهر الأسبق عبدالمجيد سليم جاء سؤال اللجنة الفتوى بالأزهر حول حكم من يبيع أرضه لليهود أو يعمل سمساراً لترويج هذا البيع باعتبار أن المسلمين عامة وأهل فلسطين خاصة قد علموا أن هذا السلوك يفيد اليهود في الوصول إلى أطماعهم من امتلاك البلاد وتهويدها، فأصدرت اللجنة التي كان يرأسها فضيلته فتوى بتشديد حكم الله على من يعين أعداء الدين ويتخذهم أولياء من دون المؤمنين من القرآن الكريم والسنة النبوية وجاء في الفتوى: «الرجل الذي يحسب نفسه من جماعة المسلمين إذا أعان أعداءهم في شيء من هذه الآثام المنكرة وساعد عليها مباشرة أو بواسطة لا يُعد من أهل الإيمان... وعلى المسلمين أن يعادوا هؤلاء وينبذوهم ويقاطعوهم في متاجرهم ومصانعهم ومساكنهم ومجتمعاتهم».

أما بعد إعلان الأمم المتحدة في 29 نوفمبر 1947 قرارها بتقسيم فلسطين، فقد أصدر علماء الجامع الأزهر بيانهم المدين للقرار ووصفوه بأنه «قرار من هيئة لا تملكه ويعد قراراً باطلاً جائراً ليس له نصيب من الحق ولا العدالة، ففلسطين ملك للعرب والمسلمين، بذلوا فيها النفوس الغالية والدماء الزكية.. وليس لأحد كائناً من كان أن ينازعهم فيها أو يمزقها». ودعا فيه العلماء المسلمين إلى الجهاد بكل أشكاله لبيان الحق «فدودوا عن الحمى، وادفعوا الذناب عن العرين، وجاهدوا في الله حق جهاده». بل ذهب البيان أيضاً إلى أن كل عربي ومسلم يجب أن يبذل كل جهده ليدافع عن أرض فلسطين «قاطعوهم في تجارتهم ومعاملاتهم، وأعدوا فيما بينكم كتاب الجهاد، وقوموا بفرض الله عليكم، واعلموا أن الجهاد الآن قد

أصبح فرض عين على كل قادر بنفسه أو ماله، وأن من يتخلف عن هذا الواجب فقد باء بغضب من الله وإثم عظيم» وقد وقع على هذه الفتوى عدد من العلماء منهم شيخ الأزهر حينها الإمام محمد مأمون الشناوى، والشيخ محمد حسنين مخلوف مفتى الديار المصرية وغيرهما.

وفى أبريل عام 1948 قبل إعلان دولة إسرائيل بشهر واحد، أصدر الشيخ حسنين محمد مخلوف -الذى كان يتولى حينها منصب مفتى الديار المصرية- فتوى توجب الجهاد بالنفس والمال لإنقاذ فلسطين واعتباره «واجباً شرعاً على القادرين من أهلها وأهل الدول الإسلامية التى تحاول الصهيونية اليهودية بقوة السلاح إقامة دولة يهودية بفطر من أعز أقطارها الإسلامية العربية وهو فلسطين.. ومن نكص عن القيام بهذا الواجب مع الاستطاعة أو خذل عنه كان آثماً».

وكان الشيخ محمد مأمون الشناوى يتولى منصب شيخ الأزهر الشريف أثناء حرب 1948 وكانت فتواه التى نشرتها مجلة الفتح حينها أكبر محفز للمجاهدين المصريين الذين شاركوا فى الجيوش العربية لتحرير فلسطين بعد إعلان قيام دولة إسرائيل: «اذنت ساعة الجهاد، وحقت كلمة الله على الذين يريدون أن يخرجوكم من دياركم ويستبدوا بأموالكم، ويأكلوها بينهم بالباطل، ولم يبق إلا أن تشمروا عن ساعد الجد وأن تهبوا للحرب والكفاح فى سبيل الله.. أيها العرب هذا يومكم، وتلك دياركم، فنافحوا عنها بما استطعتم من قوة، واعلموا أن العالم كله ينظر إليكم، فإما أن تثبتوا حقكم وتجاهدوا عدوكم وتستشهدوا فى سبيل الله دفاعاً عن دياركم وأموالكم، وإما أن تكتبوا على أنفسكم الذل والهوان وهو ما لا ترضون».

وقد أصدر الشيخ عبدالحليم محمود أيضاً فتواه فى هذا الشأن حيث بين أن «عرب فلسطين أخرجوا من ديارهم بغير حق، وشتتوا وشردوا ومن بقى فيها الآن من العرب ينكل بهم ويعذبون.. والواجب على جميع الدول الإسلامية أن تهب لنجدتهم وللعمل على أن تعود فلسطين عربية، وعلى أن تتحرر من هذه الشرنمة الأفقية.. فالحرب الحالية هى جهاد وهى دفاع عن المقدسات»..

ولم ينته سعى الأزهر الشريف فى قضية فلسطين بعد انتهاء الحرب، بل استمرت الفتاوى والنداءات والبيانات فى الصدور، وفى المؤتمر الثانى لمجمع البحوث الإسلامية عام 1965 طالب المجتمعون الدول الإسلامية التى اعترفت بحكومة إسرائيل فى ذلك الحين أن تسحب اعترافها وأن تتوقف الدول والشعوب الإسلامية تعاونها مع إسرائيل وأكد فى توصياته أن قضية فلسطين هى قضية المسلمين جميعاً وأنه لن يهدأ بال حتى تعود الأرض المقدسة لأهلها، لأن فى وجود إسرائيل خطراً يهدد المسجد الأقصى والطريق إلى الحرمين الشريفين وقبر الرسول ﷺ «لذلك كان الدفاع عن فلسطين والعمل على تحريرها فرضاً على كل مسلم وكان القعود عنه إثماً كبيراً».

وقد أصدر الأزهر بيانته أيضاً قبل حرب يونيو 1967 بشأن الاعتداء على فلسطين بأن الاعتداء عليها وبقاء إسرائيل فى الأرض المقدسة خطر على المقدسات الإسلامية بها وتهديد للمسجد الأقصى ولطريق الحرمين الشريفين ودعا المسلمين إلى المشاركة فى المعركة وعدم التخلف عنها وأن من يتخلف فهو آثم.. كما دعا البيان المسلمين جميعاً لقطع العلاقات الاقتصادية والسياسية مع إسرائيل، وعلى الرغم من الهزيمة فى الحرب إلا أن بيانا صدر عن مجمع البحوث الإسلامية صدر فى السنة التى تليه يؤكد البيان

السابق ذكره وأن أسباب وجوب القتال والجهاد كلها قد أصبحت متوافرة بعد العدوان الإسرائيلي، ودعا المؤتمر إلى إنشاء صندوق لتمويل كفاح أبناء الشعب الفلسطيني ورعاية أسر المجاهدين والشهداء.

في ١٠ من جمادى الآخرة ١٣٨٩ هـ / ٢٣ من أغسطس ١٩٦٩ م، عقد مجمع البحوث الإسلامية برئاسة فضيلة الشيخ الفحام جلسته [الطارئة] ، وتدارس أعضاؤه الموقف الناتج عن ارتكاب إسرائيل للجريمة النكراء بحرق منبر المسجد الأقصى، ثم صدر بيان تضمن:

- دعوة الحكومات الإسلامية إلى التشاور في أفضل السبل لتنسيق التعاون بينها في استرجاع المسجد الأقصى وعقاب المعتدين.

- مطالبة هيئة الأمم المتحدة بالعمل من أجل احترام وتنفيذ قراراتها فيما يخص مدينة القدس، وفرض العقوبات اللازمة على المعتدين.

وقد أهاب أعضاء مجمع البحوث الإسلامية بالمسلمين والمسيحيين- على السواء- حكومات وشعوباً وهيئات أن يقوموا قومة رجل واحد فيعملوا جاهدين متضامنين بأقوم الأساليب وأنجح الطرق لإنقاذ بيت المقدس، وتطهيره من الصهاينة الغاصبين والمعتدين المفسدين ليبقى كما أراد له رب العالمين: طيباً طاهراً مباركاً فيه.

أخذ الأزهر الشريف يطالب المجتمع الدولي بالمحافظة على الآثار الإسلامية والنصرانية في القدس الشريف، وفي ١٣٩٤ هـ / ١٩٧٤ م، تقدم الامام الاكبر الاستاذ الدكتور عبد الحليم محمود بمشروع أكد فيه حرص الأزهر على المقدسات النصرانية، وأوضح موقف الأزهر من مسألة تدويل القدس.

في عام 1978 أكد الشيخ جاد الحق علي جاد الحق شيخ الأزهر، في كلمته على قدسية المسجد الأقصى، وأن الحفاظ عليه واجب ديني، كما أهاب ا بالمجتمع الدولي وتنظيماته المتخصصة ومن بينها مجلس الأمن الدولي، العمل على وقف العدوان على الشعب الفلسطيني ، وتخليص بيت المقدس وسائر المقدسات من أيدي إسرائيل.

حينما استمرت إسرائيل سياستها في تهويد القدس، وسعت في ذي القعدة ١٤١٧ هـ / مارس ١٩٩٧ م، إلى إكمال فصل كل الأحياء العربية في مدينة القدس عن بقية أنحاء الضفة الغربية، حينذاك كان الأزهر في مقدمة الرافضين لهذا العمل الأخرق، وفي مؤتمر شعبي كبير في الجامع الأزهر تجمعت القوى الوطنية المصرية، من مختلف الاتجاهات تنادي لإنقاذ القدس، مؤكدة أن مصر تقف صفاً واحداً مع الشعب الفلسطيني ضد الظلم، ووصفت بناء المستوطنات بأنه ضد الظلم، وأنه يستهدف تهويد المدينة المقدسة، وتغيير معالمها.

في ١٦ ذي القعدة ١٤١٩ هـ / ١٤ مارس ١٩٩٨ م استقبل شيخ الأزهر أ.د/ محمد سيد طنطاوي الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات الذي قدم الشكر للأزهر لأنه يقف دائماً بجانب القضية الفلسطينية، ويدافع عن القدس الشريف، والمسجد الأقصى، وطلب عرفات إلى شيخ الأزهر إمداد المعاهد الدينية في فلسطين بما تحتاجه من مدرسين وكتب.

وفي عام ١٤٢١ هـ / ٢٠٠٠ م، عقد مؤتمر عالمي إسلامي بقاعة مؤتمرات الأزهر الشريف؛ تضامناً مع الموقف الفلسطيني، وتأييد الحق الإسلامي في القدس الشريف والمسجد الأقصى، وإعلان الرأي الإسلامي في الأحداث التي كانت تجري وقتذاك، ومناقشة الانتهاكات الإسرائيلية الصارخة لكل القوانين والأعراف الدولية والشرائع السماوية، ودعوة الأمة الإسلامية والعربية للوقوف صفاً واحداً في مواجهة الحلف الإسرائيلي، وشارك في المؤتمر أعضاء الدول الإسلامية والعربية بالمجلس الإسلامي العالمي للدعوة والإغاثة.

وعندما تولى الدكتور أحمد الطيب مشيخة الأزهر أكد أن موقف الأزهر ومصر ثابت تجاه القضية الفلسطينية والدفاع عنها بالغالي والنفيس على أرض الواقع وفي المحافل الدولية.

وفي جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ / ٣٠ مايو ٢٠١١ م التقى الإمام الأكبر الدكتور أحمد الطيب الدكتور رمضان شلح ووفد من أعضاء حركة الجهاد الإسلامي، وفي اللقاء أشار الإمام الأكبر إلى أن المصالحة بين الفرقاء الفلسطينيين هي أساس تحقيق الإنجازات، وإقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس الشريف، وأكد أن قضية فلسطين هي قضية الأمة بأسرها وليست قضية فلسطين وحدها، وأن الحفاظ على القدس جزء من العقيدة الإسلامية. وعندما أدلى رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في جمادى الآخرة ١٤٣٢ هـ / ٣٠ مايو ٢٠١١ م بتصريحات حول القدس، استنكرها الأزهر الشريف، وأكد الإمام الأكبر الدكتور أحمد الطيب، شيخ الأزهر دعم مصر حكومة وشعباً والأزهر الشريف للقضية الفلسطينية ووحدة الشعب الفلسطيني. وقد عقد مجمع البحوث الإسلامية جلسة طارئة بمشيخة الأزهر في الخميس ٢٧ جمادى الأولى ١٤٣٣ هـ / ١٩ أبريل ٢٠١٢ م برئاسة الإمام الأكبر الأستاذ الدكتور أحمد الطيب، شيخ الأزهر، وفي ختام جلسته جدد الأزهر الشريف قراره الرفض لزيارة القدس والمسجد الأقصى وهما تحت الاحتلال. وأكد أن الأزهر الشريف استمر على دعمه لقراره السابق بعدم جواز السفر إلى القدس والمسجد الأقصى تحت الاحتلال الإسرائيلي وذلك لما يترتب عليه من ضرورة الحصول على تأشيرات من المحتل الإسرائيلي ويعد نوعاً من التطبيع. ولا يزال يقود الأزهر في سبيل نصره القدس.

وناشد الطيب كافة الفصائل والقوى الفلسطينية أن يكونوا على قلب رجل واحد لمواجهة التحديات والمخاطر التي تواجه الفلسطينيين والقدس الشريف. وجدد شيخ الأزهر دعوته للباحثين بتبني قضية فلسطين في أبحاثهم، وكذلك المساندة الإعلامية القوية لخدمة القضية ونشر الوعي والثقافة حول دولة فلسطين وبيت المقدس.

وفي النهاية فقضية القدس الشريف قضية هامة ومصيرية .. قضية القدس لا تعتبر قضية شعب بل قضية كل العرب والمسلمين .. قضية صراع على الأرض والحضارة العربية الإسلامية، وتثبيت حقائق التاريخ والجغرافيا والواقع أن القدس مدينة عربية منذ التأسيس، وأنه لا أساس للدعوات الاسرائيلية، وتمثل القدس وكل فلسطين بمقدساتها الإسلامية والمسيحية أنموذجاً ورمزاً للوجود والتعايش الديني والحضاري والإنساني، والإساءة إلى هذه المقدسات والمساس بهذا الرمز يهدد سلام الأوطان والأديان في العالم، وقد تمكن المجتمع الدولي في العصر الحديث من خلال الأمم المتحدة من وضع محددات قانونية للتعامل معها منذ أن قررت تلك المنظمة إنشاء دولتين على أرض فلسطين وفقاً للقرار

رقم 181 لعام 1947، وكان آخرها القرار الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في 21 ديسمبر 2017 رداً على القرار الأمريكي بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، والذي أتى تأكيداً للحق العربي الفلسطيني بالقدس، ومنتصراً لفلسطين والشرعية الدولية وهوية القدس العربية، وعلى الجميع أن يلتزم برغبة المجتمع الدولي وفقاً لقرارات الشرعية الدولية، وكانت مصر الأزهر دائماً في مقدمة المدافعين عن قضايا الأمة الإسلامية وكلّ القضايا الإنسانية العادلة، وفي طليعتها حقّ الشعب الفلسطيني في استعادة كامل حُقوقه ومُقدّساته وأرضه التاريخية، ولذا جاء إعلان الأزهر عن تنظيم مؤتمر عالمي لنصرة القدس بمشاركة عربية وإسلامية رفيعة المستوى للتأكيد على أنه القبلة الفكرية التي تهفو إليها أفئدة وعقول الباحثين عن الحقيقة وترسيخاً لدوره المحوري في الدفاع عن قضايا الأمة الإسلامية ومواجهة كافة محاولات تزييف الماضي لتبرير سرقة الحاضر ونزع الأمل من المستقبل.

وثائق تاريخية

اتفاقية سايكس بيكو

اتفاقية سايكس بيكو الجزء الخاص بانجلترا وفرنسا ابريل - مايو سنة 1916م



المادة الأولى: إن فرنسا وبريطانيا العظمى مستعدتان أن تعترفا وتحميا أي دولة عربية مستقلة، أو حلف دول عربية تحت رئاسة رئيس عربي في المنطقتين: "أ" "داخلية سوريا"، "ب" "داخلية العراق"، المبينتين بالخريطة الملحقة، ويكون لفرنسا في منطقة "أ" ولانجلترا في منطقة "ب" حق الأولوية في المشروعات والقروض المحلية، وتتفرد فرنسا في منطقة "أ" وانجلترا في منطقة "ب" بتقديم المستشارين والموظفين الأجانب بناء على طلب الحكومة العربية أو حلف الحكومات العربية.

المادة الثانية:

يباح لفرنسا في المنطقة الزرقاء "شقة سوريا الساحلية"، ولانجلترا في المنطقة الحمراء "شقة العراق الساحلية، من بغداد حتى خليج فارس"، إنشاء ما ترغبان فيه من شكل الحكم مباشرة أو بالواسطة، أو من المراقبة، بعد الاتفاق مع الحكومة أو حلف الحكومات العربية.

المادة الثالثة:

تنشأ إدارة دولية في المنطقة السمراء "فلسطين"، يعين شكلها بعد استشارة روسيا، بالاتفاق مع بقية الحلفاء وممثلي شريف مكة.

المادة الرابعة:

تنال انجلترا ما يأتي:

-1 ميناء حيفا وعكا.

-2 يضمن مقدار محدود من ماء دجلة والفرات في المنطقة "أ" للمنطقة "ب"، وتتعهد حكومة جلالة الملك من جهتها بأن لا تدخل في مفاوضات ما مع دولة أخرى للتنازل عن قبرص، إلا بعد موافقة الحكومة الفرنسية مقدماً.

المادة الخامسة:

تكون اسكندرونة ميناءً حراً لتجارة الإمبراطورية البريطانية، ولا تنشأ معاملات مختلفة في رسوم الميناء، ولا ترفض تسهيلات خاصة للملاحة والبضائع البريطانية، وتباح حرية النقل للبضائع الانجليزية عن طريق اسكندرونة وسكة الحديد في المنطقة الزرقاء، سواء كانت واردة إلى المنطقة الحمراء أو المنطقتين "أ" و "ب" أو صادرة منها، ولا تنشأ معاملات مختلفة - مباشرة أو غير مباشرة - على أي سكة من سكة الحديد أو في أي ميناء من موانئ المناطق المذكورة تمس البضائع والبواخر البريطانية.

وتكون حيفا ميناءً حراً لتجارة فرنسا ومستعمراتها والبلاد الواقعة تحت حمايتها، ولا يقع اختلاف في المعاملات، ولا يرفض إعطاء تسهيلات للملاحة والبضائع الفرنسية، ويكون نقل البضائع الفرنسية حراً بطريق حيفا وعلى سكة الحديد الإنجليزية في المنطقة الحمراء، سواء كانت البضائع صادرة من المنطقة الزرقاء أو الحمراء أو المنطقة "أ" أو المنطقة "ب" أو واردة إليها، ولا يجري أدنى اختلاف في المعاملة بالذات أو بالتبع يمس البواخر الفرنسية في أي سكة من السكة الحديد، ولا في ميناء من الموانئ في المناطق المذكورة.

المادة السادسة:

لا تمد سكة حديد بغداد في المنطقة "أ" إلى ما بعد الموصل جنوباً ولا في المنطقة "ب" إلى ما بعد سامراء شمالاً إلى أن يتم إنشاء خط حديدي يصل بغداد بحلب ماراً بوادي الفرات، ويكون ذلك بمساعدة الحكومتين.

المادة السابعة:

يحق لبريطانيا العظمى أن تنشئ، وتدير، وتكون المالكة الوحيدة لخط حديدي يصل حيفا بالمنطقة "ب"، ويكون لها ما عدا ذلك حق دائم بنقل الجنود في أي وقت كان، على طول هذا الخط، ويجب أن يكون معلوماً لدى الحكومتين، أن هذا الخط يجب أن يسهل اتصال حيفا ببغداد، وأنه إذا حالت دون إنشاء خط الاتصال في المنطقة الحمراء مصاعب فنية ونفقات وافرة لإدارته تجعل إنشائه متعذراً، فالحكومة الفرنسية تكون مستعدة أن تسمح بمروره في طريق بربره - أم قيس - ملقى - ايدار - غسطا - مغاير، قبل أن يصل إلى المنطقة "ب".

المادة الثامنة:

تبقى تعرفه الجمارك التركية نافذة عشرين سنة في جميع جهات المنطقتين الزرقاء والحمراء والمنطقتين "أ"، "ب"، فلا تضاف أي علاوة على الرسوم، ولا تبدل قاعدة التثمين في الرسوم بقاعدة أخذ العين، إلا أن يكون باتفاق بين الحكومتين، ولا تنشأ جمارك داخلية بين أية منطقة وأخرى من المناطق المذكورة أعلاه، وما يفرض من رسوم الجمرک على البضائع المرسلّة إلى الداخل، يدفع في الميناء ويعطى لإدارة المنطقة المرسلّة إليها البضائع.

المادة التاسعة:

من المتفق عليه أن الحكومة الفرنسية لا تجرى مفاوضات في أي وقت كان للتنازل عن حقوقها، ولا تعطى مالها من الحقوق في المنطقة الزرقاء لدولة أخرى، إلا للدولة أو حلف الدول العربية بدون أن توافق على ذلك سلفاً حكومة جلالة الملك، التي تتعهد للحكومة الفرنسية بمثل هذا فيما يتعلق بالمنطقة الحمراء.

المادة العاشرة:

تتفق الحكومتان الإنجليزية والفرنسية بصفتها حاميتين للدولة العربية، على أن لا تمتلكان ولا تسمحان لدولة ثالثة أن تمتلك أقطاراً في شبه جزيرة العرب، أو تنشئ قاعدة بحرية في الجزائر على ساحل البحر الأبيض الشرقي، على أن هذا لا يمنع تصحيحاً في حدود عدن، قد يصبح ضرورياً لسبب عداة الترك الأخير.

المادة الحادية عشرة:

تستمر المفاوضات مع العرب باسم الحكومتين بالطرق السابقة نفسها؛ لتعيين حدود الدولة أو حلف الدول العربية.

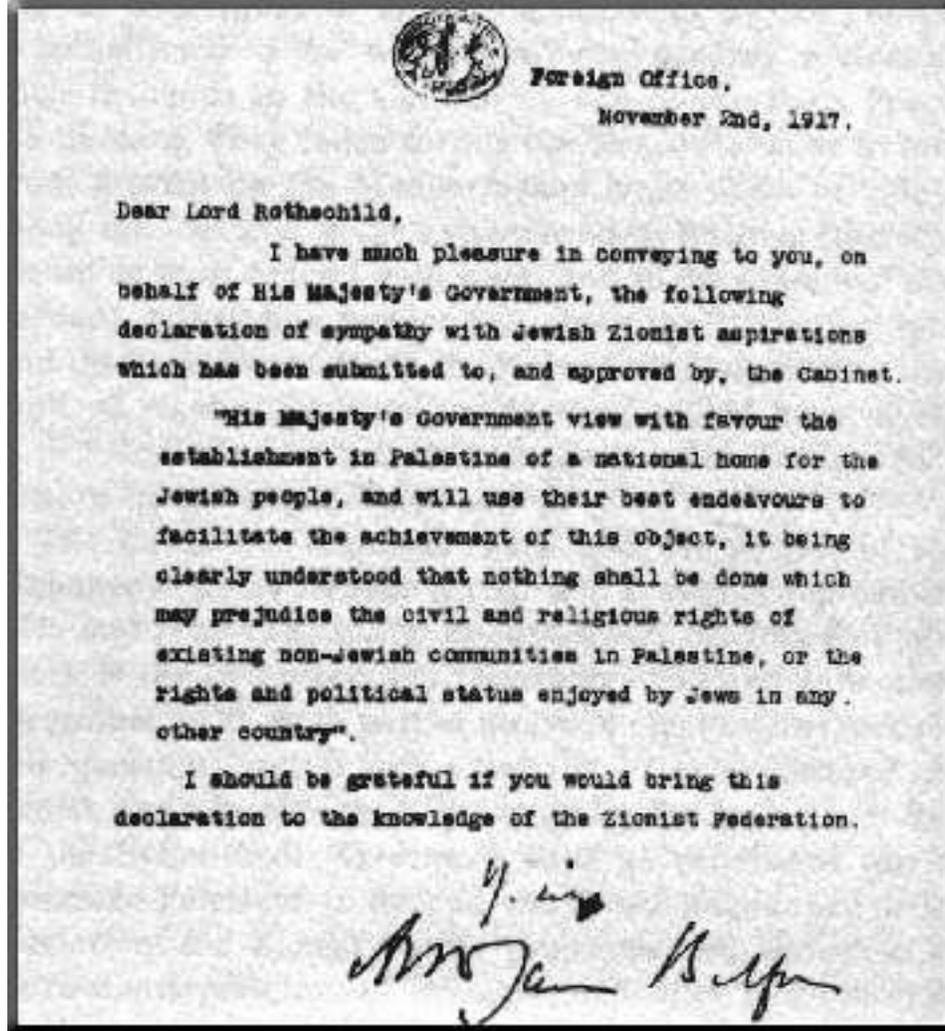
المادة الثانية عشرة:

من المتفق عليه- عدا ما ذكر- أن تنظر الحكومتان في الوسائل اللازمة لمراقبة جلب السلاح إلى البلاد العربية.

المصدر:

وثائق فلسطين/ دائرة الثقافة/ مؤسسة الدراسات الفلسطينية 2003م

وعد بلفور 1917



نص الوعد:

وزارة الخارجية

في الثاني من نوفمبر/ تشرين الثاني سنة 1917

عزيزي اللورد "روتشيلد"

"يسرني جداً أن أبلغكم بالنيابة عن حكومة صاحب الجلالة التصريح التالي الذي ينطوي على العطف على أماني اليهود والصهيونية، وقد عرض على الوزارة وأقرته:

"إن حكومة صاحب الجلالة تنظر بعين العطف إلى تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين، وستبذل غاية جهدها لتسهيل تحقيق هذه الغاية، على أن يكون مفهوماً بشكل واضح أنه لن يوتى بعمل من شأنه أن يفتقر الحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة الآن في فلسطين، ولا الحقوق أو الوضع السياسي الذي يتمتع به اليهود في البلدان الأخرى. وسأكون ممتناً إذا ما أحطتم اتحاد الهيئات الصهيونية علماً بهذا التصريح".

المخلص

آرثر بلفور

صك الانتداب على فلسطين

"أعلن مشروعه من قبل عصبة الأمم المتحدة بتاريخ 6 يوليو 1921، وتم المصادقة عليه في 24 يوليو سنة 1922، ووضع موضع التنفيذ في 29 سبتمبر"

المقدمة

مجلس عصبة الأمم:

لما كانت دول الحلفاء الكبرى قد وافقت على أن يعهد بإدارة فلسطين التي كانت تابعة فيما مضى للمملكة العثمانية بالحدود التي تعينها تلك الدول إلى دولة منتدبة تختارها الدول المشار إليها تنفيذاً لنصوص المادة 22 من ميثاق عصبة الأمم.

ولما كانت دول الحلفاء قد وافقت على أن تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن تنفيذ التصريح الذي أصدرته في الأصل حكومة صاحب الجلالة البريطانية في اليوم الثاني من شهر تشرين الثاني، قد وافقت أيضاً على أن تكون الدول المنتدبة مسؤولة عن تنفيذ التصريح الذي أصدرته في الأصل حكومة صاحب الجلالة البريطانية في اليوم الثاني من شهر تشرين الثاني سنة 1917، وأقرته الدول المذكورة لصالح إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، على أن يفهم جلياً أنه لن يوتى بعمل من شأنه أن يضر بالحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية الموجودة الآن في فلسطين، أو بالحقوق أو الوضع السياسي مما يتمتع به اليهود في أية بلاد أخرى.

ولما كان قد اعترف بذلك بالصلة التاريخية التي تربط الشعب اليهودي بفلسطين، وبالسبب التي تبعث على إعادة إنشاء وطنهم القومي في تلك البلاد.

ولما كانت دول الحلفاء قد اختارت صاحب الجلالة البريطانية ليكون منتدباً على فلسطين.

ولما كان الانتداب على فلسطين قد صيغ في النصوص التالية وعرض على مجلس عصبة الأمم لإقراره، ولما كان صاحب الجلالة البريطانية قد قبل الانتداب على فلسطين، وتعهد بتنفيذه بالنيابة عن عصبة الأمم طبقاً للنصوص والشروط التالية.

ولما كانت الفقرة الثامنة من المادة (22) المتقدمة الذكر تنص على أن درجة السلطة أو السيطرة أو الإدارة التي تمارسها الدولة المنتدبة، سيحددها بصراحة مجلس عصبة الأمم، إذا لم يكن هناك اتفاق سابق بشأنها بين أعضاء عصبة الأمم.

لذلك، فإن مجلس عصبة الأمم بعد تأييده الانتداب المذكور يحدد شروطه ونصوصه بما يلي:

المادة الأولى:

يكون للدولة المنتدبة السلطة الفعلية في التشريع والإدارة، باستثناء ما يكون قد قيد في نصوص هذا الصك.

المادة الثانية:

تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن وضع البلاد في أحوال سياسية وإدارية واقتصادية تضمن إنشاء الوطن القومي اليهودي، وفقاً لما جاء بيانه في ديباجة هذا الصك، وترقية مؤسسات الحكم الذاتي وتكون مسؤولة أيضاً عن صيانة الحقوق المدنية والدينية لجميع سكان فلسطين بقطع النظر عن الجنس والدين.

المادة الثالثة:

يترتب على الدولة المنتدبة أن تعمل على تشجيع الاستقلال المحلي على قدر ما تسمح به الظروف.

المادة الرابعة:

يعترف بوكالة يهودية ملانمة كهينة عمومية لإسداء المشورة إلى إدارة فلسطين، والتعاون معها في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وغير ذلك من الأمور التي قد تؤثر في إنشاء الوطن القومي اليهودي، ومصالح السكان اليهود في فلسطين؛ ولتساعد وتشارك في ترقية البلاد على أن يكون ذلك خاضعاً دوماً لمراقبة الإدارة.

يعترف بالجمعية الصهيونية كوكالة ملانمة ما دامت الدولة المنتدبة ترى أن تأليفها ودستورها يجعلانها صالحة ولانقة لهذا الغرض، ويترتب على الجمعية الصهيونية، أن تتخذ ما يلزم من التدابير بعد استشارة حكومة صاحب الجلالة البريطانية؛ للحصول على معونة جمع اليهود الذين يبغون المساعدة في إنشاء الوطن اليهودي.

المادة الخامسة:

تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن ضمان عدم التنازل عن أي جزء من أراضي فلسطين إلى حكومة دولة أجنبية، وعدم تأجيرها إلى تلك الحكومة، أو وضعه تحت تصرفها بأية صورة أخرى.

المادة السادسة:

على إدارة فلسطين مع ضمان عدم إلحاق الضرر بحقوق ووضع فئات الأهالي الأخرى، أن تسهل هجرة اليهود في أحوال ملانمة، وأن تشجع- بالتعاون مع الوكالة اليهودية المشار إليها في المادة الرابعة- حشد اليهود في الأراضي الأميرية والأراضي الموات غير المطلوبة للمقاصد

العمومية.

المادة السابعة:

تتولى إدارة فلسطين مسؤولية سن قانون للجنسية، ويجب أن يشتمل ذلك القانون على نصوص تسهل اكتساب الجنسية الفلسطينية لليهود الذين يتخذون فلسطين مقاماً دائماً لهم.

المادة الثامنة:

إن امتيازات وحصانات الأجانب، بما فيها مزايا الحكم القنصلية والحماية التي يتمتع بها الرعايا الأجانب في السابق؛ بحكم الامتيازات أو العرف في المملكة العثمانية، لا تكون نافذة في فلسطين.

غير أنه متى انتهى أجل الانتداب، تعاد هذه الامتيازات في الحال برمتها، أو مع التعديل الذي يكون قد تم الاتفاق عليه بين الدول صاحبة الشأن، إلا إذا سبق للدول التي كان رعاياها يتمتعون بالامتيازات المذكورة في أول آب سنة 1914، أن تنازلت عن حق استرجاع تلك الامتيازات، أو وافقت على عدم تطبيقها لأجل مسمى.

المادة التاسعة:

تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن جعل النظام القضائي القائم في فلسطين ضامناً تمام الضمان لحقوق الأجانب والوطنيين على السواء. ويكون احترام الأحوال الشخصية والمصالح الدينية لمختلف الشعوب والطوائف مضموناً تمام الضمان، أيضاً بصورة خاصة تكون إدارة الأوقاف خاضعة للشرائع الدينية وشروط الواقفين.

المادة العاشرة:

تكون المعاهدات المبرمة بين الدول المنتدبة وسائر الدول الأجنبية بشأن تسليم المجرمين مرعية الإجراء في فلسطين، إلى أن تعقد اتفاقات خاصة بذلك فيما يتعلق بفلسطين.

المادة الحادية عشرة:

تتخذ إدارة فلسطين جميع ما يلزم من التدابير؛ لصون مصالح الجمهور، فيما يتعلق بترقية البلاد وعمرانها، ويكون لها السلطة في وضع ما يلزم من الأحكام لاستهلاك أي مورد من موارد الطبيعة، أو الأعمال والمنافع العمومية الموجودة في البلاد، أو التي ستؤسس فيما بعد، أو السيطرة عليها، بشرط مراعاة الالتزامات التي قبلتها الدولة المنتدبة على نفسها.

ويترتب عليها أن توجد نظاماً للأراضي يلائم احتياجات البلاد، مراعية في ذلك- من بين الأمور الأخرى- الرغبة في تشجيع حشد السكان في الأراضي وتكثيف الزراعة.

ويمكن لإدارة البلاد أن تتفق مع الوكالة اليهودية- المذكورة في المادة الرابعة- على أن تقوم هذه الوكالة بإنشاء أو تسيير الأشغال والمصالح والمنافع العمومية، وترقية مرافق البلاد الطبيعية بشروط عادلة ومنصفة، ما دامت الإدارة لا تتولى هذه الأمور مباشرة بنفسها. غير أن كل اتفاق كهذا، يجب أن يشترط فيه ألا تتجاوز نسبة الأرباح التي توزعها الوكالة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، مقدار الفائدة المعقولة التي يعود بها رأس المال المستثمر، وإن كل ما يزيد على الفائدة من الأرباح، يجب أن يستخدم لما فيه نفع البلاد على الوجه الذي توافق عليه الإدارة.

المادة الثانية عشرة:

يعهد إلى الدولة المنتدبة بالإشراف على علاقات فلسطين الخارجية، وحق إصدار البراءة إلى القناصل الذين تعينهم الدول الأجنبية، ويكون لها الحق أيضاً في أن تشمل رعايا فلسطين، وهم خارج حدود منطقتها بحماية سفرانها وقناصلها.

المادة الثالثة عشرة:

تضطلع الدولة المنتدبة بجميع المسؤوليات المتعلقة بالأماكن المقدسة، والمباني أو المواقع الدينية في فلسطين، بما في ذلك مسؤولية الحفاظ على الحقوق الموجودة، وضمان الوصول إلى الأماكن المقدسة والمباني والمواقع الدينية، وحرية العبادة، مع المحافظة على مقتضيات النظام العام والآداب العامة. وتكون الدولة المنتدبة مسؤولة أمام عصبة الأمم- دون سواها- عن كل ما يتعلق بذلك، بشرط ألا تتحول نصوص هذه المادة دون اتفاق الدولة المنتدبة مع إدارة البلاد على ما تراه الدولة المنتدبة ملائماً لتنفيذ نصوص هذه المادة، وبشرط، ألا يفسر شئ من هذا الص، تفسيراً يخول الدولة المنتدبة، سلطة التعرض أو التدخل في نظام إدارة المقامات الإسلامية المقدسة الصرفة المصونة حصانتها.

المادة الرابعة عشرة:

تؤلف الدولة المنتدبة لجنة خاصة لدرس وتحقيق وتقرير الحقوق والادعاءات المتعلقة بالأماكن المقدسة، والحقوق والادعاءات المتعلقة بالطوائف الدينية المختلفة في فلسطين، وتعرض طريقة اختيار هذه اللجنة، وقوامها ووظائفها على مجلس عصبة الأمم لإقرارها، ولا تعين اللجنة ولا تقوم بوظائفها دون موافقة المجلس المذكور.

المادة الخامسة عشرة:

يترتب على الدولة المنتدبة، أن تضمن جعل الحرية الدينية التامة وحرية القيام بجميع شعائر العبادة مكفولتين للجميع، بشرط المحافظة على النظام العام والآداب العامة فقط، ويجب ألا يكون ثمة تمييز مهماً كان نوعه بين سكان فلسطين على أساس الجنس أو الدين أو اللغة، وألا يحرم شخص من دخول فلسطين بسبب معتقده الديني فقط.

ويجب ألا تحرم أية طائفة كانت من حق صيانة مدارسها الخاصة لتعليم أبنائها بلغتها الخاصة،
وَألا تنتقص من هذا الحق ما دام ذلك مطابقاً لشروط التعليم العمومية التي قد تفرضها الإدارة
المادة السادسة عشرة:

تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن ممارسة ما يقتضيه أمر المحافظة على النظام العام والحكم
المنظم من الإشراف على الهيئات الدينية والجزئية التابعة لجميع الطوائف المذهبية في
فلسطين، ومع مراعاة هذا الشرط، لا يجوز أن تتخذ في فلسطين تدابير من شأنها إعاقة هذه
الهيئات، أو التعرض لها، أو إظهار التحيز ضد أي ممثل من ممثليها، أو عضو من أعضائها
بسبب دينه أو جنسيته.

المادة السابعة عشرة:

يجوز لإدارة فلسطين أن تنظم -على أساس التطوع - القوات اللازمة للمحافظة على السلام
والنظام، والقوات اللازمة للدفاع عن البلاد أيضاً، بشرط أن يكون خاضعاً لإشراف الدولة
المنتدبة، ولكن، لا يجوز لإدارة فلسطين أن تستخدم هذه القوات في غير الأغراض الآتفة
الذكر، إلا بموافقة الدولة المنتدبة، وفيما عدا ذلك، لا يجوز لإدارة فلسطين أن تولف أو أن
تستبقى أية قوة من القوات العسكرية أو البحرية أو الجوية.
ليس في هذه المادة ما يمنع إدارة فلسطين من الاشتراك في نفقات القوات التي تكون للدولة
المنتدبة في فلسطين.

ويحق للدولة المنتدبة في كل وقت أن تستخدم طرق فلسطين، وسككها الحديدية ومرافئها؛
لحركات القوات المسلحة ونقل الوقود والمهمات.

المادة الثامنة عشرة:

يجب على الدولة المنتدبة أن تضمن عدم التمييز في فلسطين بين رعايا أية دولة من الدول
الداخلية في عصبية الأمم (ومن جملة ذلك الشركات المؤلفة بحسب قوانين تلك الدول) ورعايا
الدول المنتدبة، أو رعايا أية دولة أجنبية أخرى في الأمور المتعلقة بالضرائب أو التجارة أو
الملاحة أو تعاطي البضائع أو المهن أو في معاملة السفن التجارية أو الطائرات المدنية، وكذلك
يجب ألا يكون هناك تمييز في فلسطين ضد البضائع أو المهن، أو في معاملة السفن التجارية أو
الطائرات المدنية، وكذلك يجب ألا يكون هناك تمييز في فلسطين ضد البضائع التي يكون أصلها
من بلاد من بلدان الدول المذكورة، أو تكون مرسلة إليها، وتطلق حرية مرور البضائع بطريق
(الترانسيت) عبر البلاد المشمولة بالانتداب بشروط عادلة.

ومع مراعاة ما تقدم، وسائر أحكام صك الانتداب هذا، يجوز لإدارة فلسطين أن تفرض-
بالتشاور مع الدولة المنتدبة- ما تراه ضرورياً من الضرائب والرسوم الجمركية، وأن تتخذ ما
تراه صالحاً من التدابير؛ لتنشيط ترقية المرافق الطبيعية في البلاد، وصيانة مصالح السكان

فيها، ويجوز لها أن تعقد بالتشاور مع الدول المنتدبة، اتفاقاً جمركياً خاصاً مع أية دولة من الدول التي كانت جميع أملاكها في سنة 1914، داخلة في تركيا الآسيوية أو شبه جزيرة العرب.

المادة التاسعة عشرة:

تضم الدول المنتدبة بالنيابة عن إدارة فلسطين إلى كل ميثاق من المواثيق الدولية العامة التي سبق عقدها، أو التي تعقد فيما بعد بموافقة عصابة الأمم بشأن الاتجار بالرقيق والاتجار بالسلاح والذخيرة أو بالمخدرات، أو فيما يتعلق بالمساواة التجارية وحرية مرور البضائع بطريق المتوسط (الترانسيت) والملاحة والطيران والمواصلات البريدية والبرقية وللاسلكية، أو بالمتلكات الأدبية والفنية والصناعية.

المادة العشرون:

تتعاون الدول المنتدبة بالنيابة عن إدارة فلسطين في تنفيذ كل سياسة مشتركة تقرها عصابة الأمم؛ لمنع انتشار الأمراض ومكافحتها بما في ذلك أمراض النباتات والحيوانات، بقدر ما تسمح به الأحوال الدينية والاجتماعية، وغيرها من الأحوال.

المادة الحادية والعشرون:

يترتب على الدولة أن تؤمن وضع وتنفيذ قانون خاص بالآثار القديمة على أساس القواعد المذكورة فيما يلي خلال الاثني عشر شهراً الأولى من هذا التاريخ، ويكون هذا القانون ضامناً لرعايا جميع الدول الداخلة في عصابة الأمم المساواة في المعاملة فيما يتعلق بالحفريات والتنقيبات الأثرية:

1- تعني عبارة (الآثار القديمة): كل ما أنشأته أو أنتجته أيدي البشر سنة 1700 ميلادية.

2- يسن التشريع المتعلق بحماية الآثار القديمة على أساس التشجيع لا التهديد، وكل من اكتشف أثراً دون أن يكون مزوداً بالتصريح المذكور في الفقرة الخامسة، وأبلغ الأمر إلى أحد موظفي الدائرة المختصة، يكافأ بمكافأة تتناسب مع قيمة ما اكتشفه.

3- لا يجوز بيع شئ من الآثار القديمة إلا للدائرة المختصة ما لم تتنازل تلك الدائرة عن شرائه، ولا يجوز إخراج أي شئ من الآثار القديمة من البلاد، إلا بموجب رخصة تصدير صادرة من تلك الدائرة.

4- كل من أتلف أو ألحق ضرراً بقطعة من الآثار القديمة عن سوء نية أو إهمال، يعاقب بالعقوبة المعينة.

5- يحظر إجراء الحفر أو التنقيب للبحث عن الآثار القديمة إلا بتصريح من الدائرة المختصة

ويغرم المخالف بغرامة مالية.

6- توضع شروط عادلة لنزع ملكية الأراضي ذات القيمة التاريخية أو الأثرية، سواء أكان نزع الملكية مؤقتاً أو دائماً.

7- يقتصر في إعطاء التصريح لإجراء الحفريات على الأشخاص الذين يقدمون أدلة كافية على خبرتهم في الآثار، ويترتب على إدارة فلسطين ألا تسير عند إعطاء هذه التصاريح على طريقة تؤدي إلى استثناء علماء أية أمة من الأمم من التراخيص بدون سبب مبرر.

8- يقسم ناتج الحفريات بين المكتشف والدائرة المختصة على أساس النسبة التي تعينها تلك الدائرة، فإذا تعذرت القسمة لأسباب علمية، يعطي للمكتشف تعويض عادل بدلاً من إعطائه قسماً من الآثار المكتشفة.

المادة الثانية والعشرون:

تكون الإنجليزية والعربية والعبرية اللغات الرسمية لفلسطين، وكل عبارة أو كتابة بالعربية وردت على طوابع أو عملة تستعمل في فلسطين، يجب ألا تكرر بالعبرية، وكل عبارة أو كتابة بالعبرية، يجب ألا تكرر بالعربية.

المادة الثالثة والعشرون:

تعترف إدارة فلسطين بالأيام المقدسة "الأعياد" عند كل طائفة من الطوائف في فلسطين أيام عطلة قانونية لأفراد تلك الطائفة.

المادة الرابعة والعشرون:

تقدم الدولة المنتدبة إلى عصابة الأمم تقريراً سنوياً، بصورة تقنع المجلس بتناول التدابير التي اتخذت أثناء تلك السنة؛ لتنفيذ نصوص الانتداب، وترسل نسخة من جميع الأنظمة والقوانين التي تسن أو تصدر أثناء تلك السنة مع التقرير.

المادة الخامسة والعشرون:

يحق للدولة المنتدبة بموافقة مجلس عصابة الأمم أن ترجئ أو توقف تطبيق ما تراه من هذه النصوص غير قابل للتطبيق على المنطقة الواقعة ما بين نهر الأردن والحد الشرقي لفلسطين، كما سيعين فيما بعد بالنسبة للأحوال المحلية السائدة في تلك المنطقة، وأن تتخذ ما تراه ملائماً من التدابير؛ لإدارة تلك المنطقة وفقاً لأحوالها المحلية، بشرط ألا يوتي بعمل لا يتفق مع أحكام المواد 15، 16، 18.

المادة السادسة والعشرون:

توافق الدولة المنتدبة على إنه إذا وقع خلاف بينها وبين عضو آخر من أعضاء عصبة الأمم حول تفسير نصوص صك الانتداب أو تطبيقها وتعذر حله بالمفاوضات، يعرض على محكمة العدل الدولية الدائمة المنصوص عليها في المادة الرابعة عشرة من ميثاق عصبة الأمم.

المادة السابعة والعشرون:

أن كل تعديل يجري في شروط هذا الانتداب، يجب أن يكون مقترناً بموافقة مجلس عصبة الأمم.

المادة الثامنة والعشرون:

في حالة انتهاء الانتداب الممنوح للدولة المنتدبة بموجب هذا الصك، يتخذ مجلس عصبة الأمم ما يراه ضرورياً من التدابير؛ لصون استمرار الحقوق المؤمنة بموجب المادتين 13،14 على الدوام بضمان العصبة، ويستعمل نفوذه لأن يكفل بضمان الجمعية، احترام حكومة فلسطين للالتزامات المالية التي تحملتها إدارة فلسطين بصورة مشروعة في عهد الانتداب احتراماً تاماً، وفي جملة ذلك، حقوق الموظفين في رواتب التقاعد والمكافآت.

المصدر:

دائرة شؤون المغتربين/ منظمة التحرير الفلسطينية.

نص قرار التقسيم رقم 181 لعام 1947

(أ) إن الجمعية العامة:

وقد عقدت دورة استثنائية بناء على طلب السلطة المنتدبة؛ لتأليف لجنة خاصة، وتكليفها الإعداد للنظر في مسألة حكومة فلسطين المستقلة في الدورة العادية الثانية..

وقد ألفت لجنة خاصة، وكلفتها التحقيق في جميع المسائل والقضايا المتعلقة بقضية فلسطين، وإعداد اقتراحات لحل المشكلة..

وقد تلقت وبحثت في تقرير اللجنة الخاصة، بما في ذلك عدد من التوصيات الاجتماعية، ومشروع تقسيم مع اتحاد اقتصادي أقرته أكثرية اللجنة الخاصة..

تعتبر أن من شأن الوضع الحالي في فلسطين، إيقاع الضرر بالمصلحة العامة والعلاقات الودية بين الأمم.

تأخذ علماً بتصريح سلطة الانتداب، بأنها تسعى لإتمام جلانها عن فلسطين في 1 أغسطس 1948.

توصي المملكة المتحدة- بصفتها السلطة المنتدبة على فلسطين- وجميع أعضاء الأمم المتحدة الآخرين، فيما يتعلق بحكومة فلسطين المستقلة، بتبني مشروع التقسيم والاتحاد الاقتصادي المرسوم أدناه وتنفيذه

وتطلب:

أ- أن يتخذ مجلس الأمن الإجراءات الضرورية، كما هي مبينة في الخطة، من أجل تنفيذها.

ب- أن ينظر مجلس الأمن - إذا كانت الظروف خلال الفترة الانتقالية تقتضي مثل ذلك النظر- فيما إذا كان الوضع في فلسطين يشكل تهديداً للسلام، فإذا قرر مجلس الأمن وجود مثل هذا التهديد وجب عليه في سبيل المحافظة على السلم والأمن الدوليين، أن يضيف إلى تفويض الجمعية العامة اتخاذ إجراءات تمنح لجنة الأمم المتحدة - تمشياً مع المادتين 39 و41 من الميثاق وكما هو مبين في هذا القرار- سلطة الاضطلاع في فلسطين بالمهام المنوطة بها في هذا القرار.

ج- أن يعتبر مجلس الأمن كل محاولة لتغيير التسوية التي ينطوي عليها هذا القرار بالقوة تهديداً للسلام، أو خرقاً له، أو عملاً عدوانياً، وذلك بحسب المادة 39 من الميثاق.

د- أن يبلغ مجلس الوصاية بمسؤولياته التي تنطوي عليها هذه الخطة.

تدعو سكان فلسطين إلى القيام من جانبهم بالخطوات اللازمة لتحقيق هذه الخطة.

تتأشد جميع الحكومات والشعوب، أن تحجم عن القيام بأي عمل يحتمل أن يعيق هذه التوصيات أو يؤخر تنفيذها.

تفوض الأمين العام تغطية نفقات السفر والمعيشة لأعضاء اللجنة المشار إليها في الجزء الأول، القسم ب، الفقرة (1) أدناه، وذلك بناء على الأساس والصورة اللذين يراهما ملائمين في هذه الظروف، وتزويد اللجنة بالموظفين اللازمين للمساعدة على الاضطلاع بالمهام التي عينتها الجمعية العامة له.

(ب) إن الجمعية العامة..

تفوض الأمين العام سحب مبلغ من صندوق رأس المال العامل لا يتجاوز مليوني دولار للأغراض المبينة في الفقرة الأخيرة من القرار المتعلق بحكومة فلسطين المستقلة.

خطة التقسيم مع الاتحاد الاقتصادي

الجزء الأول: دستور فلسطين وحكومتها المستقلة

(أ) إنهاء الانتداب: التقسيم والاستقلال:

1. ينتهي الانتداب على فلسطين في أقرب وقت ممكن، على ألا يتأخر في أي حال عن 1 أغسطس/ آب 1948.

2. يجب أن تجلو القوات المسلحة التابعة للسلطة المنتدبة عن فلسطين بالتدرج، ويتم الانسحاب في أقرب وقت ممكن على ألا يتأخر في أي حال عن 1 أغسطس/ آب 1948.

يجب أن تعلم السلطة المنتدبة اللجنة في أبكر وقت ممكن بنيتها إنهاء الانتداب والجلء عن كل منطقة.

تبذل السلطة المنتدبة أفضل مساعيها لضمان الجلء عن منطقة واقعة في أراضي الدولة اليهودية تضم ميناء بحرياً وأرضاً خلفية كافيين لتوفير تسهيلات لهجرة كبيرة، وذلك في أبكر موعد ممكن، على ألا يتأخر في أي حال عن 1 فبراير/ شباط 1948.

3. تنشأ في فلسطين الدولتان المستقلتان العربية واليهودية، والحكم الدولي الخاص بمدينة القدس المبين في الجزء الثالث من هذه الخطة، وذلك بعد شهرين من إتمام جلء القوات المسلحة التابعة للسلطة المنتدبة، على ألا يتأخر ذلك في أي حال عن 1 أكتوبر/ تشرين الأول 1948، أما حدود الدولة العربية والدولة اليهودية ومدينة القدس، فتكون كما وضعت في الجزأين الثاني والثالث أدناه.

4. تكون الفترة بين تبني الجمعية العامة توصيتها بشأن مسألة فلسطين وتوطيد استقلال الدولتين العربية واليهودية، فترة انتقالية.

(ب) خطوات تمهيدية للاستقلال:

1. تؤلف لجنة مكونة من ممثل واحد لكل دولة من خمس دول أعضاء، وتنتخب الجمعية العامة الأعضاء الممثلين في اللجنة على أوسع أساس ممكن، جغرافياً وغير جغرافياً

في الوقت الذي تسحب فيه السلطة المنتدبة قواتها المسلحة، تسلم إدارة فلسطين بالتدريج إلى اللجنة التي ستعمل وفق توصيات الجمعية العامة بتوجيه مجلس الأمن، وعلى السلطة المنتدبة أن تنسق إلى أبعد حد ممكن خططها للانسحاب، مع خطط اللجنة؛ لتسلم المناطق التي يتم الجلاء عنها وإدارتها.

2. في سبيل تنفيذ هذه المسؤولية الإدارية تخول اللجنة سلطة إصدار الأنظمة الضرورية واتخاذ الإجراءات الأخرى كما يقتضي الحال.

- على السلطة المنتدبة ألا تقوم بأي عمل يحول دون تنفيذ اللجنة للإجراءات التي أوصت بها الجمعية العامة، أو يعرقله، أو يؤخره

3. تمضي اللجنة لدى وصولها إلى فلسطين في تنفيذ الإجراءات لإقامة حدود الدولتين العربية واليهودية ومدينة القدس بحسب الخطوط العامة لتوصيات الجمعية العامة بشأن تقسيم فلسطين. على أن الحدود الموصوفة في الجزء الثاني من هذه الخطة، يجب تعديلها كقاعدة، بحيث لا تقسم حدود الدولة مناطق القرى ما لم تقتض ذلك أسباب ملحة.

4. تختار اللجنة وتنشئ في كل دولة- بأسرع ما يمكن، بعد التشاور مع الأحزاب الديمقراطية والمنظمات العامة الأخرى في الدولتين العربية واليهودية- مجلس حكومة مؤقتاً، وتسير أعمال مجلسي الحكومة المؤقتين العربي واليهودي، بتوجيه اللجنة العام.

إذا لم يكن في الإمكان اختيار مجلس حكومة مؤقت لأي من الدولتين في 1 أبريل/ نيسان 1948، أو إذا انتخب "المجلس" ولم يستطع الاضطلاع بمهامه، فعلى اللجنة أن تبلغ مجلس الأمن بالأمر؛ ليتخذ إزاء هذه الدولة التدابير التي يراها ملائمة، كما تبلغ الأمين العام به كي يحيط أعضاء الأمم المتحدة علماً بذلك.

5. مع مراعاة نصوص هذه التوصيات، يكون لكل من المجلسين في أثناء فترة الانتقال - بإشراف اللجنة- كامل السلطة في المناطق التابعة لها، وبنوع خاص السلطة في القضايا المتعلقة بالهجرة وتنظيم الأراضي.

6. يتسلم بالتدريج كل من المجلسين المؤقتين في كل دولة من اللجنة التي يعملان تحت إشرافها، كامل التبعات الإدارية لكل منهما خلال الفترة التي تنقضي بين إنهاء الانتداب وتثبيت استقلال الدولة.

7. توزع اللجنة إلى مجلسي الحكومة المؤقتين- لكل من الدولتين العربية واليهودية بعد تكوينهما- المضي في إنشاء أجهزة الحكومة الإدارية المركزية منها والمحلية.

8. يجند مجلس الحكومة المؤقت لكل دولة - في أقصر وقت ممكن- مليشيا مسلحة من سكان تلك الدولة تكون كافية في عددها للمحافظة على النظام الداخلي، وللحيلولة دون اشتباكات على الحدود.

يجب أن تكون هذه الميليشيا المسلحة في كل دولة - من أجل أغراض العمليات- تحت إمرة ضباط يهود أو عرب مقيمين في تلك الدولة؛ بيد أن السيطرة السياسية والعسكرية العامة على الميليشيا بما فيها اختيار قياداتها العليا، يجب أن تمارسها اللجنة.

9. يجري مجلس الحكومة المؤقت لكل دولة، انتخابات "الجمعية التأسيسية" على أسس ديمقراطية، بحيث لا يتأخر ذلك عن شهرين اثنين من انسحاب القوات المسلحة التابعة للسلطة المنتدبة.

يضع مجلس الحكومة المؤقت أنظمة الانتخاب في كل دولة، وتوافق عليها اللجنة، ويكون مؤهلاً لهذا الانتخاب في كل دولة من تجاوزت سنهم 18 عاماً، على أن يكونوا (أ) مواطنين فلسطينيين مقيمين في تلك الدولة، و(ب) عرباً ويهوداً مقيمين في الدولة، وإن لم يكونوا مواطنين فلسطينيين، ولكنهم وقعوا قبل الاقتراع بياناً أعربوا فيه عن نيتهم أن يصبحوا مواطنين في تلك الدولة.

يحق للعرب واليهود المقيمين في مدينة القدس ممن وقعوا بياناً أعربوا فيه عن نيتهم أن يصبحوا مواطنين، والعرب في الدولة العربية واليهود في الدولة اليهودية، أن يقترعوا في الدولتين العربية واليهودية بالترتيب المذكور.

يمكن للنساء أن يقترعن، وأن ينتخبن للجمعية التأسيسية.

في أثناء الفترة الانتقالية لا يسمح ليهودي بأن يجعل إقامته في منطقة الدولة العربية المقترحة، ولا لعربي بأن يجعل إقامته في منطقة الدولة اليهودية المقترحة، إلا بإذن خاص من اللجنة.

10. تضع الجمعية التأسيسية لكل دولة مسودة دستور ديمقراطي، وتختار حكومة مؤقتة لتخلف مجلس الحكومة المؤقت الذي عينته اللجنة. ويضم دستوري الدولتين، الفصلين الأول والثاني من التصريح المذكور في القسم (ج) أدناه، ويحويان- في جملة ما يحويان- أحكاماً لما يلي:

أ- تأسيس هيئة تشريعية في كل دولة، تنتخب بالتصويت العام، وبالاقتراع السري، على أساس التمثيل النسبي؛ وهيئة تنفيذية مسؤولة أمام الهيئة التشريعية.

ب- تسوية جميع الخلافات الدولية التي قد تصبح الدولة طرفاً فيها، بالوسائل السلمية وبطريقة لا تعرض السلام والأمن والعدل الدولي للخطر.

ج- قبول التزام الدولة بالامتناع في علاقاتها الدولية عن التهديد بالقوة، أو استعمالها ضد الوحدة الإقليمية والاستقلال السياسي لأية دولة، أو بأية وسيلة أخرى تناقض هدف الأمم المتحدة.

د- أن تكفل الدولة لكل شخص- وبغير تمييز- حقوقاً متساوية في الشؤون الدينية والمدنية والاقتصادية، والتمتع بحقوق الإنسان وبالحرية الأساسية، بما في ذلك حرية العبادة، وحرية استعمال اللغة التي يريدها، وحرية الخطابة والنشر والتعليم وعقد الاجتماعات وإنشاء الجمعيات.

هـ- المحافظة على حرية المرور والزيارة لجميع سكان ومواطني الدولة الأخرى في فلسطين ومدينة القدس، ويخضع ذلك لاعتبارات الأمن القومي، على أن تضبط كل دولة الإقامة ضمن حدودها.

11. تعين اللجنة لجنة اقتصادية تحضيرية من ثلاثة أعضاء؛ لوضع ما يمكن من ترتيبات للتعاون الاقتصادي؛ بغية إنشاء الاتحاد الاقتصادي والمجلس الاقتصادي المشترك، كما هو مبين في القسم (د) أدناه، وذلك في أسرع وقت ممكن.

12. في أثناء الفترة ما بين تبني الجمعية العامة التوصيات المتعلقة بمسألة فلسطين، وبين إنهاء الانتداب؛ تحتفظ السلطة المنتدبة في فلسطين بالمسؤولية التامة عن إدارة المناطق التي لم تسحب منها قواتها المسلحة، وتساعد اللجنة السلطة المنتدبة على تنفيذ مهماتها.

13. ولضمان استمرار الخدمات الإدارية، ولضمان انتقال الإدارة برمتها - لدى انسحاب القوات المسلحة للسلطة المنتدبة- إلى المجلسين المؤقتين والمجلس الاقتصادي المشترك بالترتيب، العاملة تحت إشراف اللجنة، يجب أن تنتقل- بالتدرج، من السلطة المنتدبة إلى اللجنة - مسؤولية جميع مهمات الحكومة بما فيها المحافظة على القانون والنظام في المناطق التي انسحبت منها قوات الدولة المنتدبة.

14. تسترشد اللجنة في أعمالها، بتوصيات الجمعية العامة، وبالتعليمات التي قد يرى مجلس الأمن ضرورة إصدارها.

تصبح الإجراءات التي تتخذها اللجنة - ضمن توصيات الجمعية العامة- نافذة فوراً ما لم تكن اللجنة قد تسلمت قبل ذلك تعليمات مضادة من مجلس الأمن، وعلى اللجنة أن تقدم إلى مجلس الأمن تقريراً كل شهر عن حالة البلاد، أو أكثر من تقرير إذا كان ذلك مرغوباً فيه.

15. ترفع اللجنة تقريرها النهائي إلى الدورة العادية المقبلة للجمعية العامة وإلى مجلس الأمن، في الوقت نفسه.

(ج) تصريح:

ترفع الحكومة المؤقتة في كل دولة مقترحة قبل الاستقلال تصريحاً إلى الأمم المتحدة يتضمن في جملة ما يتضمنه، النصوص التالية:

حكم عام:

تعتبر الشروط التي يتضمنها التصريح قوانين أساسية للدولة؛ فلا يتعارض قانون أو نظام أو إجراء رسمي مع هذه الشروط أو يتدخل فيها، ولا يقدم عليها أي قانون أو نظام أو إجراء رسمي.

الفصل الأول

الأماكن المقدسة والأبنية والمواقع الدينية:

1- لا تنكر أو تمس الحقوق القائمة المتعلقة بالأماكن المقدسة والأبنية والمواقع الدينية.

2. فيما يختص بالأماكن المقدسة، تضمن حرية الوصول والزيارة والمروور بما ينسجم مع الحقوق القائمة، لجميع المقيمين والمواطنين في الدولة الأخرى وفي مدينة القدس، وكذلك للأجانب دون تمييز في

الجنسية؛ على أن يخضع ذلك لمتطلبات الأمن القومي والنظام العام واللياقة. كذلك تضمن حرية العبادة بما ينسجم مع الحقوق القائمة، على أن يخضع ذلك لصيانة النظام العام واللياقة.

3. تصان الأماكن المقدسة والأبنية والمواقع الدينية، ولا يسمح بأي عمل يمكن أن يمس بطريقة من الطرق صفتها المقدسة، فإذا بدا للحكومة في أي وقت أن أي مكان مقدس أو مبنى أو موقع ديني معين بحاجة إلى ترميم عاجل، جاز للحكومة أن تدعو الطائفة أو الطوائف المعنية إلى إجراء الترميم، وإذا لم يتخذ إجراء خلال وقت معقول، أمكن للحكومة أن تجريه بنفسها على نفقة الطائفة أو الطوائف المعنية.

4. لا تفرض ضريبة على أي مكان مقدس أو مبنى أو موقع ديني، كان معقياً منها في تاريخ إنشاء الدولة.

يجب ألا يحدث أي تغيير في وقع هذه الضريبة يكون من شأنه التمييز بين مالكي أو قاطني الأماكن المقدسة أو الأبنية أو المواقع الدينية، أو يكون من شأنه وضع هؤلاء المالكين أو القاطنين في موضع أقل شأنًا بالنسبة إلى الوقع العام للضريبة مما كان عليه حالهم وقت تبني توصيات الجمعية.

5. يكون لحاكم مدينة القدس، الحق في تقرير ما إذا كانت أحكام دستور الدولة المتعلقة بالأماكن المقدسة والأبنية والمواقع الدينية، ضمن حدود الدولة، والحقوق الدينية المختصة بها، تطبق وتحترم بصورة صحيحة؛ وله أن يثبت على أساس الحقوق القائمة، الخلافات التي قد تنشأ بين الطوائف الدينية المختلفة، أو من طقوس طائفة دينية واحدة بالنسبة إلى هذه الأماكن والأبنية والمواقع. ويجب أن يلقي الحاكم تعاوناً تاماً، ويتمتع بالامتيازات والحصانات الضرورية للاضطلاع بمهامه في الدولة.

الفصل الثاني

الحقوق الدينية وحقوق الأقليات:

1. تكون حرية العقيدة والممارسة الحرة لجميع طقوس العبادة المتفقة مع النظام العام والآداب الحسنة، مضمونة للجميع.

2. لا يجوز التمييز بين السكان بأي شكل من الأشكال، بسبب الأصل أو الدين أو اللغة أو الجنس.

3. يكون لجميع الأشخاص الخاضعين لولاية الدولة الحق في حماية القانون.

4. يجب احترام القانون العائلي، والأحوال الشخصية لمختلف الأقليات، وكذلك مصالحها الدينية، بما في ذلك الأوقاف.

5. باستثناء ما يتطلبه حفظ النظام وحسن الإدارة، لن يتخذ أي تدبير من شأنه أن يعيق أو يتدخل في نشاط المؤسسات الدينية أو الخبرات لجميع المذاهب، أو يجحف بحقوق أي ممثل لهذه المؤسسات أو عضو فيها بسبب الدين أو القومية.

6. تؤمن الدولة للأقلية العربية أو اليهودية القدر الكافي من التعليم الابتدائي والثانوي بلغتها، ووفق تفاليدها الثقافية.

ولن ينكر حق كل طائفة في الاحتفاظ بمدارسها لتعليم أبنائها بلغتها الخاصة ما دامت تلتزم بمقتضيات التعليم العامة التي قد تفرضها الدولة؛ أما مؤسسات التعليم الأجنبية، فتداوم على نشاطها على أساس حقوقها القائمة.

7. لن تفرض أية قيود على حرية أي مواطن في استعمال أية لغة في المحادثات الخاصة أو في التجارة أو الدين أو الصحافة أو المنشورات- على أنواعها - أو في الاجتماعات العامة.

8. لا يجوز أن يسمح بنزع ملكية أي أرض تخص عربياً في الدولة اليهودية أو يهودياً في الدولة العربية إلا للمنفعة العامة، وفي جميع الحالات يجب دفع تعويض كامل (وبالمقدار الذي تحدده المحكمة العليا) وأن يتم الدفع قبل تجريد المالك من أرضه.

الفصل الثالث

المواطنة والاتفاقيات الدولية والالتزامات المالية:

1- المواطنة: (Citizenship)

إن المواطنين الفلسطينيين المقيمين في فلسطين خارج مدينة القدس، والعرب واليهود المقيمين في فلسطين خارج مدينة القدس- وهم غير حانزين على الجنسية الفلسطينية- يصبحون مواطنين في الدولة التي يقيمون فيها، ويتمتعون بالحقوق المدنية والسياسية جميعها بمجرد الاعتراف باستقلال الدولة؛ ويجوز لكل شخص تجاوز الثامنة عشرة من العمر خلال سنة من يوم الاعتراف باستقلال الدولة التي يقيم فيها، أن يختار جنسية الدولة الأخرى شرط ألا يكون لأي عربي يقيم في الإقليم العربي المقترح، الحق في اختيار جنسية الدولة اليهودية المقترحة، وألا يكون لأي يهودي يقيم في الدولة اليهودية المقترحة الحق في اختيار جنسية الدولة العربية المقترحة، وكل شخص يمارس حق الاختيار هذا يعتبر أنه في الوقت ذاته قد أجرى الاختيار بالنسبة إلى زوجته وأولاده الذين هم دون الثامنة عشرة من العمر.

ويجوز للعرب المقيمين في إقليم الدولة اليهودية المقترحة، ولليهود المقيمين في إقليم الدولة العربية المقترحة، الذين وقعوا تصريحاً برغبتهم في اختيار جنسية الدولة الأخرى، أن يشتركوا في انتخابات الجمعية التأسيسية لهذه الدولة، ولكن ليس في انتخابات الجمعية التأسيسية للدولة التي يقيمون فيها.

2- الاتفاقيات الدولية:

أ- تربط الدولة بجميع المعاهدات والاتفاقيات الدولية ذات الصفة العامة والخاصة التي قد أصبحت فلسطين طرفاً فيها، وعلى الدولة أن تحترم هذه المعاهدات والاتفاقيات طوال المدة المقررة لمدى عهدها، مع عدم الإخلال بأي حق في الإنهاء قد تنص عليه هذه الاتفاقيات.

ب- كل نزاع بشأن إمكان تطبيق الاتفاقيات أو المعاهدات الدولية، التي وقعتها أو انضمت إليها حكومة الانتداب نيابة عن فلسطين أو بشأن استمرار صحتها، يرفع إلى محكمة العدل الدولية، وفق أحكام نظام المحكمة.

-3- الالتزامات المالية:

أ- على الدولة أن تحترم وتنفذ جميع أنواع الالتزامات المالية التي أخذتها الدولة المنتدبة على عاتقها، نيابة عن فلسطين في أثناء ممارستها الانتداب والتي تعترف بها الدولة، وهذا الشرط يشمل حق الموظفين في مرتبات التقاعد والتعويضات والمكافآت.

ب- تفي الدولة- عن طريق اشتراكها في المجلس الاقتصادي المختلط- بتلك الفئة من الالتزامات التي تشمل عموم فلسطين، وتفي بصورة فردية بتلك التي يمكن التفاهم عليها وتوزيعها بالعدل بين الدولتين.

ج- يجب إنشاء "محكمة ادعاءات (Court of Claims)" تابعة للمجلس الاقتصادي المشترك، ومكونة من عضو تعينه منظمة الأمم المتحدة، ومن ممثل للمملكة المتحدة وممثل للدولة ذات الشأن، ويرفع إلى هذه المحكمة كل نزاع بين المملكة المتحدة، وهذه الدولة خاص بالمطالب غير المعترف بها من قبل هذه الأخيرة.

د- تبقى الامتيازات التجارية الممنوحة بالنسبة إلى أي جزء من فلسطين قبل موافقة الجمعية العامة على القرار، صالحة وفق شروطها ما لم تعدل بطريق الاتفاق بين صاحب الامتياز والدولة.

الفصل الرابع

أحكام متنوعة:

1. تضمن الأمم المتحدة، أحكام الفصلين الأول والثاني من التصريح، ولا يجري عليها أي تعديل دون موافقة الجمعية العامة للأمم المتحدة؛ ويحق لأي عضو في الأمم المتحدة أن ينبه الجمعية العامة إلى أي خرق لهذه البنود، أو إلى خطر خرقها، ويجوز للجمعية العامة بناء على ذلك أن توصي بما تراه ملائماً للظروف.

2. يحال كل خلاف متعلق بتطبيق هذا التصريح أو تفسيره إلى محكمة العدل الدولية - بناء على طلب أحد الطرفين- ما لم يتفق الطرفان على أسلوب تسوية آخر.

(د) الاتحاد الاقتصادي والعبور:

1. يشترك مجلس الحكومة المؤقت لكل دولة في وضع مشروع اتحاد اقتصادي، وعبور (ترانزيت). وتحرر اللجنة المنصوص عليها في الفقرة 1 من القسم ب نص هذا المشروع منقعة- إلى أبعد مدى ممكن- بمشورة ومعاونة المؤسسات والهيئات الممثلة لكل من الدولتين، ويجب أن يتضمن مسائل أخرى ذات نفع مشترك، وإن لم يتم اتفاق المجلسين الحكوميين المؤقتين على هذا المشروع حتى أول أبريل/ نيسان 1948، فإن اللجنة ستقوم بوضعه.

الاتحاد الاقتصادي الفلسطيني

2. تكون للاتحاد الاقتصادي الفلسطيني الأهداف التالية:

- أ- إيجاد وحدة جمركية.
 - ب- إقامة نظام نقدي مشترك، يتضمن سعر صرف واحد.
 - ج- إدارة السكك الحديدية والطرق المشتركة بين الدولتين، ومرافق البريد والبرق والهاتف والموانئ والمطارات المستعملة في التجارة الدولية، على أساس من عدم التمييز في سبيل المصلحة العامة.
 - ح- الإنماء الاقتصادي المشترك، وخصوصاً فيما يتعلق بالري واستصلاح الأراضي وصيانة التربة.
 - خ- تمكين الدولتين ومدينة القدس من الوصول إلى المياه ومصادر الطاقة، على أساس من عدم التمييز.
3. ينشأ مجلس اقتصادي مشترك يتكون من ثلاثة ممثلين لكل من الدولتين، ومن ثلاثة أعضاء أجانب يعينهم المجلس الاقتصادي والاجتماعي لمنظمة الأمم المتحدة، ويعين الأعضاء الأجانب أول مرة لفترة ثلاث سنوات، ويمارسون وظائفهم بصفتهم الشخصية وليس كممثلين لدول.
4. تكون وظيفة المجلس الاقتصادي المشترك، تنفيذ التدابير اللازمة لبلوغ أهداف الاتحاد الاقتصادي بطريقة مباشرة أو بالانتداب، ويفوض جميع سلطات التنظيم والإدارة اللازمة لأداء مهمته.
5. تتعهد الدولتان بتنفيذ قرار المجلس الاقتصادي المشترك، وتؤخذ قراراته بالأكثرية.
6. يجوز للمجلس- في حال تقصير إحدى الدولتين في إجراء العمل اللازم - أن يقرر بأكثرية ستة من أعضائه، حبس جزء ملائم من الحصة التي تعود إلى الدولة المذكورة من عائدات الجمارك، بموجب الاتحاد الاقتصادي، فإن تمادت الدولة في عدم التعاون، يجوز للمجلس أن يقرر بالأكثرية البسيطة، اتخاذ ما يراه ملائماً من العقوبات، بما في ذلك التصرف في الأموال التي يكون احتبسها.
7. تكون وظيفة المجلس - فيما يتعلق بالإنماء الاقتصادي- تخطيط برامج مشتركة بين الدولتين ودراساتها وتشجيعها، ولكن لا يجوز له تنفيذ هذه المشاريع بغير موافقة الدولتين وموافقة مدينة القدس في حال تأثرها مباشرة بمشروع الإنماء.
8. فيما يتعلق بالنظام النقدي المشترك، يكون إصدار العملات المتداولة في الدولتين وفي مدينة القدس تحت سلطة المجلس الاقتصادي المشترك، الذي يكون سلطة الإصدار الوحيدة والذي يحدد الاحتياطي الذي يحتفظ به كضمان لهذه العملات.
9. يجوز لكل دولة - بما يتفق مع البند 2 (ب) أعلاه- أن تدير مصرفها المركزي الخاص، وأن تتحكم بسياساتها المالية والانتمائية وبايراداتها ونفقاتها من القطع الأجنبي، وبمنح رخص الاستيراد، وأن تقوم بعمليات مالية دولية، اعتماداً على انتمائها الذاتي؛ ويكون للمجلس الاقتصادي المشترك خلال السنتين التاليتين مباشرة لانتهاج الانتداب، سلطة اتخاذ جميع ما قد يلزم من تدابير كي يكون متوفراً لكل دولة -

في فترة مدتها اثنا عشر شهراً- مبلغ من القطع الأجنبي كاف لكي يضمن للإقليم ذاته مقداراً من البضائع والخدمات المستوردة لأجل الاستهلاك المحلي مساوٍ لمقدار من البضائع والخدمات التي استهلكها الإقليم خلال الاثني عشر شهراً المنتهية في 31 ديسمبر/ كانون الأول 1947، وذلك بالقدر الذي يسمح به مجموع الدخل من القطع الأجنبي، الذي تحصل عليه الدولتان من تصدير البضائع والخدمات، وشرط أن تتخذ كل دولة، التدابير الملائمة لصيانة مواردها الخاصة من القطع الأجنبي.

10. تتمتع كل دولة بجميع السلطات الاقتصادية غير الموكولة صراحة إلى المجلس الاقتصادي المشترك.

11. توضع تعريفات جمركية تترك حرية التجارة كاملة بين الدولتين، وكذلك بين الدولتين ومدينة القدس.

12. تضع جداول التعريفات لجنة خاصة للتعريفات مكونة من ممثلين متساوي العدد عن كل دولة من الدولتين، وتعرض على المجلس الاقتصادي المشترك للموافقة عليها بأكثرية الأصوات، وفي حال وقوع خلاف في لجنة التعريفات، فإن المجلس الاقتصادي المشترك يقوم بالتوسط في النقاط المتنازع عليها، كما يضع التعريفات بنفسه في حال عدم توصل لجنة التعريفات إلى وضع جدول للتعريفات في المهلة المحددة.

13. يكون لتكاليف البنود التالية الأولوية من دخل الجمارك وغيرها من بنود الدخل العام للمجلس الاقتصادي المشترك:

أ- نفقات المصالح الجمركية ومصاريف إدارة المصالح المشتركة.

ب- نفقات إدارة المجلس الاقتصادي المشترك.

د- الالتزامات المالية لإدارة فلسطين وهي:

أ- نفقات إدارة الدين العام.

ب- معاشات التقاعد التي تدفع حالياً، أو التي ستدفع في المستقبل، وفقاً للقوانين وعلى النطاق المنصوص عليه في البند (3) من الفصل الثالث أعلاه.

14. بعد تغطية هذه الالتزامات بنمانها، يوزع فائض الدخل من الجمارك والخدمات المشتركة على الصورة التالية:

تمنح مدينة القدس مبلغاً لا يقل عن 5% ولا يزيد على 10% ويوزع المجلس الاقتصادي المشترك الباقي بصورة عادلة على الدولتين، هادفاً المحافظة على مستوى معقول وملانم للخدمات الحكومية والاجتماعية في كلتا الدولتين، غير أنه لا يجوز أن تزيد حصة أي منهما على المقدار الذي ساهمت به في دخل الاتحاد الاقتصادي بأكثر من أربعة ملايين جنيه في السنة؛ ويجوز للمجلس الاقتصادي المشترك بعد انقضاء خمس سنوات، أن يعيد النظر في مبادئ توزيع الإيرادات المشتركة، مستلهما في ذلك اعتبارات العدالة.

15. تشترك الدولتان في عقد جميع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية الخاصة بالتعريفات الجمركية، وبمرافق المواصلات الموضوعة تحت سلطة المجلس الاقتصادي المشترك، وتلتزم الدولتان في هذه الأمور بأن تتصرفا طبقاً لقرار أكثرية المجلس الاقتصادي المشترك.

16. يبذل المجلس الاقتصادي المشترك جهده ليوفر لصادرات فلسطين، منفذاً عادلاً ومتساوياً إلى الأسواق العالمية.

17. على جميع المشاريع المدارة من المجلس الاقتصادي المشترك أن تدفع أجوراً عادلة على أساس واحد.

18. حرية المرور والزيارة: يتضمن التعهد أحكاماً تحفظ حرية المرور والزيارة لجميع سكان أو مواطني كلتا الدولتين ومدينة القدس ضمن اعتبارات الأمن، على أن تضبط كل دولة ومدينة القدس الإقامة داخل حدودها.

19. إنهاء التعهد وتعديله وتغييره: يبقى التعهد وأية اتفاقية صادرة عنه نافذين مدة عشر سنين، ويستمر كذلك حتى يطلب أي من الطرفين إنهاءه فينهي بعد ذلك بعامين.

20. لا يجوز خلال فترة السنوات العشر الأولى، تعديل هذا التعهد أو أية اتفاقية صادرة عنه، إلا بقبول كلا الطرفين وموافقة الجمعية العامة.

21. كل نزاع متعلق بتطبيق أو تفسير التعهد وأية اتفاقية صادرة عنه يرجع فيه - بناء على طلب أي من الفريقين- إلى محكمة العدل الدولية، ما لم يتفق الطرفان على وسيلة أخرى للتسوية.

(هـ) الموجودات:

1. توزع أموال إدارة فلسطين المنقولة بين الدولتين العربية واليهودية ومدينة القدس على أساس عادل، ويجب أن يجري التوزيع بواسطة لجنة الأمم المتحدة المذكورة في القسم (ب) بند (1) أعلاه، وتصبح الأموال غير المنقولة ملكاً للحكومة التي توجد هذه الأموال في إقليمها.

2. يجب على الدولة المنتدبة خلال الفترة التي تنقضي بين تاريخ تعيين لجنة الأمم المتحدة وانتهاء الانتداب أن تتشاور مع اللجنة في أي إجراء تفكر في اتخاذه، متضمناً تصفية أموال حكومة فلسطين والتصرف بها أو رهنها، مثل فائض الخزينة المتراكم، وبيع السندات التي أصدرتها الحكومة، وأراضي الدولة، وأية موجودات أخرى.

و- الدخول في عضوية الأمم المتحدة

عندما يصبح استقلال الدولة العربية أو اليهودية نافذاً - كما هو منصوص عليه في المشروع الحاضر- ويكون البيان والتعهد المنصوص عليهما في هذا المشروع قد وقعا من قبل الدولة، يصبح عندئذ من الملائم أن ينظر بعين العطف إلى طلب قبولها عضواً في الأمم المتحدة طبقاً للمادة (4) من ميثاق الأمم المتحدة.

الجزء الثاني: الحدود

أ- الدولة العربية

يحد منطقة الدولة العربية في الجليل الغربي من الغرب البحر الأبيض المتوسط، ومن الشمال حدود لبنان من رأس الناقورة إلى نقطة شمالي الصالحة، ومن هناك يسير خط الحدود في اتجاه الجنوب تاركاً منطقة الصالحة المبنية في الدول العربية، فيلاقي النقطة الواقعة في أقصى جنوبي هذه القرية، من ثم يتبع خط الحدود الغربية لقرى علما والريحانية طبطبه، ومنها يتبع خط الحد الشمالي لقرية ميرون، فيلتقي بخط حدود قضاء عكا/ صفد، ويتبع هذا الخط إلى نقطة غربي قرية السموعي، ويلاقيه مرة أخرى في نقطة في أقصى شمالي قرية الفراضية، ومن هناك يتبع خط حدود القضاء إلى طريق عكا/ صفد العام، ومن هنا يتبع الحدود الغربية لقرية كفر عنان حتى يصل خط حدود قضاء طبريا/ عكا، ماراً بغربي تقاطع عكا/ صفد ولوبيية/ كفر عنان، ومن الزاوية الجنوبية الغربية لقرية كفر عنان يتبع خط الحدود الغربية لقضاء طبريا إلى نقطة قريبة من خط الحدود بين قريتي المغار وعيلبون، ومن ثم يبرز إلى الغرب ليضم أكبر مساحة من الجزء الشرقي من سهل البطوف لازمة للخزان الذي اقترحه الوكالة اليهودية لري الأراضي إلى الجنوب والشرق.

تعود الحدود فتلقتي بحدود قضاء طبريا في نقطة على طريق الناصرة/ طبريا إلى الجنوب الشرقي من منطقة طرعان المبنية، ومن هناك تسير في اتجاه الجنوب، تابعة بادئ الأمر حدود القضاء، ثم مارة بين مدرسة خضوري الزراعية وجبل تابور إلى نقطة في الجنوب عند قاعدة جبل تابور، ومن هنا تسير إلى الغرب، موازية لخط التقاطع العرضي 230 إلى الزاوية الشمالية الشرقية من أراضي قرية تل عداشيم، ثم تسير إلى الزاوية الشمالية الغربية من هذه الأراضي ومنها تنعطف إلى الجنوب والغرب حتى تضم إلى الدولة العربية مصادر مياه الناصرة في قرية يافا، وحين تصل جنجار، تتبع حدود أراضي هذه القرية الشرقية والشمالية والغربية إلى زاويتها الجنوبية الغربية، ومن هناك تسير في خط مستقيم إلى نقطة على سكة حديد حيفا/ العفولة على الحدود ما بين قريتي ساريد والمجيدل، وهذه هي نقطة التقاطع.

تتخذ الحدود الجنوبية الغربية من منطقة الدولة العربية في الجليل خطأً من هذه النقطة ماراً نحو الشمال على محاذاة حدود ساريد وغفات الشرقية إلى الزاوية الشمالية الشرقية من نهلال، ماضياً من هناك عبر أراضي كفار هاحوريش إلى نقطة متوسطة على الحدود الجنوبية لقرية عيلوط، ومن ثم نحو الغرب محاذياً حدود تلك القرية إلى حدود بيت لحم الشرقية، ومنها نحو الشمال فالشمال الشرقي على حدودها الغربية إلى الزاوية الشمالية الشرقية من ولدهايم، ومن هناك جنوب الشمال الغربي عبر أراضي قرية شفا عمرو إلى الزاوية الجنوبية الشرقية من رامات يوحانان، ومن هنا يسير شمالاً فشمالاً شرقياً إلى نقطة على طريق شفا عمرو/ حيفا، إلى الغرب من اتصالها بطريق عيلين، ومن هناك يسير شمالاً شرقياً إلى نقطة على الحدود الجنوبية من طريق عيلين للبروة، ومن هناك يسير على تلك الحدود إلى أقصى نقطة غربية لها، ومنها ينعطف إلى الشمال فيمضي عبر أراضي قرية تمررة إلى أقصى زاوية شمالية غربية، وعلى محاذاة حدود جوليس الغربية حتى يصل إلى طريق عكا/ صفد، بعد ذلك يسير صوب الغرب حتى يصل إلى طريق عكا/ صفد إلى حدود منقطة الجليل/ حيفا، ومن هذه النقطة يتبع تلك الحدود إلى

البحر. تبدأ حدود منطقة السامرة واليهودية الجبلية على نهر الأردن في وادي المالح إلى الجنوب الشرقي من بيسان، وتسير نحو الغرب فتلتقي بطريق بيسان/ أريحا، ثم تتبع الجانب الغربي من ذلك الطريق في اتجاه شمالي غربي إلى ملتقى حدود أفضية بيسان ونابلس وجنين، ومن هذه النقطة تتبع حدود مقاطعة نابلس/ جنين في اتجاه الغرب إلى مسافة تبلغ نحو ثلاثة كيلومترات، ثم تنعطف نحو الشمال الغربي مارة بشرقي المنطقة المبنية من قرى جليون وفقوعة إلى حدود مقاطعتي جنين وبيسان في نقطة إلى الشمال الشرقي من نورس.

ومن هنا تسير بادئ الأمر نحو الشمال الغربي إلى نقطة شمالي المنطقة المبنية من زرعين، ثم شطر الغرب إلى سكة حديد العفولة/ جنين، ومن ثم في اتجاه شمالي غربي على طول خط حدود المنطقة إلى نقطة التقاطع على الخط الحديدي الحجازي. من هنا تتجه الحدود إلى الجنوب الغربي، بحيث تكون المنطقة المبنية وبعض أراضي خربة ليد ضمن الدولة العربية، ثم تقطع طريق حيفا/ جنين في نقطة على حدود المنطقة بين حيفا والسامرة إلى الغرب من المنسي، وتتبع هذه الحدود إلى أقصى نقطة جنوبي قرية البطيمات، ومن هنا تتبع الحدود الشمالية والشرقية لقرية عرعر ملتقية مرة أخرى بخط حدود المنطقة بين حيفا والسامرة في وادي عارة، ومن هناك تتجه نحو الجنوب فالجنوب الغربي في خط مستقيم تقريباً ملتقية بحدود قاقون الغربية، ومتجهة معها إلى نقطة تقع إلى الشرق من سكة الحديد على حدود قرية قاقون الشرقية. ومن هنا تسير مع سكة الحديد مسافة إلى الشرق منها نحو نقطة تقع شرقي محطة سكة الحديد في طولكرم، ومن هناك تتبع الحدود خطاً في منتصف المسافة بين سكة الحديد وبين طريق طولكرم/ قلقيلية/ جلجولية/ رأس العين حتى نقطة تقع شرقي محطة رأس العين، التي تسير منها في اتجاه سكة الحديد مسافة إلى الشرق حتى نقطة على سكة الحديد جنوبي ملتقى سكك حيفا/ اللد/ بيت نابلا، ومن هنا تسير في اتجاه حدود مطار اللد الجنوبية إلى زاوية الجنوبية الغربية، ومن ثم في اتجاه جنوبي غربي إلى نقطة المنطقة المبنية من صرفند العمار، ومن هناك تنعطف شطر الجنوب مارة غربي المنطقة المبنية من أبو الفضل إلى الزاوية الشمالية الشرقية من أراضي بير يعقوب (يجب تحديد خط الحدود، بحيث يسمح باتصال مباشر بين الدولة العربية ومطار اللد)، ومن هناك يتبع خط الحدود حدود بلدة الرملة الغربية والجنوبية إلى الزاوية الشمالية الشرقية من قرية النعماني، ومن ثم يسير في خط مستقيم إلى نقطة في أقصى الجنوب من البرية على محاذاة حدود تلك القرية الشرقية وحدود قرية عنابة الجنوبية، ومن هناك ينعطف شمالاً فيتبع الجانب الجنوبي من طريق يافا/ القدس حتى القباب، ومنها يتبع الطريق إلى حدود أبي شوشة، ويسير في محاذاة الحدود الشرقية لأبي شوشة وسيدون وحلدة حتى نقطة في أقصى الجنوب من حلدة. ويسير من هنا نحو الغرب في خط مستقيم إلى الزاوية الشمالية الشرقية من أم كلخا، ومنها يتبع الحدود الشمالية لأم كلخا والفرزاة وحدود المخيزن الشمالية والغربية إلى حدود منطقة غزة، ومنها يسير عبر أراضي قريتي المسمية الكبيرة ويأصور إلى النقطة الجنوبية من التقاطع الواقع في منتصف المسافة بين المناطق المبنية من ياصور وبطاني شرقي.

تتجه خطوط الحدود من نقطة التقاطع الجنوبية نحو الشمال الغربي بين قريتي غان يفنة وبرقة إلى البحر في نقطة تقع في منتصف المسافة بين النبي يونس وميناء القلاع، ونحو الجنوب الشرقي إلى نقطة غربي قسطينة، ومنها تنعطف في اتجاه جنوبي غربي مارة شرقي المناطق المبنية من السوافير وعبدس، ومن الزاوية الجنوبية الشرقية من قرية عبدس تسير إلى نقطة في الجنوب الشرقي من المنطقة المبنية من

بيت عقة قاطعة طريق الخليل/ المجدل إلى الغرب من المنطقة المبنية من عراق سويدان، ومن هناك تسير في اتجاه جنوبي على محاذاة الحدود الغربية لقرية الفالوجة إلى حدود قضاء بئر السبع، ثم تسير عبر الأراضي القبلية لعرب الجبارات إلى نقطة على الحدود ما بين قضائي بئر السبع إلى الشمال من خربة خويلفة، ومن هناك تسير في اتجاه جنوبي غربي إلى نقطة على طريق بئر السبع/ غزة العام على بعد كيلومترين إلى الشمال الغربي من البلدة ثم تنعطف شطر الجنوب الشرقي فتصل وادي السبع في نقطة واقعة على بعد كيلومتر واحد إلى الغرب منه، ومن هنا تنعطف في اتجاه شمالي شرقي، وتسير على محاذاة وادي السبع وعلى محاذاة طريق بئر السبع/ الخليل مسافة كيلومتر واحد، ومن ثم تنعطف شرقاً وتسير في خط مستقيم إلى خربة كسيقة لتلتقي بحدود المقاطعة بين بئر السبع والخليل، ثم تتبع حدود بئر السبع/ الخليل في اتجاه الشرق إلى نقطة شمالي رأس الزويرة، ثم تنفصل عنها فتقطع قاعدة الفراغ من بين خطي الطول 150 و160.

وعلى بعد خمسة كيلومترات تقريباً إلى الشمال الشرقي من رأس الزويرة، تنعطف الحدود شمالاً، بحيث تستثني من الدولة العربية قطاعاً على محاذاة ساحل البحر الميت لا يزيد عرضه على سبعة كيلومترات وذلك حتى عين جدي، حيث تنعطف من هناك إلى الشرق لتلتقي حدود شرق الأردن في البحر الميت.

تبدأ الحدود الشمالية للجزء العربي من السهل الساحلي، من نقطة بين ميناء القلاع والنبي يونس، مارة بين المناطق المبنية من غان يفنة وبرقة حتى نقطة التقاطع، ومن هنا تسير في اتجاه الجنوب الغربي مارة عبر أراضي بطاني شرقي على محاذاة الحد الشرقي من أراضي بيت داراس وعبر أراضي جوليس، تاركة المناطق المبنية من بطاني شرقي وجوليس في الغرب، وماضية حتى الزاوية الشمالية الغربية من أراضي بيت طيما. ومن هناك تتجه إلى الشرق من الجية عبر أراضي قرية البربرة على محاذاة الحدود الشرقية من قرى بيت جرجا ودير سنيد ودمرة، ومن الزاوية الشرقية لدمرة تعبر حدود أراضي بيت حانون تاركة الأراضي اليهودية من نير عام صوب الشرق، ومن الزاوية الجنوبية الشرقية لبيت حانون تتجه الحدود إلى الجنوب الغربي نحو نقطة إلى الجنوب من خط التوازي 100، ثم تنعطف نحو الشمال الغربي مسافة كيلومترين، وتنعطف ثانية في اتجاه جنوبي غربي وتمضي في خط مستقيم تقريباً إلى الزاوية الشمالية الغربية من أراضي خربة أخزاعة ومن هناك تتبع خط حدود هذه القرية إلى أقصى نقطة جنوبية منها. بعد ذلك تسير في اتجاه جنوبي على محاذاة خط الطول 90 حتى نقطة تقاطعه مع خط العرض 70، ثم تنعطف في اتجاه جنوبي شرقي إلى خربة الرحيبة وتمضي في اتجاه جنوبي إلى نقطة معروفة باسم اليها، حيث تعبر من خلفها طريق بئر السبع/ العوجا العام إلى الغرب من خربة المشرف، ومن هناك تلتقي بوادي الزياتين إلى الغرب من السبيطة ومن هناك تنعطف إلى الشمال الشرقي ثم إلى الجنوب الشرقي تابعة هذا الوادي ثم تمضي إلى الشرق من عبدة فتلتقي بوادي النفخ. وتبرز بعد ذلك إلى الجنوب الغربي على محاذاة وادي النفخ ووادي عجرم ووادي لسان حتى النقطة التي تقطع فيها وادي لسان الحدود المصرية.

تتكون منطقة قطاع يافا العربي من ذلك الجزء من منطقة تخطيط مدينة يافا التي تقع إلى الغرب من الأحياء اليهودية الواقعة جنوبي تل أبيب، وإلى الغرب من امتداد شارع هرتزل حتى التقائه بطريق يافا/ القدس، وإلى الجنوب الغربي من ذلك الجزء من طريق يافا/ القدس الواقع إلى الجنوب الشرقي من نقطة

الالتقاء تلك، وإلى الغرب من أراضي مكفيه إسرائيل وإلى الشمال الغربي من منطقة مجلس حولون المحلي، وإلى الشمال من الخط الذي يصل الزاوية الشمالية الغربية من حولون بالزاوية الشمالية الشرقية من منطقة مجلس بات يام المحلي، وإلى الشمال من منطقة مجلس بات يام المحلي. أما مسألة حي الكاترون فستبنتها لجنة الحدود، بحيث تأخذ بعين الاعتبار - إضافة إلى الاعتبارات الأخرى- الرغبة في ضم أقل عدد ممكن من سكانه العرب وأكبر عدد ممكن من سكانه اليهود إلى الدولة اليهودية.

ب- الدولة اليهودية:

تحد القطاع الشمالي الشرقي من الدولة اليهودية (الجليل الشرقي) من الشمال والغرب والحدود اللبنانية، ومن الشرق حدود سوريا وشرق الأردن، ويضم كل حوض الحولة وبحيرة طبريا وكل مقاطعة بيسان، حيث يمتد خط الحدود إلى قمة جبال الجلبوع ووداي المالح، ومن هناك تمتد الدولة اليهودية نحو الشمال الغربي ضمن الحدود التي وصفت فيما يتعلق بالدولة العربية.

يمتد الجزء اليهودي من السهل الساحلي من نقطة بين ميناء القلاع والنبي يونس في مقاطعة غزة، ويضم مدينتي حيفا وتل أبيب تاركا يافا قطاعاً تابعاً للدولة العربية. وتتبع الحدود الشرقية للدولة اليهودية الحدود التي وصفت فيما يتصل بالدولة العربية.

ج- مدينة القدس:

تكون حدود مدينة القدس كما هي محددة في التوصيات المتعلقة بمدينة القدس. (راجع أدناه الجزء الثالث، القسم ب).

الجزء الثالث: مدينة القدس

أ- نظام خاص:

يجعل لمدينة القدس كيان منفصل (Corpus Sepratum) خاضع لنظام دولي خاص، وتتولى الأمم المتحدة إدارتها، ويعين مجلس وصاية؛ ليقوم بأعمال السلطة الإدارية نيابة عن الأمم المتحدة.

ب- حدود المدينة:

تشمل مدينة القدس بلدية القدس الحالية مضافاً إليها القرى والبلدان المجاورة، وأبعدها شرقاً أبو ديس، وأبعدها جنوباً بيت لحم، وغرباً عين كارم، وتشمل معها المنطقة المبنية من قرية قالونيا.

ج- نظام المدينة الأساس:

على مجلس الوصاية خلال خمسة أشهر من الموافقة على المشروع الحاضر، أن يضع ويقر دستوراً مفصلاً للمدينة يتضمن جوهر الشروط التالية:

1. الإدارة الحكومية، مقاصدها الخاصة:

على السلطة الإدارية أن تتبع في أثناء قيامها بالتزاماتها الإدارية، الأهداف الخاصة التالية:

أ- حماية المصالح الروحية والدينية الفريدة الواقعة ضمن مدينة العقائد التوحيدية الكبيرة الثلاث المنتشرة في أنحاء العالم- المسيحية، واليهودية، والإسلام- وصيانتها، والعمل لهذه الغاية، بحيث يسود النظام والسلام - السلام الديني خاصة- مدينة القدس.

ب- دعم روح التعاون بين سكان المدينة جميعهم، سواء في سبيل مصلحتهم الخاصة، أم في سبيل تشجيع التطور السلمي للعلاقات المشتركة بين شعبي فلسطين في البلاد المقدسة بأسرها، وتأمين الأمن والرفاهية، وتشجيع كل تدبير بناء من شأنه أن يحسن حياة السكان، آخذاً بعين الاعتبار العادات والظروف الخاصة لمختلف الشعوب والجاليات.

2. الحاكم والموظفون الإداريون:

يقوم مجلس الوصاية بتعيين حاكم للقدس، يكون مسؤولاً أمامه، ويكون هذا الاختيار على أساس كفايته الخاصة دون مراعاة لجنسيته، على ألا يكون مواطناً لأي من الدولتين في فلسطين؛ ويمثل الحاكم الأمم المتحدة في مدينة القدس، ويمارس نيابة عنها جميع السلطات الإدارية، بما في ذلك إدارة الشؤون الخارجية، وتعاونه مجموعة من الموظفين الإداريين يعتبر أفرادها موظفين دوليين وفق منطوق المادة (100) من الميثاق، ويختارون قدر الإمكان من بين سكان المدينة، ومن سائر فلسطين، دون أي تمييز عنصري. وعلى الحاكم أن يقدم مشروعاً مفصلاً لتنظيم إدارة المدينة، إلى مجلس الوصاية لينال موافقته عليه.

3. الاستقلال المحلي:

أ- يكون للوحدات القائمة حالياً ذات الاستقلال المحلي في منطقة المدينة (القرى والمراكز والبلديات) سلطات حكومية وإدارية واسعة ضمن النطاق المحلي.

ب- يدرس الحاكم مشروع إنشاء وحدات بلدية خاصة، تتألف من الأقسام اليهودية والعربية في مدينة القدس الجديدة، ويرفعه إلى مجلس الوصاية؛ للنظر فيه وإصدار قرار بشأنه، وتستمر الوحدات البلدية الجديدة في تكوين جزء من البلدية الحالية لمدينة القدس.

4. تدابير الأمن:

أ- تجرد مدينة القدس من السلاح، ويعلن حيادها ويحافظ عليه، ولا يسمح بقيام أية تشكيلات أو تدريب أو نشاط عسكري ضمن حدودها.

ب- في حال عرقلة أعمال الإدارة في مدينة القدس بصورة خطيرة أو منعها من جراء عدم تعاون أو تدخل فئة أو أكثر من السكان، يكون للحاكم السلطة باتخاذ التدابير اللازمة لإعادة سير الإدارة الفعال.

ج- للمساعدة على استتباب القانون والنظام الداخلي، وبصورة خاصة لحماية الأماكن المقدسة والمواقع والأبنية الدينية في المدينة؛ يقوم الحاكم بتنظيم شرطة خاصة ذات قوة كافية يجد أفرادها من خارج

فلسطين، ويعطى الحاكم الحق في التصرف في بنود الميزانية بحسب الحاجة؛ للمحافظة على هذه القوة والاتفاق عليها.

5. التنظيم التشريعي:

تكون السلطة التشريعية والضرائبية بيد مجلس تشريعي منتخب بالاقتراع العام السري، على أساس تمثيل نسبي لسكان مدينة القدس البالغين، وبغير تمييز من حيث الجنسية، ومع ذلك يجب ألا يتعارض أي إجراء تشريعي، أو يتناقض مع الأحكام المنصوص عليها في دستور المدينة، كما يجب ألا يسود هذه الأحكام أي قانون أو لائحة أو تصرف رسمي. ويعطي الدستور الحاكم الحق في الاعتراض (VETO) على مشاريع القوانين المتنافية مع الأحكام المذكورة، ويمنحه كذلك سلطة إصدار أوامر وقتية في حال تخلف المجلس عن الموافقة في الوقت الملائم على مشروع قانون يعتبر جوهرياً بالنسبة إلى سير الإدارة الطبيعي.

6. القضاء:

يجب أن ينص القانون على إنشاء نظام قضائي مستقل، يشتمل على محكمة استئناف يخضع لولايتها سكان المدينة.

7. الاتحاد الاقتصادي والنظام الاقتصادي:

تكون مدينة القدس داخلة ضمن الاتحاد الاقتصادي الفلسطيني، ومقيدة بأحكام التعهد جميعها وبكل معاهدة تنبثق منه، وكذلك بجميع قرارات المجلس الاقتصادي المشترك، ويقام مقر المجلس الاقتصادي في منطقة المدينة ويجب أن يحتوي الدستور على أحكام للشؤون الاقتصادية التي لا تقع ضمن نظام الوحدة الاقتصادية، وذلك على أساس من عدم التمييز والمساواة في المعاملة بالنسبة إلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ورعاياها.

8. حرية العبور TRANSIT والزيارة والسيطرة على المقيمين:

تكون حرية الدخول والإقامة ضمن حدود المدينة مضمونة للمقيمين في الدولتين العربية واليهودية ولمواطنيها، وذلك بشرط عدم الإخلال باعتبارات الأمن، مع مراعاة الاعتبارات الاقتصادية كما يحددها الحاكم وفقاً لتعليمات مجلس الوصاية. وتكون الهجرة إلى داخل حدود المدينة والإقامة فيها بالنسبة إلى رعايا الدول الأخرى، خاضعة لسلطة الحاكم وفقاً لتعليمات مجلس الوصاية.

9. العلاقات بالدولتين العربية واليهودية:

يعتمد الحاكم للمدينة ممثلي الدولتين العربية واليهودية، ويكونان مكلفين بحماية مصالح دولتيهما ورعاياهما لدى الإدارة الدولية للمدينة.

10. اللغات الرسمية:

تكون العربية والعبرية لغتي المدينة الرسميتين، ولا يحول هذا النص دون أن يعتمد في العمل لغة أو لغات إضافية عدة بحسب الحاجة.

11. المواطنة:

يصبح جميع المقيمين بحكم الواقع مواطنين في مدينة القدس، ما لم يختاروا جنسية الدولة التي كانوا رعاياها، أو ما لم يكونوا عرباً أو يهوداً، قد أعلنوا نيّتهم أن يصبحوا مواطنين في الدولة العربية والدولة اليهودية طبقاً للفقرة (9) من القسم (ب) من الجزء الأول من المشروع الحاضر.

ويتخذ مجلس الوصاية التدابير لتوفير الحماية القنصلية لمواطني المدينة خارج أرضها.

12. حريات المواطنين:

أ- يضمن لسكان المدينة - بشرط عدم الإخلال بمقتضيات النظام العام والآداب العامة - حقوق الإنسان والحريات الأساسية، مشتملة حرية العقيدة والدين والعبادة واللغة والتعليم وحرية القول وحرية الصحافة وحرية الاجتماع والانتماء إلى الجمعيات وتكوينها، وحرية التظلم.

ب- لا يجري أي تمييز بين السكان بسبب الأصل أو الدين أو اللغة أو الجنس.

ج- يكون لجميع المقيمين داخل المدينة حق متساو في التمتع بحماية القانون.

د- يجب احترام قانون الأسرة والأحوال الشخصية لمختلف الأفراد ومختلف الطوائف، كما تحترم كذلك مصالحهم الدينية.

هـ- مع عدم الإخلال بضرورات النظام العام وحسن الإدارة، لا يتخذ أي إجراء يعوق أو يتدخل في نشاط المؤسسات الدينية أو الخيرية لجميع المذاهب، ولا يجوز عمل أي تمييز نحو ممثلي هذه المؤسسات أو أعضائها، بسبب دينهم أو جنسيتهم.

و- تؤمن المدينة تعليماً ابتدائياً وثانويّاً كافيين للطائفتين العربية واليهودية كل بلغتها، ووفق تقاليدھا الثقافية، وإن حقوق كل طائفة في الاحتفاظ بمدارسها الخاصة لتعليم أفرادها بلغتهم القومية - شرط أن تلتزم بمتطلبات التعليم العامة التي قد تفرضها المدينة- لن تنكر أو تعطل، أما مؤسسات التعليم الأجنبية فتتابع نشاطها على أساس الحقوق القائمة.

ز- لا يجوز أن تحد حرية أي فرد من سكان المدينة في استخدام أية لغة كانت في أحاديثه الخاصة، أو في التجارة أو الأمور الدينية، أو الصحافة أو المنشورات بجميع أنواعها، أو الاجتماعات العامة.

13. الأماكن المقدسة:

أ- لا يجوز أن يلحق أي مساس بالحقوق القائمة الحالية المتعلقة بالأماكن المقدسة والأبنية والمواقع الدينية.

ب- تضمن حرية الوصول إلى الأماكن المقدسة والأبنية والمواقع الدينية، وحرية ممارسة العبادة، وفقاً للحقوق القائمة شرط مراعاة حفظ النظام واللياقة.

ج- تصان الأماكن المقدسة والأبنية والمواقع الدينية ويحرم كل فعل من شأنه أن يسيء بأية صورة كانت إلى قداستها. وإن رأى الحاكم في أي وقت ضرورة ترميم مكان مقدس أو بناء موقع ديني ما، فيجوز له أن يدعو الطائفة أو الطوائف المعنية إلى القيام بالترميمات اللازمة. ويجوز له القيام بهذه الترميمات على حساب الطائفة أو الطوائف المعنية إن لم يتلق جواباً عن طلبه خلال مدة معقولة.

د- لا تجب أية ضريبة على مكان مقدس أو مبنى أو موقع ديني كان معفاً منها وقت إقامة المدينة (بوضعها الدولي)، ولا يلحق أي تعديل في هذه الضريبة يكون من شأنه التمييز بين مالكي الأماكن والأبنية والمواقع الدينية أو ساكنيها، أو يكون من شأنه وضع هؤلاء المالكين أو الساكنين من أثر الضريبة العام في وضع أقل ملاءمة مما كان عليه حالهم وقت تبني توصيات الجمعية العامة.

14. سلطات الحاكم الخاصة فيما يتعلق بالأماكن المقدسة والأبنية والمواقع الدينية في المدينة وفي أي جزء من فلسطين:

أ- إن حماية الأماكن المقدسة والأبنية والمواقع الدينية الموجودة في مدينة القدس، يجب أن تكون موضع اهتمام الحاكم بصورة خاصة.

ب- وفيما يتعلق بالأماكن والأبنية والمواقع المماثلة الموجودة في فلسطين خارج المدينة يقر الحاكم - بموجب السلطات التي يكون قد منحه إياها دستور الدولتين- ما إذا كانت أحكام دستوري الدولتين العربية واليهودية في فلسطين والخاصة بهذه الأماكن وبالحقوق الدينية المتعلقة بها، مطبقة ومحترمة كما يجب.

ج- وللحاكم كذلك الحق في اتخاذ القرارات على أساس الحقوق القائمة في حال حدوث خلاف بين مختلف الطوائف الدينية أو بشأن شعائر طائفة ما بالنسبة إلى الأماكن المقدسة والأبنية والمواقع الدينية في سائر أنحاء فلسطين.

ويجوز للحاكم أن يستعين- في أثناء قيامه بهذه المهمة- بمجلس استشاري مؤلف من ممثلين لمختلف الطوائف، يعملون بصفة استشارية.

د- مدة نظام الحكم الخاص:

يبدأ تنفيذ الدستور الذي يضعه مجلس الوصاية - في ضوء المبادئ المذكورة أعلاه- في ميعاد أقصاه أول أكتوبر/ تشرين الأول 1948، ويكون سريانه أول الأمر خلال عشر سنوات ما لم ير مجلس الوصاية وجوب القيام في أقرب وقت بإعادة النظر في هذه الأحكام. ويجب عند انقضاء هذه المدة أن يعاد النظر في مجموع النظام من قبل مجلس الوصاية في ضوء التجارب المكتسبة خلال هذه الفترة من العمل به. وعندئذ يكون للمقيمين في المدينة الحرية في الإعلان- بطريق الاستفتاء- عن رغباتهم في التعديلات الممكن إجراؤها على نظام المدينة.

الجزء الرابع: الامتيازات

إن الدول التي يكون رعاياها قد تمتعوا في الماضي في فلسطين بالمزايا والحصانات القنصلية التي كانت ممنوحة لهم في أثناء الحكم العثماني بموجب الامتيازات أو العرف، مدعوة إلى التنازل عن جميع حقوقها في إعادة تثبيت المزايا والحصانات المذكورة في الدولتين العربية واليهودية المنوي إنشاؤهما وكذلك في مدينة القدس.

تبنت الجمعية العامة هذا القرار في جلستها العامة رقم 128 بـ23 صوتاً مقابل 13 وامتناع 10 كالاتي:

مع القرار: أستراليا، بلجيكا، بوليفيا، البرازيل، بيلاروسيا (روسيا البيضاء)، كندا، كوستاريكا، تشيكوسلوفاكيا، الدانمارك، جمهورية الدومينيكان، إكوادور، فرنسا، غواتيمالا، هايتي، إسبانيا، ليبيريا، لوكسمبورغ، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النرويج، بنما، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، السويد، أوكرانيا، جنوب أفريقيا، الاتحاد السوفياتي، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي، فنزويلا.

ضد القرار: أفغانستان، كوبا، مصر، اليونان، الهند، إيران، العراق، لبنان، باكستان، المملكة العربية السعودية، سوريا، تركيا، اليمن.

امتناع: الأرجنتين، الشيلي، الصين، كولومبيا، السلفادور، الحبشة، هندوراس، المكسيك، المملكة المتحدة، يوغسلافيا.

المصدر :

قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي، المجلد الأول، 1947 - 1974، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، نقلاً عن المحاضر الرسمية للجمعية العامة، الدورة 2، الملحق رقم 11، المجلد الأول إلى الرابع

اتفاقية الدفاع عن القدس والمقدسات 2013

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اتفاقية بين جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين، صاحب الوصاية وخدام الأماكن المقدسة في القدس، وفخامة الرئيس محمود عباس، رئيس دولة فلسطين، ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية، ورئيس السلطة الوطنية الفلسطينية.

قال تعالى: "سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ" سورة الإسراء، آية، 1 قال تعالى: "إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِهِ صَفًّا كَانَتْهُمْ بُنْيَانًا مَرْصُوصًا" سورة الصف، آية 4.

أبرمت هذه الاتفاقية بين الأطراف السامية: جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين، ملك المملكة الأردنية الهاشمية، صاحب الوصاية وخدام الأماكن المقدسة في القدس، وفخامة الرئيس محمود عباس، بصفته رئيساً لدولة فلسطين، ورئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني، ورئيس السلطة الوطنية الفلسطينية.

مقدمة:

(أ) انطلاقاً من العروة الوثقى بين جميع أبناء الأمة العربية والإسلامية؛

(ب) وانطلاقاً من المكانة الخاصة للقدس في الإسلام باعتبارها مدينة مقدسة ومباركة، واستلهاماً لارتباط الأماكن المقدسة في القدس في الحاضر والأزل وإلى الأبد بالمسلمين في جميع البلاد والعصور؛ ومستذكرين أهمية القدس لأهل ديانات أخرى؛

(ج) وانطلاقاً من الأهمية الدينية العليا التي يمثلها لجميع المسلمين المسجد الأقصى المبارك الواقع على مساحة 144 دونماً، والذي يضم الجامع القبلي ومسجد قبة الصخرة، وجميع مساجده ومبانيه وجدرانه وساحاته وتوابعه فوق الأرض وتحتها والأوقاف الموقوفة عليه أو على زواره (ويشار إليه بـ "الحرم القدسي الشريف")؛

(د) وبناء على دور الملك الشريف الحسين بن علي في حماية ورعاية الأماكن المقدسة في القدس وإعمارها منذ عام 1924، واستمرار هذا الدور بشكل متصل في ملك المملكة الأردنية الهاشمية من سلالة الشريف الحسين بن علي حتى اليوم؛ وذلك انطلاقاً من البيعة التي بموجبها انعقدت الوصاية على الأماكن المقدسة للشريف الحسين بن علي، والتي تأكدت بمبايعته في 11 آذار سنة 1924 من قبل أهل القدس وفلسطين؛ وقد آلت الوصاية على الأماكن المقدسة في القدس إلى جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين؛ بما في ذلك بطريركية الروم الأورثوذكس المقدسية التي تخضع للقانون الأردني رقم 27 لسنة 1958.

(هـ) إن رعاية ملك المملكة الأردنية الهاشمية المستمرة للأماكن المقدسة في القدس تجعله أقدر على العمل للدفاع عن المقدسات الإسلامية وصيانة المسجد الأقصى (الحرم القدسي الشريف)؛ (و) وحيث أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والقانوني الوحيد للشعب الفلسطيني؛

(ز) وإيماناً بأن حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره يتجسد في إقامة دولة فلسطين التي يشمل إقليمها الأرض الواقع فيها المسجد الأقصى المبارك (الحرم القدسي الشريف)؛

(ح) وانطلاقاً من نصوص التصريح الرسمي الصادر بتاريخ 31 تموز من عام 1988 عن المغفور له جلالة الملك الحسين بن طلال، ملك المملكة الأردنية الهاشمية، صاحب الوصاية على الأماكن المقدسة في القدس، والخاص بفك الارتباط بين الأردن والضفة الغربية الذي استثنى الأماكن المقدسة في القدس من فك الارتباط؛

(ط) وانطلاقاً من نصوص التصريح الرسمي الصادر عن الحكومة الأردنية بتاريخ 28 حزيران من عام 1994 بخصوص دورها في القدس، والذي أعاد تأكيد موقف الأردن الثابت ودوره التاريخي الحصري على الأماكن المقدسة؛ وبهدف إنشاء التزامات قانونية وتأكيد اعترافهم بالمراكز القانونية المبينة للأطراف السامية في هذه الاتفاقية، اتفقت الأطراف السامية المذكورة أعلاه على ما يلي:

المادة الأولى: تعتبر مقدمة هذه الاتفاقية جزءاً لا يتجزأ منها وتقرأ وتفسر معها كوحدة واحدة.

المادة الثانية: 1-2 يعمل جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين بصفته صاحب الوصاية وخدام الأماكن المقدسة في القدس على بذل الجهود الممكنة لرعاية والحفاظ على الأماكن المقدسة في القدس وبشكل خاص الحرم القدسي الشريف (المعرف في البند (ج) من مقدمة هذه الاتفاقية) وتمثيل مصالحها في سبيل: (أ) تأكيد احترام الأماكن المقدسة في القدس؛ (ب) تأكيد حرية جميع المسلمين في الانتقال إلى الأماكن المقدسة الإسلامية ومنها وأداء العبادة فيها بما يتفق وحرية العبادة؛ (ج) إدارة الأماكن المقدسة الإسلامية وصيانتها بهدف:

(1) احترام مكانتها وأهميتها الدينية والمحافظة عليهما؛ (2) تأكيد الهوية الإسلامية الصحيحة والمحافظة على الطابع المقدس للأماكن المقدسة؛ (3) احترام أهميتها التاريخية والثقافية والمعمارية وكيانها المادي والمحافظة على ذلك كله

(د) متابعة مصالح الأماكن المقدسة وقضاياها في المحافل الدولية ولدى المنظمات الدولية المختصة بالوسائل القانونية المتاحة، (هـ) الإشراف على مؤسسة الوقف في القدس وممتلكاتها وإدارتها وفقاً لقوانين المملكة الأردنية الهاشمية.

2-2- يستمر ملك المملكة الأردنية الهاشمية، بصفته صاحب الوصاية وخدام الأماكن المقدسة في القدس ببذل المساعي للتوصل إلى تنفيذ المهام المشار إليها في المادة 1-2 من هذه الاتفاقية.

2-3- تعترف منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية بدور ملك المملكة الأردنية الهاشمية المبين في الفقرتين (1) و(2) من هذه المادة الثانية وتلتزمان باحترامه.

المادة الثالثة: 1-3 لحكومة دولة فلسطين، باعتبارها المجسدة لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، ممارسة السيادة على جميع أجزاء إقليمها بما في ذلك القدس. 2-3 يسعى ملك المملكة الأردنية الهاشمية، والرئيس الفلسطيني للتنسيق والتشاور حول موضوع الأماكن المقدسة كلما دعت الضرورة.

تم تحرير هذه الاتفاقية باللغة العربية وتوقيعها في العاصمة الأردنية عمان في 19 جمادى الأول 1434 للهجرة الموافق لـ 31 آذار 2013 ميلادية.

وثيقة الأزهر عن القدس الشريف

أصدر الأزهر في 20 نوفمبر 2011 وثيقة بعنوان "وثيقة الأزهر عن القدس الشريف" وأعاد نشرها في 7 ديسمبر 2017، تضمنت تفصيلاً تاريخياً للمغالطات التي تتعلق بـ"يهودية القدس".

وثيقة الأزهر عن القدس الشريف

٥- وثيقة الأزهر عن القدس الشريف

في الوقت الذي تتسارع فيه وتيرة التهويد الصهيوني لمدينة القدس الشريف، وتتصاعد الاعتداءات الصهيونية على المقدسات الإسلامية بالحرم القدسي - وفي القلب منها المسجد الأقصى المبارك - وتتسابق المشروعات الصهيونية في تهديد معالم الحرم الشريف، وأخرها مشروع قطار القدس - يعلن الأزهر الشريف قبلة العلم الإسلامي، والمرابط على ثغور الأمة والمدافع عن قضاياها العادلة - وطنية كانت أو إسلامية - يعلن:

أولاً:

أنَّ عروبة القدس تضرب في أعماق التاريخ لأكثر من ستين قرناً .. حيث بناها العرب البيوسيون في الألف الرابع قبل الميلاد .. أي قبل عصر أبي الأنبياء إبراهيم -عليه السلام- بواحد وعشرين قرناً .. وقبل ظهور اليهودية التي هي شرعية موسى -عليه السلام- بسبعة وعشرين قرناً .

ثانياً :

أَنَّ شريعة موسى - عليه السلام - وتوراته، قد ظهرت بمصر، الناطقة باللُّغة الهيروغليفية، قبل دخول بني إسرائيل عُزاةً إلى أرض كنعان، وقبل تبلور اللُّغة العبرية بأكثر من مائة عام. ومن ثمَّ فلا علاقة لليهودية ولا العبرانية لا بالقدس ولا بفلسطين .

ثالثاً:

إنَّ الوجود العبراني في مدينة القدس لم يتعدَّ ٤١٥ عامًا بعد ذلك، على عهد داود وسليمان - عليهما السلام - في القرن العاشر قبل الميلاد. وهو وجود طارئٍ وعابرٍ، حدَّث بعد أن تأسَّست القدس العربية ومضى عليها ثلاثون قرناً من التاريخ .

رابعاً:

إذ كان تاريخ القدس قد شهد العديد من الغزوات والغزاة، فإنَّ عبرة التاريخ تُؤكِّد دائماً أنَّ كُُلَّ الغزاة قد عمِلوا على احتكار هذه المدينة ونسبها لأنفسهم دون الآخرين .. صنع ذلك البابليون .. والإغريق، والرومان .. وكذلك الصليبيون .. ثم الصهاينة الذين

يسيرون على طريق هؤلاء الغزاة، ويعملون - الآن - على تهويدها واحتكائها، والإجهاز على الوجود العربي فيها .

لقد صنع الغزاة ذلك، بينما تفرد الإسلام الذي تميّز بالاعتراف بكلّ الشرائع والميلل، واحترام كلّ المقدّسات وتفرد بتأكيد قداسة هذه المدينة وإشاعة ذلك بين كلّ أصحاب الديانات والميلل . الأمر الذي جعل - ويجعل - من السلطنة العربية على القدس ضماناً لمصالح الجميع، فالقدس في ظلّ السلطنة العربية هي - دائماً - مدينة الله، المُفتّحة الأبواب أمام كلّ خلق الله وعباده.

خامساً:

أنّ احتكار القدس وتهويدها - في الهجمة المعاصرة - إنّما يمثل خرقاً للاتفاقيات والقوانين والأعراف الدّولية التي تحرّم وتجرم أيّ تغيير لطبيعة الأرض والسكّان والهويّة في الأراضي المُحتلّة، ومن ثمّ فإنّ تهويد القدس فاقد للشرعية القانونية، فضلاً عن مُصادمته لحقائقي التاريخ التي تُعللُ غرابة القدس منذ بناها العرب البيوسيون قبل أكثر من ستمين قرناً من الزمان .

سادساً:

أَنَّ الأزهر الشريف - ومن ورائه كافة المسلمين في الشرق والغرب ، إذ يرفض هذه المشروعات، يُخدِّر الكيان الصهيوني والقوى التي تدعّمه من التّداعيات التي تهدّد سلام المنطّقة بل سلام العالم كُله، ويذكّر الكيان الصهيوني - ومن ورائه - بأنّ: الصّليبيّين قد احتلّوا مناطق أوسّع ممّا تحتله الصهيونيّة .. ووقعت القدس في الأسر الصّليبيّ سنوات تزيد على ضعيف السنوات التي وقعت فيها في قبضة الصهيونية الباغية .. ومع ذلك ، مضت سنّة التاريخ - التي لا تتخلف - إلى طيّ صفحة الاحتلال ، وإزالة آثار عُدوان المعتدين على الحقوق والمقدسات .

وأنّ الصهاينة -الذين يستندون إلى القوى الإمبريالية الغربيّة العاشمية، في محاولتهم تهويد القدس الشريف- إنّما يُغامرون بمستقبل اليهود أنفسهم، ويتجاوزون الخطوط الحمراء للأمة الإسلاميّة، التي يبلغ تعدادها نحو ربع البشريّة، وهي أمة قادرة - في يوم قريب - على انتزاع حقوقها السّليبيّة.

إنَّ القدسَ ليست مجردَ أرضٍ مُحتلَّةٍ، وإنما هي - قبلَ ذلك وبعده - حرَمٌ إسلاميٌّ ومسيحيٌّ مقدَّسٌ .. وقضيتها ليست - فقط - مجردَ قضيةٍ وطنيَّةٍ فلسطينيَّةٍ، أو قضيةٍ قوميةٍ عربيَّةٍ، بل هي - فوقَ كُلِّ ذلك - قضيةٌ عقديَّةٌ إسلاميَّةٌ، وإنَّ المسلمينَ وهُم يجاهدونَ لتحريرها من الاغتصابِ الصهيونيِّ، فإنَّما يهدقونَ إلى تأكيدِ قداسيتها، ويجبَ تشجيعَ ذلكَ عندَ كُلِّ أصحابِ المقدَّساتِ كي يُخلَّصوها من الاحتكارِ الإسرائيليِّ والتهويدِ الصهيونيِّ.

والأزهرُ الشريفُ يناشِدُ كُلَّ أحرارِ العالمِ أن يناصروا الحقَّ العربيَّ في تحريرِ القدسِ وفلسطينِ .. كما يدعُو عُقلاءَ اليهودِ أنفسهمَ للاعتبارَ بالتاريخِ، الذي شَهِدَ على اضطهادهم في كُلِّ مكانٍ حلُّوا به إلا ديارَ الإسلامِ وحضارةَ المسلمينَ.

ويؤكِّدُ الأزهرُ - مرَّةً أُخرى - أنَّ تهويدَ القدسِ، والعدوانَ على معالمِ الحرَمِ القدسيِّ الشريفِ، هو خطُّ أحمَرٌ، وهو في الوقتِ نفسه مُقدِّمةٌ واعدةٌ بطيِّ صَفحةِ الكيانِ الصهيونيِّ على أرضِ فلسطينَ -

لقد سبق لصلاح الدين الأيوبي أن حدّد طريقة تحرير القدس الشريف، عندما كتب إلى الملك الصليبي ريتشارد قلب الأسد، وقال له: « لا تفكروا بأنه يمكن لنا أن نتخلّى عن القدس أبداً، كما لا يمكن بحال أن نتخلّى عن حُفْرِنَا فيها كأمةٍ مسلمةٍ .. ولن يُمكنكم الله أن تشيدوا حجراً واحداً في هذه الأرض طالما استمرّ الجهاد » .

ولقد صدّق التاريخ على كلمات الناصر صلاح الدين، ومعلوم لكلّ عاقل، أن للتاريخ سنناً إلهية لا تبدل لها ولا تغيير، ﴿وَاللَّهُ عَلِيمٌ عَلَىٰ أَمْرِهِ. وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [يوسف: ٢١] .

﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾ [الشعراء: ٢٢٧]

تحريراً في مشيخة الأزهر :

٢٤ من ذي الحجة سنة ١٤٣٢هـ

٢٠ من نوفمبر سنة ٢٠١١م

azhar.eg

أحمد الطيب

شيخ الأزهر

المصادر

-القدس عربية .. الأزهر الشريف أكدها في وثيقة "2011"، بوابة الازهر، 7 ديسمبر، 2017، الرابط:
<http://www.azhar.eg/m-alazhar/kibar>

-بيان هيئة كبار العلماء بالأزهر الشريف بشأن القدس، بوابة الازهر، 12 ديسمبر، 2017، الرابط:
<http://www.azhar.eg/ArticleDetails/%> -

-الأزهر.. محطات مضيئة في مسيرة دعم القضية الفلسطينية، الخميس، 18 يناير، 2018، موقع جريدة صوت الازهر، الرابط:

<http://www.azhar.eg/sawtalazhar/details/%>

-كتاب القدس العربية .. شهادات من التاريخ،مجموعة كتاب، الرابط:

<https://books.google.com.eg/books?id=WeesDQAAQBAJ&pg>

-د هالة مصطفى، أوراق بحثية، جريدة الاهرام، القدس بين التاريخ والسياسة ، ديسمبر 2010

- يهود ما قبل إسرائيل.. كيف تحولت المواطنة لعداء؟، 18 يناير، 2018، موقع مجلة صوت الازهر،
الرابط:

<http://www.azhar.eg/sawtalazhar/details>

-دكتور حسن ظاظا ، جامعة الاسكندرية، 1970 ، كتاب القدس.. مدينة الله ؟ أم مدينة داود ؟، الرابط التالي
:

<https://download-policies-laws-pdf-ebooks.com/21770-free-book>

- زاهي حواس، رسائل العمارنة، 14 يونيو 2012، جريدة الشرق الأوسط ، الرابط:

<http://archive.aawsat.com/leader.asp?article=681831&issueno>

-توثيق آثار المنيا، مقال عن تل العمارنة، الرابط:

<https://www.facebook.com/Save.Minia/posts/1118908691489296>

-98 عاماً على وعد "بلفور"، 02 نوفمبر 2015، موقع فلسطين الآن، الرابط:

<https://paltimes.ps/post/110319/98->

-شيماء منير، الصراع المؤسساتي حول هوية القدس والأقصى، 1-8-2017، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية الرابط:

<http://acpss.ahram.org.eg/News/16358.aspx>

- طارق الشيخ، اليونسكو ومستقبل معركة القدس، 18 أكتوبر 2017، الأهرام، الرابط:

[/http://www.ahram.org.eg/News/202423/59/618343](http://www.ahram.org.eg/News/202423/59/618343)

- الدكتور عبد الجليل عبد المهدي، القدس : عربيتها وإسلاميتها، المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، اسيسكو، الرابط:

www.isesco.org.ma/arabe/publications/Mokad/p11.php

<http://web.archive.org/web/20100929204604/www.isesco.org.ma/arae/publicatio>

-موقع القدس، القدس عروس عربيتكم، الرابط:

<http://www.khayma.com/zahratalmadain/allasthes.htm>

- "القدس (تهويد)"، الموسوعة الفلسطينية، 18 سبتمبر 2014. متاح على الرابط

<http://www.palestinapedia.net/%D8%A7%D9%84%D9>

-فيوليت داغر، "تهويد القدس وإغلاق مؤسسة الأقصى"، اللجنة العربية لحقوق الإنسان، 2009/4/17

<http://www.achr.eu/art637.htm>

-القدس (تهويد) الموسوعة الفلسطينية، 18 سبتمبر 2014.

- "الاقتصاد الفلسطيني في القدس الشرقية.. الصمود في وجه الضم والعزل والتفكك"، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية – الأونكتاد، الأمم المتحدة – نيويورك، 2013. متاح على الرابط التالي:

http://unctad.org/en/PublicationsLibrary/gdsapp2012d1_ar.pdf

- "سياسة إسرائيلية للاستفراد بالقدس والمقدسات"، ورقة معلومات حول استهداف المؤسسات الداعمة للقدس، إدارة الأبحاث والمعلومات، مؤسسة القدس الدولية، 2015/11/19. متاح على الرابط التالي:

<http://www.alquds-online.org/items/234>

- "مؤسسات فلسطينية أغلقها الاحتلال الإسرائيلي في القدس منذ عام 1967"، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني - الرابط التالي:

<http://info.wafa.ps/atemplate.aspx?id=9327>

-بثينة حمدان، "مؤسسات القدس: حصار تمويلي وعجز السلطة والمنظمة"، مدار نيوز، 2017/1/12.
الرابط التالي: <https://madar.news/%D9%85%D8%A4%D8%B3>

-"ورقة معلومات حول المسجد الأقصى والمخاطر المحدقة به"، قسم الأبحاث والمعلومات، مؤسسة القدس الدولية، 2017/7/19. الرابط التالي:

<http://www.alquds-online.org/items/896>

-عين على الأقصى 2015، 22 نوفمبر 2015، التقرير التاسع. الرابط التالي:

<http://www.alquds-online.org/items/238>

- الخلاف على القدس كعاصمة لإسرائيل، موقع ويكيبيديا، الرابط:

<https://ar.wikipedia.org/wiki/%>

-قمة التعاون الإسلامي تعترف بالقدس الشرقية عاصمة لفلسطين وتدعو دول العالم لاعتراف مماثل،
2017/12/13، الرابط:

<http://www.france24.com/ar/20171213>

-موقع الامارات اليوم ، مؤتمر «نصرة القدس» يبدأ أعماله في الأزهر اليوم، الرابط:

<http://www.emaratalyoun.com/politics/reports-and-translation/2018-01-17-1>

- أول رد رسمي من مصر على إعلان ترامب نقل سفارة أمريكا للقدس، 2017-12-06، المصري اليوم،
الرابط:

<http://www.almasryalyoun.com/news/details/1228460>

-موقع سفارة دولة فلسطين لدى الجمهورية اللبنانية، الرابط:

http://www.palembassy-lb.net/_document.php?document_id=5

- قرار 50...242 عاما على إلزام إسرائيل بالانسحاب من "أراض محتلة"، سبوتنيك، الرابط:

https://arabic.sputniknews.com/arab_world/20171122102772921

-قرار رقم 478 (1980) ،مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الرابط:

<http://un.palestine-studies.org/ar/content/>

- مجلس الأمن يعتمد قرارا يطالب بالوقف الفوري للاستيطان الإسرائيلي في الأرض الفلسطينية المحتلة، مركز انباء الامم المتحدة ، الرابط:

<http://www.un.org/arabic/news/story.asp?newsID=27858#.WjOiRYSGPIV>

- ربيع شاهين، دراسة تستند إلى نصوص التوراة تؤكد عُروبة القدس وأسبقية الوجود العربي في فلسطين، 2017-7-22، بوابة الازهرام، الرابط التالي:

<http://gate.ahram.org.eg/NewsContentPrint/1/70/1554800.aspx>

- التوراة تشهد علي عروبة القدس، اخبار اليوم، الرابط:

<http://akhbar.akhbarelyom.com/newdetails.aspx?id=406889>

- «زهرة المدائن».. تاريخ وحضارة عمرها خمسة آلاف سنة، أخبار اليوم، الرابط:

<http://akhbar.akhbarelyom.com/newdetails.aspx?&id=406887>

- عروبة القدس بين التاريخ وأصاليهم!، د / فايز رشيد، 2015/02/01، موقع اسلام ويب، الرابط:

<http://articles.islamweb.net/media/index.php?page=article&lang=A&id=202408>

- عبد التواب مصطفى - باحث مصري، التأصيل التاريخي لعروبة مدينة القدس، وكالة الانباء والمعلومات الفلسطينية، مركز المعلومات الوطنى الفلسطينى، الرابط:

<http://info.wafa.ps/atemplate.aspx?id=2170>

- د. محمد عبد الرؤوف سليم، "حديث إلى قناة النيل للأخبار (برنامج: القدس عربية)"، إذاعة، 2002/11/5.

- سامي محمد عبد الحميد، "القدس في اليهودية والمسيحية والإسلام"، ط1، القاهرة، مكتبة الآداب، 2001، ص 69.

- د. محمد محمد الفحام، "المسلمون واسترداد بيت المقدس"، القاهرة، مجمع البحوث الإسلامية، 1970، ص 9-8.

- عطية حسن، "القدس تم احتلالها 25 مرة وتدميرها 18 مرة"، (القاهرة)، 2000/12/5.

- عبد التواب مصطفى، "نقض شريعة الهيكل" ط1، القاهرة، مركز الإعلام العربي، سلسلة "كتاب القدس"، 2003

- د. سيد فرج راشد، "القدس عربية إسلامية"، الهيئة العامة لقصور الثقافة، 2000.

- عبد الوهاب محمد المسيري (تأليف وإشراف)، "موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية- رؤية نقدية"، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 1975، ص 425.

- وول ديورانت، "قصة الحضارة"، ترجمة محمد بدران، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2001، مجلد 1، جزء 2.

- سامي خشبة، "بحث علمي يثبت أن اليهود غرباء عن فلسطين بالوراثة"، ملحق الأهرام، القاهرة، 2000/11/30.

- أول تعليق من مصر على الفيتو الأمريكي بشأن القدس في مجلس الأمن، المصري اليوم، الرابط:
<http://www.almasryalyoum.com/news/details/1233673>

- الولايات المتحدة تستخدم حق النقض ضد مشروع القرار المصري بشأن القدس، 18.12.2017، موقع RT الرابط التالي:

https://arabic.rt.com/middle_east/916353

- دراسة أعدها إسماعيل حامد الباحث المصري في تاريخ الأديان بمعهد الدراسات الإفريقية، بوابة الأهرام، الرابط:

<http://gate.ahram.org.eg/NewsContentPrint/1/70/1554800.aspx>

- كلمة وزير الخارجية في اجتماع مجلس الجامعة العربية على المستوى الوزاري بشأن القدس، 10 ديسمبر 2017، موقع الهيئة العامة للاستعلامات، الرابط:

<http://www.sis.gov.eg/Story/153309?lang=ar>

- محمد بن علي الدسوقي، بيت المقدس إنما هو حق للمسلمين.. وتلك هي بعض الأدلة، الرابط:

<http://www.saaaid.net/mktarat/flasteen/71.htm>

- عرب ٤٨ / ووكالات، وثيقة: نص قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن القدس، 2017/12/21، الرابط:

<https://www.arab48.com/%D>

- محمود حسن، القدس.. 50 عاما من سرقة التاريخ.. اسرائيل هدمت الأحياء العربية، اليوم السابع، 06 ديسمبر 2017، الرابط:

<http://www.youm7.com/story/2017/12/6/%>

- وسائل تهويد مدينة القدس، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، وفا_الرابط:

<http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=3586>

- "القدس" أم "أورشليم"؟، موقع اسلام اون لاين، 31 مايو، 2016 ، الرابط:

<https://islamonline.net/sahem/16964>

-القدس تعرضت لحملة تهويد «غير مسبوقه» العام الماضي، 06 يناير 2018، موقع جريدة الشرق الأوسط، الرابط:

<https://aawsat.com/home/article/1134561>

-أولى القبلتين .. وثالث الحرمين، الرابط،

<http://maspero.eg/wps/portal/home/egynews/files/arab-and->

-ملف خاص عن القدس، أ.د/ محيي الدين عفيفي، لأمين العام لمجمع البحوث الإسلامية، 4 يناير 2018، موقع مجلة الازهر، الرابط:

[/http://www.azhar.eg/magazine](http://www.azhar.eg/magazine)

- أ.د/ إبراهيم الهدهد رئيس جامعة الأزهر سابقاً، التراث الأزهرى: ماضيه وحاضره (الأزهر ورجاله: لبيك ياقدس .. أقصاك في القلب، موقع مجلة الازهرن الرابط:

[/http://www.azhar.eg/magazine](http://www.azhar.eg/magazine)

-أ د عبد المنعم فؤاد، عميد كلية الوافدين - جامعة الأزهر، بطلان الافتراءات الصهيونية تجاه القدس والمسجد الاقصى، بوابة الأزهر، الرابط:

[/http://www.azhar.eg/ArticleDetails/ArtMID/6131/ArticleID/21588](http://www.azhar.eg/ArticleDetails/ArtMID/6131/ArticleID/21588)

-أ د إبراهيم الهدهد، التراث الأزهرى: ماضيه وحاضره، القدس في أعين الشعراء في مجلة الأزهر،

- القدس، د هشام سعيد الحلاق، الرابط:

www.alkotob.com

- عرض ودراسة/ أبو الحسن الجمال، معجم ما أُلّف في فضائل وتاريخ المسجد الاقصى والقدس وفلسطين... لشهاب الدين بهادر، مجلة الأزهر

المحتويات

- مقدمة

- الباب الأول : تاريخ وعروبة القدس

القدس فى المعاجم اللغوية

القدس .. أسماء متعددة على مر التاريخ

أورشليم اسم عربى وليس عبرى

الريادة للعرب فى أرض فلسطين

القدس فى عهد مملكة داود وسليمان

شهادات على عروبة القدس

وثيقة الأزهر الشريف عن القدس 2011

عُروبة القدس طبقاً لنصوص التوراة

رسائل تل العمارنة تثبت عروبة القدس

الفتح الإسلامى لمدينة القدس

صلاح الدين يحرر بيت المقدس

الباب الثانى : الأماكن المقدسة ودور العبادة فى القدس

- المقدسات الإسلامية

- المقدسات المسيحية

- الباب الثالث : القدس .. عاصمة فلسطين

وعد بلفور.. وعد من لا يملك لمن لا يستحق

تأثير وعد بلفور على منطقة الشرق الأوسط

محاولات تهويد القدس

قيام دولة إسرائيل فى 14 مايو 1948

استهداف المؤسسات الفلسطينية

المؤسسات التي أغلقت بين عامي (1967- 2017)

مسئولية رعاية القدس والمقدسات

تزوير الهوية العربية والإسلامية

مظاهر تهويد القدس عام 2017

- الباب الرابع : قرار الرئيس الامريكى.. ردود الفعل

ردود الفعل حول قرار الرئيس الامريكى

رد مصر على إعلان نقل سفارة أمريكا للقدس

كلمة مصر فى مجلس الأمن

بيان شيخ الأزهر لقادة العالم الإسلامى

بيان هيئة كبار العلماء بالأزهر الشريف بشأن القدس

البيان الختامى لاجتماع وزراء الخارجية العرب

كلمة وزير الخارجية المصرى فى الجامعة العربية

البيان الختامى لمنظمة التعاون الاسلامى

- الباب الخامس : قرارات الشرعية الدولية بشأن القدس

القرار رقم 181 لعام 1947

قرار 194 لعام 1948: حق العودة

قرار مجلس الأمن رقم 242 لعام 1967

القرار 252 لعام 1968

القرار رقم 267 لعام 1969

قرار مجلس الأمن الدولى رقم 271 لعام 1969

قرار 338 : قرار وقف النار عقب حرب 1973

القدس فى اتفاقية كامب ديفيد 1978

القرار 446 لعام 1979

- القرار 465 لعام 1980
- القرار رقم 478 لعام 1980
- اتفاقيات أوسلو 1993
- القدس فى اتفاقية كامب ديفيد الثانية (يوليو 2000)
- المبادرة السلام العربية 2002
- اللجنة الرباعية الدولية حول الشرق الأوسط عام 2002
- قرار مجلس الأمن رقم 2334 لعام 2016
- قرارات اليونسكو عن مدينة القدس
- مشروع القرار لمصري فى مجلس الأمن 2017
- قرار الجمعية العامة للامم المتحدة 2017
- اجتماع وزراء الخارجية العرب 2018
- القمة التاسعة والعشرين لجامعة الدول العربية 2018
- الباب السادس : مؤتمر الأزهر العالمى لنصرة القدس**
- إعلان الأزهر العالمى لنصرة القدس
- مواقف الازهر على مر التاريخ من قضية القدس
- وثائق تاريخية**
- المصادر
- المحتويات